

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : سياسات عامة محلية

الفرع : علوم سياسية

من طرف :

الطالبة: بغاوي ملوكة

عنوان الأطروحة:

أزمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سعيدة



أطروحة مناقشة بتاريخ أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	سعيدي الشيخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيسا
02	زيدان جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفا
03	تلعيش خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	مشرفا مساعدا
04	شيباني فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
05	خداوي محمد	أستاذ محاضر. أ.	جامعة سعيدة	ممتحنا
06	شيخاوي أحمد	أستاذ محاضر. أ.	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 /2021

أزمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سعيدة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة محلية

إعداد
ط/د. بغاوي ملوكة

إشراف
أ/د. جمال زيدان

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين أوتوا العلم درجات والله
بما تعملون خبير

صدق الله العظيم

سورة المجادلة . آية 11

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ... من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما.

إلى ... من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما.

إلى ... الوالدين الكريمين (أطال الله في عمرهما).

إلى ... إخواني وأخواتي (حفظهم الله وأعانهم).

إلى ... كافة الأهل وجميع الأصدقاء.

أهدي هذا العمل.

شكر وعرهان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.
والحمد لله الذي أعانني على إكمال هذا البحث.
الصلاة والسلام على نبي الأأم، سيدنا محمد الأجل والأكرم
أأقدم بجزيل الشكر والعرهان

إلى

أستاذي الفاضل المشرف "جمال زيدان"
الذي منحني شرف إنجاز هذه الأطروحة تحت إشرافه ومتابعته.

إلى

أستاذي الفاضل المشرف المساعد "تلعيش خالد"
الذي أشرف أيضا على هذه الأطروحة

إلى

أعضاء اللجنة المناقشة
الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

إلى

كافة الأساتذة وعمال إدارة جامعة سعيدة.

إلى

كافة موظفي إدارة المراقبة المالية بسعيدة.

فهرس

الجداول - الأشكال - الخرائط

ا. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية	37
02	تطور نفقات الصحة العمومية في الجزائر (2014-2017)	124
03	تطور نفقات المنشآت الصحية القاعدية في الجزائر (2014-2017)	125
04	تطور نفقات التغطية الصحية في الجزائر (2014-2017)	126
05	أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة للقضاء على البطالة	128
06	السياسة السكنية في الفترة (2005-2009)	130
07	صنع السكن في الفترة (2010-2014)	131
08	المؤشرات الإحصائية لقطاع الزراعة (2016-2020)	194
09	مناطق ومسارات الغابات اعتبارًا من 2020/12/31	195
10	توزيع النشاطات التجارية في ولاية سعيدة	197
11	عدد المؤسسات الفندقية بالولاية	198
12	الثروة المعدنية التي تتوفر عليها الولاية	200
13	نسبة توصيل الكهرباء لكل بلدية	201
14	نسبة توصيل الغاز لكل بلدية	202
15	المشتركين وكثافة الهاتف الثابت لكل بلدية	204
16	مساحة ولاية سعيدة وبلدياتها	206
17	توزيع عدد السكان على بلديات ولاية سعيدة	207
18	عدد المؤسسات التربوية وملحقاتها بالولاية	209
19	الفنون والحرف اليدوية بالولاية	212
20	واقع التنمية القطاعية بولاية سعيدة خلال الفترة (2010-2020)	226

.II. فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسباب نشوء الأزمات	26
02	العلاقة بين الحوكمة المؤسسية العمودية والأفقية	175
03	رخص مخططات البرامج البلدية للتنمية سعيدة (2010-2020)	215
04	عدد مشاريع التنمية لمجموع بلديات سعيدة (2010-2020)	216
05	رخص مخططات البرامج للتنمية لبلديات سعيدة (2010-2020)	217
06	رخص مخططات البرامج للتنمية لبلديات (2010-2020) (سعيدة- ولاد براهيم- معمورة - عين الحجر)	220
07	رخص مخططات البرامج للتنمية لبلديات (2010-2020) (ذوي ثابت- أولاد خالد- مولاي العربي- يوب)	221
08	رخص مخططات البرامج للتنمية لبلديات (2010-2020) (هونت- سيدي عمر - سيدي بوبكر - الحساسنة)	222
09	رخص مخططات البرامج للتنمية لبلديات (2010-2020) (سيدي احمد- عين السخونة- تيرسين- عين السلطان)	223
10	مجالات التنمية القطاعية بولاية سعيدة (د.ج)	227
11	عدد المشاريع التنموية حسب القطاع بولاية سعيدة	230

.III. فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة شبكة الطرقات بولاية سعيدة	203
02	خريطة تعداد البلديات الإدارية لولاية سعيدة	206

مقدمة

كان مفهوم التنمية حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين مرادفاً لمفهوم النمو، حيث اقتصر مدلولها على بعد اقتصادي محض، تتمثل في التركيز على تشخيص ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة ومظاهر عدم العدالة لتوزيع الموارد المادية والمالية، غير أنه بحلول منتصف العقد السابع من ذات القرن، توسع مفهوم التنمية آخذاً أبعاداً أخرى لا سيما الاجتماعية منها الذي نجم عنه تباين فارق فيما يخص الدلالة المعرفية بين التنمية والنمو، بعد أن عرف الحقل الاستمولوجي ظهور مصطلح التنمية البشرية وما تنطوي عليه من أبعاد تمس جميع جوانب حياة الإنسان.

تنطوي التنمية على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه نحوه، وأن هذا التغيير قد يكون مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع، كما قد يكون معنوياً يستهدف تعزيز الأهداف التنموية. فالرؤية الجديدة للمشروع التنموي تتجه إلى منظور التنمية الشاملة والمستدامة الهادفة لرفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة من منطلق عدم الاكتفاء بإقامة المشروعات بل تواصل المعالجات المجتمعية، وبالتالي يبقى الإنسان أداة التنمية وهدفها، وهو منظور تبنته غالبية دول العالم لاسيما المستقلة حديثاً.

لقد كشف تقييم واقع السياسات وبرامج التنمية المعتمدة في دول العالم الثالث منذ استقلالها، سعي حكوماتها إلى تحقيق نمط حياة غربية لمواطنيها، دون مراعاة لطبيعة والمميزات الخاصة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لتلك المجتمعات، مما يؤكد نزعة "المغلوب مولع بتقليد الغالب" والتي أثار إليها العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في إطار نظرية تبعية المستعمرات للمستعمر، الأمر الذي خلق نوعاً من التنمية ذات المردودية السلبية والتكلفة العالية وما انجر عنها من مظاهر تنموية رديئة على الصعيد الاجتماعي (ظهور الفقر والفوارق الاجتماعية)، والاقتصادي (عدم العدل في توزيع الدخل والبطالة)، كل

هذا أضحى بمثابة دافع يستوجب إعادة تقويم الاستراتيجيات التنموية المطروحة على المستوى الوطني، غير أن هذه الأخيرة (التنمية الوطنية)، بحكم أن لها بعداً مركزياً وطنياً لا يتأتى لها أن تحقق تنمية المجتمع، ما لم يتم الاهتمام بأساس التنمية والمتمثل في التنمية المحلية، ذلك أن تنمية الدولة والمجتمع تتعقد وتتحقق على المستويين الوطني والمحلي فكلاهما مكملًا للأخرى، بل أن التنمية المحلية القاعدة الأساسية لإنجاح وتحقيق وبرامج التنمية المحلية.

لقد كانت ولا زالت غاية التنمية المحلية تهدف لتمكين الأفراد والجماعات بإكسابهم المهارات التي يحتاجونها لإحداث تأثير في مجتمعاتهم. حيث طور المشتغلون في تنمية المجتمع المحلي على مدار سنوات عديدة مجموعة من المهارات والمناهج للتعامل داخل المجتمعات المحلية وبشكل خاص مع الشعوب المحرومة وهذا من خلال برامج مكافحة الفقر المختلفة التي أوكلت مهمتها للمجتمع المحلي بهيئاته الفنية والتنظيمية في كل من الدول المتقدمة والنامية.

وعلى غرار هذه الدول، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات على مستوى تنظيم الجماعات المحلية وتعزيز دورها في البرامج التنموية، من أجل النهوض بالتنمية المحلية على مستوى جميع الأقاليم الوطنية وتحقيق أبعادها المتوازنة والمستديمة، غير أن الإصلاحات التي وضعتها الجزائر من خلال مختلف المشاريع التنموية التي وفرتها في هذا المجال، المرتكزة على تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتمكين الفرد من بناء اقتصاده، لم تحقق نتائجها المرجوة، فقد لوحظ بقاء الوضع الاجتماعي والاقتصادي متدهوراً ولم تتحقق نسبة النمو المطلوب، بالنظر إلى بقاء بعض المؤشرات في مستواها

المعهد (كالفقر والتشغيل، وغيرها) ما أدى إلى واقع محلي اقتصادي واجتماعي متأزم أو ما سمي بأزمة التنمية المحلية.

من هذا المنطلق، ظهرت مسألة التنمية المحلية لتدرس قضايا تخص تنمية الإقليم، إذ تشكو بلادنا من خلل واضح في معيارية (عدالة الإقليم)، حتى صارت فرص النمو ومعها فرص التنمية متباعدة بين جهات الوطن الممتد على أكثر من 2.4 مليون كم²، الأمر الذي دفع إلى زحف السكاني من الريف إلى المدينة وزاد من مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات وتركز الساكنة حول المدن الكبرى، ونجم عنه اهتزازات اجتماعية صعبة على مستوى التعليم والسكن والتشغيل والخدمات الصحية، رافقته اهتزازات اقتصادية ومالية كالتهرب الضريبي وغلق معظم المؤسسات الاقتصادية وتراجع في المحاصيل الزراعية والفلاحية، مع ضعف القاعدة الصناعية وبالتالي ارتفاع عمليات الاستيراد.

فمشكلة تنمية المجتمع المحلي أو التنمية المحلية من أهم المشكلات التي تواجه معظم الأقاليم الجزائرية وخاصة ذات المساحة الكبيرة والتي تواجه صعوبة إيجاد التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة لسد احتياجاتهم.

دوافع الدراسة

إن الأسباب الدافعة إلى تناول مثل هذا الموضوع بالدراسة تنحصر في ثلاث:

- طبيعة الموضوع في حد ذاته وتداخل مفهومه وتعدد استعمالاته بين عدة تخصصات، علم الاقتصاد، السياسة، القانون والإدارة وعلم الاجتماع... إلخ، والجماعات المحلية أو التنظيم الإداري المحلي بيئة تشترك فيها العلوم السابقة الذكر، مما يجعل من الجماعات المحلية مخبرا لهذه العلوم، تتباين نتائجها باختلاف القراءات والأدوات المستعملة في الدراسة.

- الاهتمام المتزايد بموضوع التنمية المحلية الذي يعتبر من بين المواضيع المهمة والذي سعت الى تحقيقه جميع الدول المتطورة والنامية واعتبار الجماعات المحلية النواة الرئيسية لتكامل وظيفة الأجهزة الإدارية وتحقيق التنمية المحلية وضمان توسيع نطاق تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية.

- قناعاتي التامة كباحثة بالدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية بكل أبعادها، فهي مركز الدراسات والأبحاث والتجارب، وكذا تكوين الإطارات المؤهلة والتي تملك قدرة التحكم في التسيير، أن تتزاج الجهود الفكرية العلمية للباحث الجامعي مع الجهود العلمية للمسؤول المحلي المكلف بمشاريع التنمية المحلية سواء كان معيناً (الوالي، رئيس الدائرة)، أو منتخباً (أعضاء المجالس الشعبية الولائية والبلدية).

أهمية الدراسة

كانت ولا زالت التنمية المحلية تهدف الى تنمية المجتمع المحلي لمواجهة بعض مظاهر التخلف في الجماعات الاقليمية من خلال تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية، حيث تكمن أهمية التنمية المحلية في النهوض بالريف والحضر ذلك من خلال تكامل جميع الجهود (الدولة، المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص)، ويتم تنفيذ مدة البرامج لتحقيق الاحتياجات والقضاء على المشكلات المجتمعية مع ترتيبها وفق الأولويات.

وبالرغم من الجهود التي قامت بها السلطة المركزية لتحقيق التنمية المحلية، إلا أنها حالت دون تحقيق الاهداف المحددة وهذا راجع لعدة أسباب ساهمت في عرقلة سير عجلة التنمية المحلية، هذا ما دفع السلطات المركزية والنخب الحاكمة وغير الحاكمة على حد سواء الكشف عن هذه العراقيل والتحديات من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الحلول المناسبة لمواجهتها.

على هذا الأساس تكمن أهمية هذه الدراسة في البحث والكشف عن جميع العراقيل والتحديات التي تحد من العملية التنموية في مختلف المجالات وتبسيط الضوء على الجماعات المحلية في أداء وظائفها التنموية في تحقيق حاجيات الساكنة المحلية من خلال تنفيذ مختلف البرامج التنموية المبرمجة وفق المطالب والاولويات لجميع الافراد في جميع المجالات.

أهداف الدراسة

إن غاية أي سياسة تنموية يكمن في ترقية الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق مستوى معيشي لائق لكل الفئات الاجتماعية، فتخطيط السياسات الاجتماعية في أي بلد يخضع بالأساس إلى فهم احتياجات وحجم المشاكل التي يعاني منها، وحجم القضايا والمطالب الاجتماعية الأساسية المتمثلة في توفير الخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن وشغل وقضايا أخرى يعاني منها المجتمع كالفقر، وغياب العدالة في التوزيع، وإقصاء الرأي الآخر، وعدم توفير قنوات للمشاركة بما يكفل معرفة حجم هذه الاحتياجات.

من هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى البحث عن مسببات ومظاهر أزمة التنمية المحلية في الجزائر، ثم طرح ما أمكن من استراتيجيات التي تساعد على تجاوز الأزمة وخلق ديناميكية لإصلاح بنيوي وظيفي للجماعات المحلية في تسيير الشأن العمومي المحلي من خلال بناء العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين المواطن وهذه الأخيرة من جهة أخرى، فإبراز منطق الحوكمة القائم على الديمقراطية والشفافية واللامركزية ومشاركة المجتمع المدني في صنع واتخاذ القرار التنموي المحلي وبناء السياسات العامة هو الهدف الذي تسعى هاته الدراسة إلى توضيحه وذكره كأساس لفلسفة التسيير المحلي الجيد، كبديل تتبناه الجزائر في مطلع الألفية الثالثة.

إشكالية الدراسة

بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم على صعيد تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وتحسين المستوى المعيشي للسكان المحلية، فإن ثمة تناقضات وتباينات انتابت مقاصد التنمية المحلية مُشكلة أزمة ارتبطت بالفعل التنموي المحلي، وكشفت واقعا تنمويا بخصوصيات سلبية كان له بالغ الأثر على تحقيق وتفعيل السياسات العامة المحلية في المجالي الاجتماعي والاقتصادي.

انطلاقا مما سبق، تثرء إشكالية الدراسة في السؤال التالي: فيما تتمثل أسباب ومظاهر

أزمة التنمية المحلية في الجزائر؟ وما هي سبل حلها؟

ولتفكيك متغيرات هذه الإشكالية وتحليل جزئياتها، ثمة عدة تساؤلات فرعية تطرح منها:

- ما هي المقاربات النظرية والمعرفية لتحديد أزمة التنمية المحلية؟
- ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هي أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لتفعيل عملية التنمية المحلية؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في ولاية سعيدة وما هي مؤشراتها؟

فرضيات الدراسة

تبنى الدراسة على مجموعة من الفرضيات:

- ترجع حدوث أزمة التنمية المحلية إلى عدة أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية، تقاطعت بين ما هي وطنية ومحلية.
- إن نجاح التنمية المحلية مرهون بإرساء قواعد ترشيد إدارة التنمية المحلية، قوامها وجود اقتصاد وطني فعال، وقواعد مالية محاسبية مضبوطة وشفافة، وحكم محلي راشد.

مجال الدراسة

تبنى دراسة هذا العمل البحثي على ثلاث مرتكزات: أولها، مرتكز نظري يهتم بطرح التأصيل النظري المفاهيمي لموضوع أزمة التنمية المحلية، ومرتكز مكاني (المجال المكاني للدراسة) والذي يُعنى بدراسة أزمة التنمية المحلية بولاية سعيدة أنموذجاً، وأخيراً المرتكز الزمني، حيث تم التقيد بحدود زمانية تتمثل في العشرية الأولى من الألفية الثالثة (2010-2020).

أدبيات الدراسة

حظيت مسألة التنمية المحلية والبحث عن آليات لتحقيقها في ظل تصاعد أزمت المجتمع المحلي اهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية والسياسية والقانونية، بالنظر للبعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي تتمتع به التنمية، في إطار سياسات الدولة وبرامجها ومخططاتها، لإشباع حاجيات المواطن الجزائري وتلبية رغباته وفق العيش الكريم وتنمية الأقاليم، بما يتوافق وخصوصيات كل منطقة وإمكانياتها. ومن أهم الدراسات التي عنيت بالموضوع ما يلي:

- دراسة الباحثة **براهمي نصيرة** الموسومة بـ "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس"¹، التي قدمتها سنة 2020، وفيها تم معالجة أهم العوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس، إذ افترضت الباحثة بعض المؤشرات التي ساهمت في عرقلة التنمية المحلية مثل نقص التمويل، التكوين، خلل في السياسات المتبعة، ضعف الاستثمار وانتشار الفساد كأهم معوق سلبي على التنمية المحلية.

1- براهيم نصيرة، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس، أطروحة دكتوراه. شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: المقاولاتية والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي اليايس سيدي بلعباس، 2019-2020.

وقد حاولت الباحثة في دراستها إبراز أهم السياسات والمخططات التنموية المطروحة بولاية سيدي بلعباس، حيث ركزت على الفترة (2017-2020) ومن خلالها استطاعت إيجاد أهم العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية بذات الولاية.

- دراسة الباحث **هوشات رؤوف الموسومة بـ: "حوكمة التنمية المحلية في الجزائر:**

دراسة حالة ولاية بومرداس"، التي قدمها سنة 2018،¹ حيث حاول في هذه الدراسة، معرفة مدى الإمكانية في أن تكون حوكمة التنمية المحلية أمرا مساعدا على معالجة الاختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر بصفة عامة، وولاية بومرداس بصفة خاصة، كما استعرض في دراسته مختلف عوائق ومتطلبات حوكمة التنمية المحلية في الجزائر سعيا منا إلى محاولة معرفة أهم النتائج والاستنتاجات التي ستخلص إليها الدراسة.

وقد توصل في ختام دراسته إلى أنّ النموذج التقليدي البيروقراطي في التسيير مازال قائما ومهيمنًا على العملية، وهو ما انعكس على دور الجماعات المحلية من حيث عدم إعطائها الاستقلالية الكافية للقيام بأدوارها التنموية بفعالية أكثر. أو من حيث دورها نفسها في تنفيذ السياسات العامة للدولة؛ حيث تلعب هي نفسها دورًا مهيمنا ومقيّدًا لمساهمات مختلف الأطراف المجتمعية في عملية التنمية. الوضع الذي شجّع انتشار ظاهرة الفساد، وضعف شفافية العمل الحكومي وأداءه، وعدم توفر الخدمات العمومية بالشكل اللازم، وهو ما ساهم بشكل كبير في ضعف برامج التنمية وزيادة حجم أزمة الثقة بين المواطن من جهة والإدارة المحلية من جهة ثانية.

- دراسة الباحث **شويح بن عثمان الموسومة بـ: " دور الجماعات المحلية في التنمية**

المحلية: دراسة حالة البلدية"، التي قدمها عام 2015، تناول فيها الدور التنموي للبلدية،

1- هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه. شعبة العلوم السياسية، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017-2018.

وأهم مظاهره، وآلياته، مدعما بنماذج تطبيقية عن المشاريع التنموية بالبلدية، حيث توصل في دراسته إلى أن أزمة الجماعات المحلية في تحقيقها للتنمية يرجع أساسا في إخفاق الجوانب القانونية، التنظيمية، السياسية، المالية، الاجتماعية والثقافية، باعتبارها وسطا متكاملا يتفاعل فيه التنظيم الإداري المحلي مع التنمية المحلية لبلوغ الأهداف المنشودة.

توصل الباحث في نتائج دراسته إلى أن افتقار معظم الجماعات المحلية للموارد المالية راجع إلى شلل في أجهزتها المحلية التي اتسمت في كثير من الأحيان بعجز في تحويل الاختصاصات المعترف بها نظريا، إلى واقع ملموس، مما أدى إلى فسح المجال أمام التدخل الحتمي للأجهزة المركزية واللامركزية ممثلة في الوالي ورئيس الدائرة للنهوض بالتنمية المحلية، وهذا ما ترتب عنه التبعية شبه المطلقة بدل اللامركزية المطلقة، وهذا ما يظهر جليا في جميع ميزانيات الجماعات المحلية.¹

- الدراسة المشتركة للباحثان **براهمي نصيرة** و**ناصر عبد القادر**، الموسومة بـ: "معوقات التنمية المحلية في الجزائر"، تناولوا الباحثين أهم المقومات الأساسية لعملية التنمية المحلية وكذا المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مستندين إلى إحصاءات واستبيانات تبين أن مصطلح التنمية المحلية في الجزائر غير محقق رغم الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال خصوصا البرامج المسخرة في قطاع الفلاحة، إلا أنها باءت بالفشل.²

1- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة البلدية، رسالة ماجستير. تخصص: القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
2- براهيم نصيرة وناصر عبد القادر، "معوقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2018، جامعة الوادي.

توصل الباحثين في دراستهما أن التنمية المحلية عملية معقدة تتطلب جهود محلة حكومية وشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة، على أن يتم التركيز على التخطيط المستمر والمراقبة، وكذا تشجيع الاستثمار والتوظيف الجيد للموارد الطبيعية والبشرية.

- الدراسة المشتركة للباحثين **محمد جلوي، مختار ادريسي، وصوار يوسف** الموسومة ب: "دراسة الخصائص التنموية المكانية لولاية سعيدة" التي تناولت التوجهات الحالية في التنمية في ولاية سعيدة، حيث تم في هذه الدراسة تحديد الخصائص الاقتصادية التنموية لولاية سعيدة باعتبارها من بين الولايات التي تتميز بالطابع الفلاحي والرعوي كما تم استخدام التحليل إلى مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لدراسة الخصائص التنموية وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إمكانيات الولاية تعتمد على المجال الفلاحي كمجال أساسي يجب أن تركز فيه كل الجهود والسياسات التنموية القطاعية بعيدا عن السياسات النمطية المعيارية.

وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى وجود فوارق تنموية حاصلة بين بلديات الولاية خاصة بين بلدية سعيدة والبلديات الأخرى وعدم تجانس هذه البلديات تنمويا، وكذلك وجود فوارق في الأنشطة التي تبنى عليها التنمية في هذه البلديات حيث وزعت على ثلاثة أنشطة: 11 بلدية تم تصنيفها على أنها بلديات ذات نشاط زراعي، 4 بلديات ذات نشاط رعوي وبلدية سعيدة ذات نشاط عمراني حضري.¹

- دراسة الباحث **عبد اللاوي عبد السلام** الموسومة ب: "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة"² عرض فيها واقع التنمية المحلية بالجزائر، الذي ركز فيه على سلبيات التخطيط المركزي الذي وضعته الجزائر لتجسيد التنمية المحلية،

1- محمد جلوي وآخرون، "دراسة الخصائص التنموية المكانية لولاية سعيدة"، مجلة مجاميع المعرفة. المجلد 2، العدد 1، 2016.

2- عبد اللاوي عبد السلام، "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة"، مجلة التنمية الاقتصادية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 3، العدد 5، جوان 2018.

حيث ذكر مختلف الأسباب المؤدية إلى فشل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، كعدم احترام خصوصية الأقاليم المحلية، وإقصاء الأفراد والمواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، إضافة إلى الفساد الإداري وإهدار الثروات، وغيرها من السلبيات.

كما قدم بعض الحلول الممكنة لتفعيل التنمية المحلية بعد تراجع المداخل النفطية وما ترتب عن ذلك من ضائقة مالية تواجه الاقتصاد الجزائري، وقدم أيضا بعض التوصيات في ختام دراسته تركزت أكثر حول ترسيخ الحكم الراشد في التسيير المحلي، تفعيل الجباية المحلية، الارتقاء بالسياحة المحلية وتشجيع وتسهيل الاستثمار، وكذا دعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية الريفية.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد منهجياً في دراسة هذا الموضوع على مستويات تحليل، تنطلق من متغيرات داخلية ذات طابع بنيوي هيكلية تتعلق بالجماعة والدولة (المجتمع المدني والحكومة)، وفي حالات أخرى على مستويات تحليل مبنية على متغيرات خارجية وهي الأزمات الاقتصادية (أسعار البترول).

أما على مستوى المناهج المستخدمة لمعالجة ودراسة هذا الموضوع متنوعة، فقد تم توظيف مجموعة من المناهج العلمية بما يتوافق مع طبيعة الإشكاليات الفرعية المبحوث فيها، إذ تم استخدام للمنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة ثم تحليلها. كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي أثناء سرد التطور التاريخي للسياسات العامة التنموية المتبعة. في الجزائر منذ الاستقلال، إذ يستوجب على الباحث البحث فيها واستعراضها زمنياً.

كذلك تم توظيف المنهج المقارن وفق متغير التماثل واللا تماثل، أثناء استعراض المراحل الأساسية التي مر بها النظام السياسي الجزائري (مرحلة الأحادية الحزبية، ومرحلة التعددية الحزبية)، والآثار المترتبة على التنمية المحلية والوطنية على حد سواء. ل نختم الدراسة باستخدام منهج دراسة حالة، من خلال إدراج دراسة حالة أزمة التنمية المحلية في ولاية سعيدة.

من ناحية أخرى، تم الاستعانة باقترايين منهجيين أولاهما الاقتراب القانوني من خلال الاعتماد على النصوص والقوانين التنظيمية والتطبيقية المتعلقة بالجماعات المحلية (قانوني البلدية والولاية)، وثانيهما الاقتراب المؤسساتي من خلال التطرق لأهم مخرجات مؤسسات الدولة على المستوى المحلي المتمثلة في مختلف البرامج والمشاريع التنموية التي تندرج ضمن السياسات العامة.

تقسيم الدراسة

بعد القراءة الأولية لكل ما يتعلق بموضوع البحث، وجمع المادة العلمية، تم تقسيم الموضوع إلى أربع فصول وفق المنهجية المتعارف عليها كما يلي:

فصل أول موسوم بـ «الإطار النظري لمفاهيم الدراسة»، تم فيه معالجة الإطار المفاهيمي والمعرفي حول مفاهيم الدراسة (الأزمة، التنمية، التنمية المحلية).

فصل ثاني موسوم بـ «إشكالية التنمية المحلية في الجزائر ومسبباتها»، عالجت فيه المسببات التي ساهمت في عدم تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث تطرقت في المبحث الأول واقع التنمية المحلية، ثم تطرقت في المبحث الثاني لأهم المعوقات التي ساهمت في الحد من تحقيق التنمية المحلية.

فصل ثالث موسوم بـ «الطروحات البديلة لتحقيق التنمية المحلية»، تم فيه وضع تصورا حول الدور الذي تلعبه الفواعل المؤثرة في عملية التنمية المحلية؛ عبر تحديد أدوار كل من الجماعات المحلية، المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص المحلي، مشيرا لأهم الطروحات البديلة مستقبلا لتفعيل العمل التنموي على المستوى المحلي.

فصل رابع موسوم بـ «واقع التنمية في ولاية سعيدة»، تناولت في هذا الفصل دراسة تحليلية لحالة إقليم ولاية سعيدة كإحدى الأقاليم الموجودة في منطقة الغرب الجزائري، حيث تطرقنا فيه إلى مؤشرات العمل التنموي في الولاية، والمعوقات التي تساهم في عرقلة التنمية.

صعوبات الدراسة

لا بد أن أنه في البداية إلى أن الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث حول التنمية المحلية متوفرة والحمد لله خصوصا المراجع باللغة العربية، لكنها اقتصرت على الطرح المفاهيمي والنظري للتنمية، بينما الدراسات المتعلقة بأزمة أو إشكالية التنمية المحلية غير متوفرة بقدر كاف.

من ناحية أخرى، كان هناك صعوبة في التوفيق بين الدراسة والعمل، خصوصا أني موظفة في قطاع المراقبة المالية الذي يعرف ضغوطات في العمل طوال السنة المالية، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومة لاسيما احصائيات الجانب التطبيقي. ضف إلى ذلك، الوضع الصحي الذي عرفه العالم المتعلق بجائحة كورونا والتي عرقلت مسيرة البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري لمفاهيم الدراسة

لا يخفى على أحد أن تعرض المجتمع للأزمات يهدد بصورة عشوائية ومستمرة في نفس الوقت التنمية سواء في جانبها المادي أو البشري حيث تسبب الأزمات بمختلف أنواعها خسائر في المنشآت والمرافق العامة والممتلكات والثروات البشرية والطبيعية وتقلل كل هذه الخسائر في فرص التقدم في مسار التنمية حيث تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الثروة البشرية للمجتمع وما تمثله من ركيزة أساسية من ركائز الحركة التنموية.¹

بعد التطور الذي عرفه مفهوم التنمية، بدأت تستخدم مفاهيم التنمية المحلية على المستوى الأكاديمي وصارت من المفاهيم الأكثر انتشاراً في كل دول العالم، وأصبحت التنمية المحلية الشغل الشاغل لكل دول العالم بلا استثناء الغنية والفقيرة منها على حد سواء. إن سعي الدول إلى التنمية بهدف تغطية جميع حاجات سكانها في مختلف الجوانب هو الذي أدى إلى تعدد أشكال التنمية وتعدد معانيها، وبالتالي عدم وجود مفهوم واحد متعارف عليه بخصوصها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، رغم ما سخر لتحقيق عمليات التنمية على كافة الأصعدة والتوجهات، إلا أن أزمة التنمية المحلية لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه.

¹ - سامح أحمد زكى الحفنى، "إدارة الأزمات"، مجلة البحوث المالية والتجارية. المجلد 18، العدد الثاني، 2017، ص 3.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلح الأزمة

تصيب الدولة أزمات عديدة تؤثر في المجتمع كله سواء في أسبابها ونتائجها وكذلك متطلبات علاجها، وللأزمة تداخلات وأبعاد مختلفة التأثير قد تكون متصلة ببنية الدولة وأدائها الاقتصادي والسياسي أو وضعها الأمني الداخلي أو الخارجي، فضلا عن سيادتها واستقرارها السياسي والاجتماعي، أو قد تكون محلية تتصل إما بمكان محدد أو قطاع معين، وتبقى هذه الأزمات تتطلب في مواجهتها جهداً كبيراً.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

يعتبر مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات تداولاً في القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة كما تكاد الأزمة أن تكون روتين في حياة الأفراد إلا أن حدثها تختلف من شخص إلى آخر كما أن كيفية التعامل معها ليست موحدة وإن كانت متشابهة في بعض الأحيان، لكن قبل نقوم بتعريف الأزمة نقوم بتحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي لها:

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للأزمة

الأزمة لغة: تعني الشدة والقحط، إذ يقال أصابته سنة أزمته، أي استأصلته، وأزم علينا الدهر أزم علينا آزما، أي اشتد وقل خيره.

كما تفيد كلمة الأزمة في اللغة العربية معنى الضيق والشدة، يقال أزمّت عليهم السنة أي: اشتد قحطها، وتأزم أي أصابته الأزمة.¹

أما كلمة أزمة باللغة الإنجليزية هي **Asthma** وتعني نفس المفهوم الطبي. وعلى الرغم من أن أدبيات بحوث السلام استخدمت كلمة **Crisis** إلا أن المعنى الطبي هو الغالب في التسمية من ناحية المضمون لا من ناحية الاسم.²

1- علاء عبد الحفيظ، "الأزمات السياسية الدولية (المفهوم - الأنواع - الإدارة)"، مجلة دراسات سياسية. المعهد المصري للدراسات، تركيا، أبريل 2020، ص 1.

2- المرجع نفسه، ص 1.

الأزمة اصطلاحاً: هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة. حيث يعرف معجم ويبستر Webster الأزمة بأنها "نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة".¹

يميل مفهوم الأزمة إلى دلالات ومعاني عدة، تتباين وتختلف بحسب زوايا المقاربة ونوعية الأزمات نفسها، ويعود استخدام هذا المصطلح إلى عصور قديمة، حيث استخدمت الكلمة في مجال الطب لدى قدماء الإغريق، كدلالة على مرحلة حاسمة من تطور متسارع لمرض خطير يمكن أن يؤدي إلى الموت، ما يفرض تدخلاً سريعاً لإيقاف تداعياته.²

تعرف الأزمة بأنها مصطلح علمي يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت وحلت بهذه الدولة أو الحكومة أو المنظمة أو المؤسسة الحكومية أو الهيئات الحكومية.

فالأزمة عبارة عن مصيبة حلت قد تكون متوقعة الحدوث وقد تكون غير متوقعة بالمنظمات والهيئات والمؤسسات الحكومية والوزارية الأجهزة الإدارية في الدولة.³

توجد تعاريف عديدة للأزمة في الأدبيات العربية، وتصنف حسب مجالاتها وطبيعتها العلاقات الاجتماعية والسياسية، فالمفهوم العام للأزمة من الناحية الاجتماعية هو توقف

1- هدى عبد الرضا علي الجميلي، مفهوم الأزمة، كلية الإدارة والاقتصاد، نشر يوم: 26-12-2018، الرابط: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=82355>، تاريخ الدخول: 28-08-2021.

2- إدريس لكريني، "دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية"، مجلة رؤى إستراتيجية. المغرب، يناير 2014، ص 09.

3- محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية وإستراتيجية القضاء على الأزمات السياسية الدولية. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 73.

لإحداث المنظمة المتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة التوازن للمنظمة وتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة للحدث.¹

أما الأزمة بمعناها السياسي "موقفاً مفاجئاً يُهدد بتحول جذري في الوضع القائم بسبب المفاجأة وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، والتهديد القائم للمصالح الحيوية". وبهذا المعنى تحدث الأزمة للفرد، كما تحدث للجماعة والدول.²

الفرع الثاني: التعريف الفقهي للأزمة

ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي حيث استخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهم في تطور المرض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، وفي القرن السابع عشر استخدم مصطلح الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وفي القرن التاسع عشر استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليصبح المفهوم في القرن العشرين يعبر عن حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب، يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول وتجعل متخذي القرار في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه.³

أما علماء الاجتماع، فإن الأزمة من وجهة نظرهم "اختلال نظام القيم والتقاليد الفرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع للمواجهة والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع".

1- حامد عبد حمد الدليمي، إدارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراسية لإعادة أعمار الفلوجة، أطروحة دكتوراه. جامعة العراق، 2008، ص 66.

2- علاء عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 2.

3- ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية: الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنظم من طرف جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 2.

في هذا الصدد، يعرفها **محمد حسن بهلول** بأنها "علاقة اجتماعية بين متغيرين مختلي التوازن"¹.

والأزمة وفق المفهوم السابق تدل على خلل يؤثر تأثيراً مادياً ملموساً على النظام كله، في حين يقصد بالأزمة بالمعنى السياسي "حالة من أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله".

من ناحية أخرى، ووفقاً للمعيار الإيديولوجي الاقتصادي، تتباين الرؤى والمفاهيم فيما يخص مدلول الأزمة على المستوى الأنظمة الاقتصادية السائدة في العالم:²

أولاً: الأزمة في المنظور الرأسمالي

يرى الكلاسيكيون في تفسيرهم للأزمات الاقتصادية الدورية العامة، أنها ليست إلا حدثاً توافقياً عفويّاً في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وأن عدم التناسق الجزئي سوف يزول كون أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بقدرة على التوسع لا حد له مادامت الزيادة في الإنتاج تؤدي كلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا لا وجود لفيض الإنتاج العام، وهذه الحجة حتمية الأداء الاقتصادي الذي يتجسد في آلية المزاحمة أو ميكانيكية المزاحمة.

في هذا الصدد، يرى **سيسموني** الأزمة على أنها الاختلال في الاستهلاك الضعيف أو عدم إشباعه، أي أن الاختلال بين الإنتاج، والاستهلاك والدخل هي الروافد الأساسية للأزمة لذا يجب أن تكون هناك ملائمة بين عدة العناصر (الإنتاج، الاستهلاك، الدخل).

1- مبروك كاهي، "التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي"، مجلة الدراسات القانونية. المجلد 4، العدد 1، ص 81.

2- خميس خليل، "الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 05، ديسمبر 2016، ص 122-123.

ثانياً: الأزمة في المنظور الاشتراكي

ترى النظرية الماركسية أن الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تحدث بسبب التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، أي بمعنى نمو الأرباح لصالح المالكين على حساب الطبقات الأجيرية يولد التناقض بينهما مما يتسبب في الأزمة.

ثالثاً: الأزمة في المنظور الإسلامي

بنى علماء الاقتصاد الاشتراكيين تنبؤاتهم بانتهاء النظام الليبرالي، لأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتناقض مع العدالة والمساواة التي يرغب الإنسان في السعي إليها. ثم جاء المفكرين الإسلاميين الذين تنبؤوا بانتهاء كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي لأنهما يقومان على مبادئ تتعارض مع شريعة الله وسننه، ومع القيم والأخلاق لأنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية وهذه الأفعال غير الإنسانية تتعارض مع مبادئ وجود الإنسان، أي أن الله خلق الإنسان لاستخلافه في الأرض حتى يقوم بتحقيق الحق والمساواة والعدل... الخ.

في هذا الصدد، هناك الكثير من الآيات القرآنية التي وضحاها القرآن الكريم في ضبط المعاملات، إذ يقول عز وجل: "قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى".¹

وقوله تعالى: "... ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين".²

أيضا في محكم تنزيله يقول عز وجل: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتؤكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وانتم تعلمون".³

¹ - الآية (123) من سورة طه.

² - الآية (251) من سورة البقرة.

³ - الآية (188) من سورة البقرة.

ولعل من صعوبة على التعريف الموحد للأزمة مبعثه إلى تباين مسبباتها ومظاهرها، فقد تهدد الموارد أو القيم المجتمعية أو حتى الأهداف التنموية المبتغاة، وأحيانا قد ترتبط بالعامل الزمني وحالات التسارع السلبي الذي يصاحب التغيير، كما انه قد تركز على أنماط تنظيمية مصاحبة للسلوك الإنساني في الجامعة أو المنظمة الإدارية، فكل هذه المعطيات والمحللات يعسر من إدارة الأزمة والتحكم فيها.

الفرع الثالث: خصائص الأزمة وعناصرها

إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعية واتساع نطاق استعماله، لذا فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني، فهي في مطلق الأحوال تهديد خطير لعملية تشغيل النظام السياسي، تنشأ من مجموعة أحداث مترابطة تعبر أساسا على صورة من صور الصراع.

أولاً: خصائص الأزمة

هناك عدة خصائص للأزمة بشكل عام يمكن أن تتواجد في أي أزمة تظهر على الملأ وهذه الخصائص هي:¹

- التعقيد والتشابك والتداخل: عند وقوع الأزمة تكون الأمور في غاية التعقيد والتشابك ويصعب تمييزها.

- المفاجأة: في حدوثها واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد حتى ولو كانت متوقعة فمن الممكن أن تكون المفاجأة في المكان أو الزمان أو الكيفية التي لا تحتسب كاتخاذ القرار بقطع علاقات مع دولة، كما يمكن عدم توقع حدوث الأمر إطلاقاً من حيث المبدأ بسبب سوء التخطيط، كما يمكن عدم توقع حجم آثاره، بمعنى حدوث أزمة متوقعة لكن آثار هذه الأزمة أكبر بكثير مما تم التنبؤ به، والاستعداد له ليس بمستوى هذا الحدث الذي أفرز آثاراً كبيرة، أو لم يتم تجهيز الاستعدادات لمواجهته.

1- هدى عبد الرضا علي الجميلي، مرجع سابق.

- وجود مجموعة من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة على الكيان الإداري وامتدذ القرار لإملاء إرادتها في شكل ضغوط نفسية أو مادية أو اجتماعية أو إنسانية.
- أن مصدر الخطر أو الأزمة يشكل تهديداً أساسياً لمصالح الكيان الإداري واستمراره في أدائه الوظيفي ويمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة.
- أن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واستخدام وسائل غير عادية وأحياناً الاستعانة بقوى خارجية للمساعدة في حل الأزمة.
- أن مجابهة الأزمة تعد واجباً مصيرياً على كل كيانات الدولة لكونها تمثل تهديداً لحياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته.
- ضيق الوقت أو سوء إدارة الوقت: إن الحاجة إلى قرارات سريعة لمواجهة الحدث المفاجئ يتطلب حسن الإدارة لعامل الوقت.

ثانياً: العناصر الأساسية للأزمة

قلنا أن الأزمة هي خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالباً ما تكون بفعل الإنسان، فهي نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال. كما يمكن القول أنها وضع أو فترة حرجة وخطرة وهي حالة علمية تطويرية يحدث فيها انفصام التوازن.¹ ولا بد عند دراسة أي أزمة لا بد أن تتوافر على عناصر أساسية وهي:

- طبيعة الأزمة،
- طبيعة المدخلات،
- تأثير النظم المجتمعية الأخرى،
- قدرة النظام ومستويات أدائه،
- موقف الفاعلية الداخلية للنظام اتجاه الأزمة.

¹ هدى عبد الرضا علي الجميلي، مرجع سابق.

إذن، يختلف مفهوم الأزمة باختلاف طبيعتها وليس عناصرها، فهناك الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية والأزمة الاجتماعية وغيرها، لكنها ترتبط ارتباطاً بهذه العناصر مع بعضها البعض، وهذا يدل دلالة قطيعة على وجود أزمة حضارية شاملة متفق عليها.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة وتصنيفاتها

باعتبار أن الأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار، وأن أي قرار يُتخذ في ظل دائرة من عدم التأكد وقصور المعرفة وقلة البيانات والمعلومات يزيد من درجة المجهول عن تطورات الأزمة، وهذا راجع لعدة مسببات متضاربة ومشاركة ومتداخلة تملئها طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.¹

الفرع الأول: أسباب الأزمة

أسباب الأزمة متعددة ومتنوعة، منها ما هي سياسية ومنها اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، إلا إن عندما تمس الأنظمة فرعا ما فإنها تؤثر على بقية الفروع الأخرى على اعتبار أنها كلها تخضع للنظام الكلي وهو النظام الاجتماعي وباقي الأنظمة الأخرى (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، ...) هي جزء منه.

أولاً: الأسباب السياسية

الأزمات السياسية أياً كانت طبيعتها ومصادرها، وأشكالها، وتجلياتها المختلفة، مثل: (أزمة القيادة، وأزمة الخلافة السياسية، وأزمة الشرعية...آخ)، والأزمات المؤسسية (أزمة غياب التوازن بين السلطات، وأزمة العلاقات المدنية-العسكرية، وأزمة الانقسامات داخل النخب الحاكمة، ...آخ)، هي من الأسباب الأساسية لحدوث الأزمة وتساهم كثيراً في تطورها وتفاقمها، ذلك أن الأزمة الحادثة تعبر عن سوء العلاقة بين النظام وسلطته من جهة والمجتمع المدني من جهة ثانية، وهو ما ينتج عنه هوة بين هذين المتغيرين. والأزمات

1- هدى عبد الرضا علي الجميلي، مرجع سابق.

السياسية والمؤسسية غالبًا ما تتبدى من خلالها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية أو تكون الإطار الذي تعبر عن نفسها من خلاله.¹

تتلخص عوامل أو أسباب تفقد المجتمع المدني الثقة في النظام السياسي لعل أبرزها:

- غياب سلطة سياسية قوية تدير الأمور، وتعمل على توجيه العملية السياسية وإحداث تغييرات تنظيمية وسياسية بسبب فشل مؤسسات النظام في وظيفة بلورة المصالح وتجميعها.
- إشكالية شرعية النظام السياسي في حد ذاته، وهنا تظهر مسألة الحريات العامة وكيفية تعامل النظام السياسي معها وزيادة القهر والتسلط كلها وغيرها تساهم في حدة وتفاقم الأزمة بين النظام والمجتمع.

- ظاهرة الفساد السياسي والإداري وما صاحبها من حالات اللاعقلانية واللارشادة في التسيير مما يترتب عن هذه الظاهرة أزمات أخرى.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية

- تنشأ الأزمة لأسباب اجتماعية لعدة نتائج أو أسباب، تتسبب عادة عن اختلاف في التوازن الاجتماعي بين مختلف الطوائف والشرائح، أو بينها وبين السلطة السياسية. إذ يتمثل جوهرها في عدم الحفاظ على الوحدة الأساسية للمجتمع عبر توفير أساسيات العيش الكريم. وقد فصل العهد الدولي للحقوق في عدة أزمات نابعة من الأزمة الاجتماعية، نذكر أهمها:²
- أزمة البطالة: تتبع من عدم احترام تطبيق حق العمل مواد 6، 7، 8، وما يتفرع عنه من أزمات الحصول على الأجر العادل وتكوين التنظيمات النقابية والعمالية، وحق الإضراب وممارسته...إلخ.

1- حامد عبد الماجد قويسى، دور الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في موجة التغيير القادمة بالمنطقة العربية، شبكة الجزيرة الإعلامية، تاريخ النشر: 4 جوان 2018، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net/en/node/4318>، تاريخ الدخول: 2021-09-08.

2- المرجع نفسه.

- أزمة الضمان الاجتماعي: إذ يجب أن توفر الدولة لمواطنيها الحدود الدنيا للعيش الكريم التي تحفظ عليهم حياتهم.¹

- أزمات الغذاء والسكن: تتضمن الحق في الحصول على الغذاء الكافي، والحصول على السكن المناسب والملئ؛ بما يضمن التحرر من الجوع وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية.²

- أزمات الصحة والعلاج: والمترتبة على غياب الحق في العلاج والتأمين الصحي؛ وهذا مخالف لما جاءت به موثيق حقوق الإنسان.³

ثانياً: الأسباب الاقتصادية

إن ضعف الأداء والمرودية للمنشآت الاقتصادية الضخمة التي كلفت المجتمع تكاليف وتضحيات جسيمة، من شأنها أن تخلق أزمة بينه وبين السياسي القائم الذي يتولى عملية إصدار القرارات. ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تنتج عنها الأزمة:⁴

- انخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها؛ بسبب ضعف السيولة.

1- تنص المادة 9 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية".

2- تنص المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبما يضمن التحرر من الجوع وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية.

3- تنص المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية" بداية من تأمين نمو الطفل نمواً صحيحاً، وتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية، والوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها".

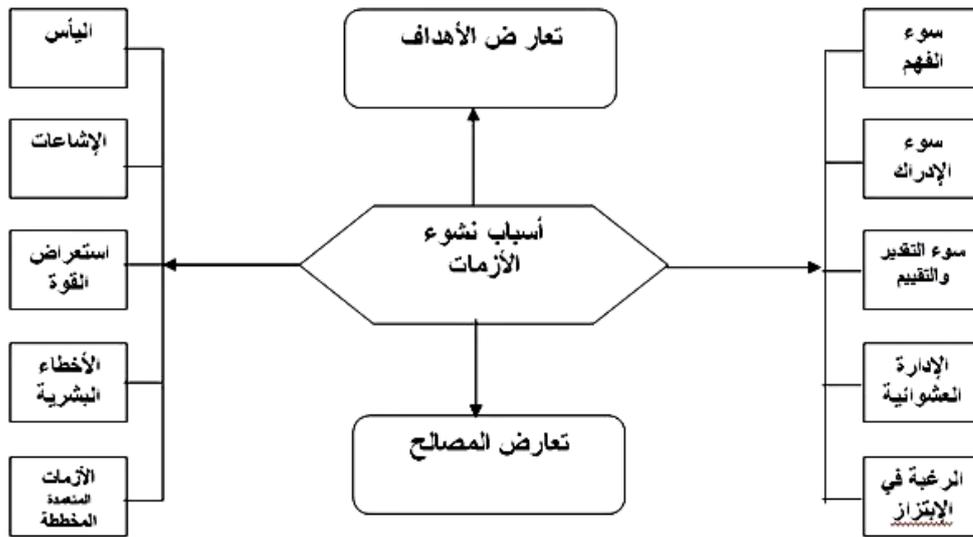
4- حسين شحاته، الأزمة الاقتصادية: الأسباب والبدائل، الرابط: <https://islamonline.net/archive>، تاريخ الدخول: 2021-09-08.

- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدداً بالفصل.

- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من: الكساد، والبطالة، والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس.

الشكل (01): أسباب نشوء الأزمات¹



الفرع الثاني: تصنيفات الأزمة

تختلف أنواع الأزمات وتتباين تصنيفاتها بحسب معيار التصنيف المعتمد، فمن حيث التكرار، تصنف الأزمات إلى أزمات متكررة دورياً، يسهل توقع حدوثها، ورصد أبعادها وأثارها المتوقعة، غير أن هذا التوقع والرصد لا يكون دقيقاً ويستعصي التنبؤ اليقيني بمدى الأزمة وحدتها وانعكاساتها، بالإضافة إلى أزمات غير دورية تتصف بالعشوائية يصعب توقع

¹ محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف، ط2، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002، ص 66.

حدوثها، ودافعها استثنائية مفاجئة، لا يمكن التحكم فيها والتمكن من ضبطها والكشف عنها بشكل استباقي.

أما من حيث حدة التأثير، فالأزمة تقسم إلى نوعين: أزمات سطحية التأثير، تظهر عرضاً ولا تشكل خطراً، تقابلها أزمات عميقة التأثير، تخلف أثناء حدوثها آثاراً بالغة، وهي أشد خطراً.

أما من حيث شدة الأزمة، فيقسم جيمس روبنسون وتشارلز هيرمان الأزمة إلى نوعين هما: الأزمة الشديدة أو العنيفة، يكون فيها الفعل مفاجئاً ويتضمن درجة بالغة من الشدة والعنف، والأزمة الأقل شدة أو الخفيفة وهي المتداولة بشكل روتيني وتتضمن موقفاً أقل خطورة وتهديد.¹

كذلك من حيث مستواها فهناك الأزمات الشاملة، أو الكلية تصيب الدولة وتؤثر في المجتمع وهناك الأزمات الجزئية يتميز هذا النوع بالتنوع والتعدد.

أما من حيث أبعادها فهناك أزمات عالمية لها تأثير خارجي كأزمة كوبا سنة 1962،² وأزمات محلية لها تأثير داخلي، وأزمات محلية فقط مرتبطة بإقليم محدد.

1- علاء عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 4.

2- أزمة كوبا أو أزمة الصواريخ التي حدثت سنة 1962 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق أثناء فترة الحرب الباردة، التي كانت البؤرة الأكثر سخونة في الحرب الباردة، فقد بدا العالم وكأنه على شفا حرب نووية لمدة 13 يوماً في ذلك الشهر من عام 1962. ووصلت الأزمة لذروتها في 14 أكتوبر عندما أظهرت صور استطلاع التقطت من إحدى طائرات التجسس الأمريكية عن وجود قواعد صواريخ سوفيتية نووية في كوبا، فقامت الولايات المتحدة بتصويب قواعدها النووية على أراضيها باتجاه كوبا، وكانت فكرت في مهاجمة كوبا عن طريق الجو والبحر، ثم استقر الرأي بعمل حظر عسكري عليها، وطالبت الاتحاد السوفيتي بتفكيك أي قواعد صواريخ مبنية أو تحت الإنشاء لها بها وإزالة جميع الأسلحة الهجومية، وبعد العديد من المفاوضات السرية، وافق الاتحاد السوفيتي على إزالة الصواريخ. وقد أوضحت تلك الأزمة نقطة تحويل إدارة الأزمة إلى حقل علمي مستقل. أنظر: المرجع نفسه، ص 5.

من حيث محورها، هناك ثلاث أنواع للأزمة: أزمات مادية ومعنوية وأخيرا أزمات مزدوجة.

يختلف مفهوم الأزمة أيضا باختلاف طبيعتها، فهناك الأزمة الاقتصادية والتي يعتبرها البعض ضمن دورة حياة الاقتصاد، وأنها تعطي نفسا آخر له، مثل الأزمة الاقتصادية التي وقعت في سنة 1929 والتي أعطت للنظام الرأسمالي بعدا آخر من حيث التنظيم والنشاط والكفاءة والفعالية. إذن الأزمة هي حالة صحية أكثر منها مرضية فقط تختلف حدتها ووضعها بحسب قوة الاقتصاد القائم.

وهناك الأزمة السياسية والاجتماعية وغيرها، التي ترتبط ارتباطاً مع بعضها البعض مما يشكل قطعاً على وجود أزمة حضارية شاملة. وبالتالي مفهوم الأزمة يتسم بطابعه الشمولي الطبيعية واتساع نطاق استعماله، لذا فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني، الأزمة تهدد خطير لعملية تشغيل النظام السياسي، تنشأ من مجموعة أحداث مترابطة تعبر أساساً على صورة من صور الصراع.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية

ظهر مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بهدف إعادة أعمار وترتيب ما خلفته هذه الحرب من دمار وخراب، فقد كان المجال الاقتصادي أول مجال برز في كنفه هذا المفهوم ثم بدأ هذا الأخير ينتقل إلى مجالات أخرى سياسية اجتماعية، إدارية وغيرها. وهو الشأن الذي جعل الكثير من الباحثين والدارسين يقيمون التفرقة بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى ذات العلاقة.

إن التنمية من الناحية الزمنية ارتبكت بحاجات الإنسان والمتمثلة في الغذاء والسكن وكذا الملابس، حيث مع مرور الزمن أصبح التنظيم القبلي غير قادر على تلبية هذه الحاجات المتعددة للإنسان، ومن هنا ظهرت التنمية بنظرة مغايرة للنظرة التقليدية التي عرفت بها سابقا

وعليه فالتنمية يقصد بها إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف أو استعمال أدوات من أجل الوصول إلى الرقي والتقدم، فالتنمية هي عبارة عن تدخل إرادي من قبل الدولة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

حظيت عملية التنمية على المستوى المحلي اهتماماً خاصاً من قبل الدول المتقدمة النامية على حد سواء، وذلك نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى الدخل والمعيشة للأفراد، وفي السنوات الأخيرة شهد العالم العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق ما يعرف بالعولمة وما كان لها من تداعيات على دور الدولة بصفة عامة وعلى دور المؤسسات المحلية بصفة خاصة في عملية التنمية.¹

أبرز التحولات التي ساهمت في الاهتمام نحو ترسيخ عملية التنمية المحلية هو الاتجاه المتزايد للعديد من الدول إلى تبني نمط اقتصاد السوق، وتطور دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وظهور أفكار وممارسات الحكم الراشد وتمكين المواطنين وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني، والتوجه أكثر إلى اللامركزية التي تسمح بالتقرب أكثر إلى احتياجات الأفراد لحل مشاكلهم عبر المشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار، وهذا الدفع ترافق معه اهتمام متصاعد لدى كثير من الدول بعملية التنمية المحلية التي تركز على نقل المسؤوليات والأدوار من الحكومة المركزية إلى المؤسسات المحلية.²

1- نور الدين تمجيددين والحاج عرابية، "دور الحكم المحلي ومؤسساته في التنمية المحلية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. المجلد الأول، العدد الأول، 2012، ص 135.

2- المرجع نفسه، ص 135.

الفرع الأول: تعريف التنمية

أولاً: التنمية لغة: ورد في لسان العرب نمى، النماء، الزيادة، نما، ينمو، نمور، بمعنى زاد وكثر ونميت الشيء أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته. إذن فالأصل اللغوي يدل على معنى الزيادة والكثرة والارتفاع والإشباع.¹

ويقصد بالمعنى اللغوي للمصطلح الازدهار والرفاهية، وهذا يوحي أن التنمية موجهة إلى مجموعة سكانية بما يدل على الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصولاً إلى تحسين جودة الحياة الواسع.

ثانياً: التنمية اصطلاحاً: التنمية بمعناها الواسع تتضمن مراحلها التاريخية المتدرجة ابتداءً من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ومنه إلى التنمية الشاملة وصولاً إلى التنمية المستدامة التي تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي شكلتها الأمم المتحدة سنة 1987.²

بينما يعتقد البعض الآخر أن مفهوم تنمية المجتمع ولد عام 1948 وبالتحديد في مؤتمر كمبريدج **cambridge** بريطانيا الذي نظمه المكتب البريطاني لبحث وسائل إدارة المستعمرات البريطانية بإفريقيا.

كما عرف إدغار أوينز **dgar owens** التنمية في كتابه عام 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.³

1- برنو نور الهدى، دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة أنموذجاً (2012)-
 (2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، ص 32.
 2- خميس خليل، "الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 05، ديسمبر 2016، ص 122.

3- Edgar owens the future of freedom in the development world :economie development and politival reform،new york :Pergamon press ،1987، P 18.

عرفها بعض الاقتصاديين بالعملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية في الهيكل الاقتصادي، كما يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.¹

كما تم تعريفها بأنها "الانتقال من حالة تخلف وحرمان ومن نظام اجتماعي ساكن ومقيد إلى نظام اجتماعي يحمل في طياته عوامل ديناميكية ويتوافر فيه للفرد وللجماعة حياة أفضل".

يمكننا أن نسوق تعريف مائير وبالدين **Meir and Baldwin** اللذان يعتبران التنمية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع".²

إذن، التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء. كذلك هي اكتشاف لموارد المجتمع وتتميتها والاستخدام الأمثل لها من بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.³

¹ - بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو 2003-2014، أطروحة دكتوراه. علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 7.

² - سعد الدين عبد الجبار وشتاتحة عمر، "التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. العدد الثالث، ص 112.

³ - عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003، ص 27.

أما الدكتور **علي خليفة الكواري** فيعرف التنمية بأنها "عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافئة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي".¹

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى الحتميات الاثنى عشر للتنمية التي وضعها **جواو فرانك داكوستا Joao Frank da Costa** الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا "Uncest" هي:²

- أن تكون تنمية أصلية بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع نظرا للاختلافات بين المجتمعات.
- أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي.
- أن تكون التنمية متكاملة بحيث تشمل مثلا القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكل متكامل مع نظام التعليم والتدريب.
- أن تكون التنمية قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية والثقافية.
- أن تكون التنمية مخططة.
- أن تكون التنمية موجهة نحو نظام اجتماعي عادل ومحقق للمساواة.
- أن تكون التنمية ديمقراطية، إذ أن أهداف المجتمع ليست كلها علمية وثقافية.
- أن تكون التنمية في جميع المناطق، بمعنى عدم عزل المناطق الأقل تطورا عن نطاق التنمية.

¹ - علي خليفة الكواري، "نحو منهج أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، المجلد 5، العدد 49، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، 1983، ص 70.

² - محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقرنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2009، ص 24.

- أن تكون تنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية.
 - أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة.
 - أن تكون التنمية إبداعية وخلقة.
 - أن يكون تخطيط التنمية قائما على أساس مفهوم حقيقي وواقعي للحاجات الوطنية.
- وبهذا المعنى يكون للتنمية ثلاث جوانب رئيسية:¹
- جانب يتناول تكوين القدرات البشرية والجسدية والفكرية وتعزيزها، ويتمثل بتحسين مستويات الناس الغذائية والصحية والعملية، واكتسابهم المهارات المختلفة.
 - جانب يتناول توظيف البشر لقدراتهم على نحو خلاف، لجهة إتاحة فرص العمل المنتج أمام الناس، وفرص الإبداع والمشاركة في القرارات والنشاطات التي تتعلق بجوانب حياتهم المختلفة من اجتماعية وثقافية وسياسية.
 - جانب يتناول انتفاع البشر من قدراتهم المكتسبة، بالإضافة إلى الحصول على قدر من الرفاه والتمتع بوقت الفراغ.
- نستخلص من كل ذلك إلى القول بان التنمية عملية متكاملة من الجهود المبذولة، فهي ظاهرة شاملة تتكامل فيها جهود كل الأطراف في المجتمع في جميع جوانب الحياة سواء كانت ثقافية واجتماعية وسياسية وما إلى ذلك، من أجل تحقيق نتائج ايجابية وتغيرات أساسية في حياة الفرد.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه "بحوث حول طبيعة واثبات ثروة الأمم"، الذي نشره في سنة 1776، حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية، مع تقديمه

¹ - محمد حسن دخيل، المرجع السابق، ص 25.

لجملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية والتي تتمثل أساسا في إحداث تغييرات هيكلية، وتقدم تقني وسياسة للتراكم واقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي، وكان المنطلق أنداك موجها بصورة رئيسية حول ما اسماه الباحثين بشروط التوازن الثابت خدمة للطبقة البرجوازية الصاعدة، وما إن انتصرت هذه الطبقة وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد قضية التخطيط والتنمية.¹

غير أن الفكرة عادت للظهور أول مرة سنة 1944، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير، على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة ويتضح من هذا العرض التاريخي لتطور هذا المفهوم في إنجلترا أنه نشأ ونما في إطار فكر استعماري، حرص باستمرار على استعباد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة على البناء القومي، ولا تتبثق عن تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدة.

ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة سنة 1950، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي في ماي 1955 قرار باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة. وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي "العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي ايجابيا في هذه العملية

¹ - نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العلم الحديث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 46.

وبالاعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان"¹، إلى أن توصل الباحثون في الأمم المتحدة على أن التعريف الصادر تعريفا ناقصا أدى بهم إلى التفكير وإصدار تعريفا أكثر شمولية في سنة 1956، جاء فيه "إن تنمية المجتمع المحلي يشير إلى العمليات التي تتواجد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي".

ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما:²

أولاً: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

ثانياً: توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذاتية، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

كان جوهر التنمية، بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث أصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية. وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية بسبب مظاهر التخلف الاقتصادي التي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها. فقد كشفت التجارب العالمية قصور مفهوم التنمية التقليدي الذي ظهر في الدول النامية، والذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي

¹ - عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعريبرج، رسالة ماجستير. جامعة ورقلة، 2011، ص 49.

² - يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 11.

إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي.

ففي ظل الوضع الحاصل، قام عدد متزايد من الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التأكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفرق وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو حتى البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غير موفقه هو الآخر وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية، كما ورد في تقريره لعام 1991، بأن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليماً أفضل، ومستوى أعلى من الصحة والتغذية، وفقراً أقل، وبيئة أنظف، وتكافؤ الفرص، وحرية فردية أكبر، وحياة ثقافية أغنى.

لقد ساعد المجتمع الدولي في بلورة المفهوم العلمي للتنمية المستدامة، حيث ظهر مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل جوان 1992 ليعطي للتنمية بعداً آخر،¹ ثم جاء بعده اجتماع قمة الأرض في 26 أوت 2002 بجنوب أفريقيا الذي أكد على التنمية المستدامة.²

1- في المدة من 3 إلى 14 يونيو 1992، اجتمع المجتمع الدولي في ريو دي جانيرو بالبرازيل، لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة، جمع المؤتمر، الذي عُقد بمناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الأول المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم- السويد عام 1972، القادة السياسيين والدبلوماسيين والعلماء وممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية من 179 دولة من أجل بذل جهد هائل للتركيز على تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة.

2- خلال مؤتمر القمة الذي سُمي قمة الأرض في ريو، اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعُقد بعد ذلك في عام 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي اعتمد خطة جوهانسبرج للتنفيذ، فُدمت خطة التنفيذ بناء على التقدم المحرز والدروس المستفادة منذ انعقاد قمة الأرض، ونصت على إتباع نهج أكثر تركيزاً، مع خطوات ملموسة وقابلة للقياس وأهداف وغايات محددة زمنياً.

جدول رقم (01): تطور مفهوم التنمية¹

المرحلة	مفهوم
من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية تتضمن النمو الاقتصادي
من منتصف الستينيات إلى سبعينيات القرن العشرين	التنمية تتضمن النمو الاقتصادي والتوزيع العادل
من منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين	التنمية الشاملة تتضمن الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
ابتداءً من سنة 1990	التنمية البشرية تتضمن تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان
ابتداءً من مؤتمر قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة تتضمن النمو الاقتصادي، التوزيع العادل للنمو الاقتصادي، وكذا الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الفرع الثالث: التنمية والمفاهيم ذات الصلة

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح. وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

أولاً: التنمية والنمو

يتجلى التباين بين المفهومين من حيث الاشتقاق، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار، بينما لفظ "النمو" مشتق من "نما" ينمو نماء، والنماء يشير إلى

1- كمال بودانة، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية. جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 14.

الزيادة التلقائية المطردة.¹ أما من حيث المعنى الاصطلاحي، فالنمو عبارة عن تغيير تلقائي لا إرادي يتم بفعل الطبيعة ويخضع لعواملها وتتحكم فيه ظروفها دون تدخل فيه من قبل الإنسان، بينما التنمية تحتاج إلى تغيير بنائي ودفعة أو سلسلة من الدفعات القوية التي تستهدف الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة نحو التقدم والرقى المستهدف في إطار إستراتيجية ملائمة لتحقيق تلك الأهداف.²

فضلا عن ما سبق، فإن النمو لا يصاحبه تغيرات هيكلية بنائية وهو الشأن الذي أكدت عليه دراسة الاقتصادي روبرت كلاور **Clawer Robert** سنة 1966 التي عُنونت بـ "النمو بدون تنمية **Development Without Growth**"، واعتبر بأن النمو لا يستديم لمدة طويلة، كما أنه لا يمس كافة طاقات الاقتصاد.³

بينما تحقق التنمية زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية محددة وغالبا ما يشمل أكثر من جانب من جوانب الحياة في المجتمع فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة وتتحقق التكامل والتوازن بينها،⁴ كما أنها وبخلاف النمو الاقتصادي تتضمن توليفة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني برمته، والتي من شأنها تحقيق ارتفاع في توسط دخل الفرد الحقيقي وينتج عن هذه العملية تحسين الظروف المعيشية للمواطنين كافة.⁵

¹ - علي عبد الرزاق جبلي وهاني خميس أحمد عبده، علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 16.

² - ماهر ابو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية دولية وعالمية لقضايا التنمية. الإسكندرية: 2012، ص 19-20.

³ - محمد صالح القرشي، علم اقتصاد التنمية. دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان: 2009، ص 38-39.

⁴ - ماهر ابو المعاطي علي، المرجع نفسه، ص 20.

⁵ - منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ص 82.

وبناء على ما سبق، فإن التنمية تشير إلى تلك العملية المركبة التي يعد النمو الاقتصادي أحد أهم عناصرها والتي تستدعي أن يوافق إحداث تغييرات على مستوى الهياكل المختلفة سياسياً اجتماعياً واقتصادياً ثقافياً وغيرها. ووفق هذا المنظور، فإن النمو متغير تابع للمتغير المستقل التنمية، الأمر الذي يجعل من التنمية كونها الهدف والوسيلة في آن واحد، وبهذا فإن التنمية تشير إلى تغير نوعي، أما النمو فهو يعبر عن تغير كمي.¹

ثانياً: التنمية والتطور

التطور لغةً يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدماً اقتصادياً ما نحو أهداف محددة مسبقاً، إما كمية كزيادة المنتج، أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخل داخل الدولة؛ فالتطور يدل على التغير والحركة، وغالباً ما يُستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلاً: التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة وهو ليس مرادفاً للنمو، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة اخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفاً للتنمية، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوباً بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي: أنه لا توجد تنمية).²

إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها، التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

¹ - مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر: ولاية وهران دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. 2019، جامعة وهران، ص 90.

² - واثق علي الموسوي، مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي ومفهوم الانطلاق الاقتصادي، تاريخ النشر: 28-01-2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://almerja.com/reading.php?idm=128402>، تاريخ الدخول: 31-08-2021.

ثالثا: التنمية والتحديث

كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

قد تجد مفهوم التحديث يتماشى مع مفهوم التنمية وعامل مساعد فيها، حيث بإمكانه تحويل المجتمعات البدائية وغير الصناعية إلى مجتمعات متطورة وصناعية. ومقياس التحديث هنا يعتمد أو يعني بالدرجة الأولى الاعتماد على الآلات الحديثة، والإقلال من الاعتماد على المصادر العضلية للطاقة. ويمكن القول بأن هناك علاقة جذرية بين التحديث والتنمية.

المطلب الثاني: أشكال التنمية

لقد ظهر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المستقلة والتنمية الشاملة... الخ. وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المفاهيم:¹

الفرع الأول: من حيث مجالاتها

من المعلوم أن مفهوم التنمية تعتبر من المفاهيم الأكثر مداولة في القرنين العشرين، والواحد والعشرين، حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المجالات سواء الثقافية، الاجتماعية،

¹ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 127.

السياسية أو الاقتصادية. والتنمية سواء كانت شاملة أو محلية، تستوجب تدخل الدولة والهيئات المكلفة بذلك لتوجيهها في مختلف جوانب التنمية المحلية ومجالاتها، وسنستعرض مختلف تلك المجالات:

أولاً: التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية المفهوم الأكثر استعمالاً في المجال التنموي، وهذا راجع لكثرة النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالقضايا الاقتصادية، قبل أن يستعمل في المجالات الأخرى.¹

تعددت تعريف التنمية الاقتصادية وتفسيراتها لكن يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والدين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.² فحركية التنمية الاقتصادية هي منتج للتغيير في كل الهياكل الارتكازية الاقتصادية أو المكانية أو المؤسسية أو الاجتماعية للمجتمع.³

ثانياً: التنمية الإدارية

تعتبر التنمية الإدارية من أهم الأدوات التي تستخدم لإصلاح الأجهزة الإدارية وتطويرها، وذلك لغاية تحقيق أهداف التنمية الشاملة وتنفيذها على وجه المطلوب. فالتنمية

1- حجاب عبد الله، "التنمية المحلية: النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية. العدد 6، جوان 2017، ص 356.

2- براهيم نصيرة، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 36.

3- محمد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 41.

الإدارية تقوم بوظائفها من عمليات تطوير وتحديث وإصلاح في الأجهزة الإدارية، كعمليات مخططة تسبق خطط التنمية الإدارية، بحيث تتناول عملية تدريب الموارد البشرية وتطوير إجراءات وأساليب العمل وتبسيطها وتنمية وتطوير الهياكل التنظيمية وجعل القوانين والتشريعات مرنة من أجل زيادة كفاءة أداء الأجهزة والأفراد، وبالتالي فهي تمثل القاعدة العملية التي تقف عليها مشروعات إدارة التنمية وخططها وأهدافها تلك التي تعتمد أساساً على مقدار التقدم الإداري الحاصل في الأجهزة والمؤسسات الإدارية.¹

ثالثاً: التنمية الاجتماعية

يركز المجال الاجتماعي للتنمية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، ويقصد به الارتفاع بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر خاصة في المجتمعات المحلية، من خلال خلق فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية.²

رابعاً: التنمية السياسية

التنمية السياسية في مفهومها مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث، وإحداث تحوّل في قدرة الإنسان وقابليته السياسية على الأخذ بزمام المبادرة، وهذا من أجل تأسيس وتطوير بنى جديدة وقيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلّها والتكيف مع المطالب والتغيّرات المستمرة، والسعي من أجل تحقيق أهداف جديدة. وإن لم يستطع النظام السياسي

¹ - الطاهر الإبراهيمي، سليمة بوزيد، التنمية الإدارية كإستراتيجية في التنمية الشاملة، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، رقم 04، 2010، ص 167.

² - بن الحاج جلول ياسين، المرجع السابق، ص 101.

بمؤسساته التكيف مع متطلبات ومستجدات بيئته الداخلية والخارجية يتعرض النظام السياسي لأزمات منها أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع.¹ فالتنمية السياسية تنطوي على قدرة النظام السياسي في مراقبة وتنسيق مختلف عمليات التغيير في المجتمع الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والهيكلية. ووفقا لصامويل هانتغتون فإن النظام يعمل من خلال مؤسساته، ويمكن قياس أي نظام من خلال قدرته على التكيف والتعقيد واستقلالته وتماسكه.² فالمراد بالتنمية السياسية انجاز العملية الإنمائية من خلال تحقيق النقلة الحضارية التي تتيح للأمة أن تتدرج في عداد الأمم الفاعلة ولا تبقى مجرد أمة منفعة.

خامسا: التنمية البشرية

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990، وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد"، وهذه الخيارات هي:³

- العيش حياة أطول.

- الحصول على المعارف وقدر معقول من التعليم.

- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة مقبول.

- التمتع بالحريات السياسية وحقوق الإنسان.

إن الفرد هو ركيزة التنمية وهو المحرك الأول للإنتاج، وسوف يبقى العنصر المؤثر والفعال في تحقيق أهداف المجتمع نحو التنمية الشاملة، ومن هنا نقطة البداية السليمة وهي

1- حياة قزادري، "التنمية السياسية: المفهوم والمشكلات والمقومات والآليات"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 2، العدد 4، ص 231.

2-Taseem sikander, Political Development and Political decay, international journal of humanities and social science, vol 5K p 145, <http://www.ijhssnet.com>

3- بن الحاج جلول ياسين، المرجع السابق، ص 08.

تنظيم أوجه حياة الفرد بمراعاة ظروف العصر. فيجب أن نتعهد له بالرعاية الاجتماعية والصحية الثقافية ونوفر له سبل التعليم، ونعمل على تحسين ظروف العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فالإنسان مدين للمجتمع ومطالب برد هذا الدين في صورة عمل جاد، قوامه زيادة الإنتاج للوفاء بمتطلبات المجتمع بل أيضا استحداث أساليب عمل جديدة، حيث يؤكد بارنس "أن أي بلد يضع خطة للتنمية الاقتصادية لا يستطيع أن يهمل إعداد الأفراد اللذين سيكونون أداة الإنتاج والتنمية، فالتربية والتعليم أهداف تتفق مع أهداف الاقتصاد من أجل إعداد القوى العاملة واللازمة لتنمية هذا الاقتصاد وبالتالي رأس المال البشري هو العنصر الثالث لكل إنتاج اقتصادي".¹

سادسا: التنمية المستدامة

يركز التعريف الاقتصادي للتنمية البشرية على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، حيث تتضمن "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها".²

أما البنك الدولي يعرف التنمية المستدامة بأنها "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".³

قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة حيث جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق لـ 19 جويلية

¹ - مربيعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر الواقع والأفاق، رسالة ماجستير في علوم التسيير. جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص 25.

² - بن حليلة سليمة وخضراوي ساسية، "واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دفاتر بواذكس. العدد 06، سبتمبر 2016، ص 122.

³ - العربي حجام وميحة طري، "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية. المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 127.

2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و المستقبلية".¹

وقد ساعد المجتمع الدولي في بلورة المفهوم العلمي للتنمية المستدامة، كما حصل في مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل جوان 1992 وبعده في قمة الأرض في 26 أوت 2002 بجنوب أفريقيا.

الفرع الثاني: من حيث التعميم

تنقسم التنمية من حيث قدرات المجتمع والمعدات والهياكل المعتمد عليها اللازمة لتحقيقها إلى تنمية مستقلة وتنمية شاملة

أولاً: التنمية المستقلة

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية، تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية. وحاول الكثير من الاقتصاديين تحديد مفهوم للتنمية المستقلة، ورغم ذلك لم يتبلور مفهوم محدد لها، إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها مع إعطاء الأولوية لتعبئة المدخرات المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.²

ثانياً: التنمية الشاملة

هي تلك التغيرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها

¹ - العربي حجام وميحة طري، المرجع السابق، ص 127.

² - بن الحاج جلول ياسين، المرجع السابق، ص 8.

تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة في توسيع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدراته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية، فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة، وهي في مفهومها أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي وهي في دلالاتها:¹

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات
- استمرارية النمو من خلال استمرارية تدفق الفائض الاقتصادي.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

إذ نستطيع القول أن التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، يعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية، وموفراً لضمانات الأمن الاقتصادي والاجتماعي.²

الفرع الثالث: من حيث المجال الجغرافي

تتخذ التنمية العديد من الأشكال المختلفة والتي تتفق جميعها في الهدف إلى رقي الإنسان والوصول به إلى التطور والاستقرار والرفاهية بالشكل الذي يحقق احتياجاته ويتوافق مع إمكانياته الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فهي وسيلة الأشخاص وغايتهم، وهذا ما يسمى

¹ - بن شيخ عبد الرحمان، "التنمية الشاملة واتجاهات تطوير بيئة الاستيعاب التكنولوجي في البلدان النامية"، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة. المجلد 01، العدد 02، جوان 2009، ص 71.

² - على خليفة الكواري، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 70.

بالأثر التنموي من حيث الامتداد الجغرافي، وهنا نكون أمام شكلين بارزين للتنمية هما التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

أولاً: التنمية الوطنية

تتمثل التنمية الوطنية في تلك التنمية التي تتحدد بموجبها الاختيارات الوطنية مركزياً للنهوض بالمجتمع في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والارتقاء بهم من وضع إلى وضع، حيث تكون الرؤية خاصة بكل أقاليم البلد. ومن تم فإنها تتضمن مشاريع كبرى تقوم بمتابعتها دوائر وزارية معينة، هدفها تخطيط الحاجيات على المستوى الوطني في الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها، رغم توطينها على أقاليم هذه الجماعات، كبناء الطرقات الوطنية، السكك الحديدية، بناء السدود، وغيرها من المنشآت التي تتعدى الحدود المحلية.¹

ثانياً التنمية المحلية

التنمية المحلية في مفهومها تعني تفريع المجهود التنموي للدولة من المستوى الوطني إلى الأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية، بطريقة تمكن المواطنين من المشاركة في عمليات الحكم بشكل مباشر أكثر. كما تعني كل فعل ونشاط موجه إلى عدد السكان في منطقة معينة فإنه من الطبيعي أن تكون الجماعات المحلية الجزء المستهدف بالفعل التنموي. فالطريق الوحيد للتنمية الشاملة هو التنمية الأفقية التي ينخرط فيها كل السكان والتي تشمل جميع المناطق المكونة للتراب الوطني. فالدولة مثلاً ترسم الأهداف والتوجهات المطلوبة لتقدم كل قطاع، والتطبيق يتم من المحلي إلى الوطني.² إذن، من خلال تنمية المجتمع محلياً يتم خلق فرص منصفة لجميع مواطني الدولة، كما يتم صياغة برامج تنموية مبنية وفق ما تقتضيه الحاجات والأولويات المحلية.

¹ - ياقوت قديد وآخرون، "المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية"، مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 3، العدد 3، 2015، ص 233.

² - نور الدين تمجيددين والحاج عرابية، المرجع السابق، ص 138-139.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

احتل مفهوم التنمية المحلية مكانة هامة في الخطابات السياسية والاقتصادية خلال العقدين الأخيرين من الألفية السابقة، حيث تعتبر التنمية المحلية طريقة بديلة للتنمية بالتخطيط المركزي، تبلور هذا المفهوم نتيجة لعدة اتجاهات فكرية، أين ظهرت عدة مدا خيل علمية حاولت الإحاطة بالأبعاد المختلفة التي تدخل في تركيبه، حيث تعتبر في مجملها مدا خيل مكملة لبعضها البعض.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

تعددت الرؤى والزوايا المختلفة والعناصر المحددة في محاولة إعطاء تعريف التنمية المحلية، سنستعرض تعريف المجتمع المحلي والتنمية، وبعدها التعريف الإجرائي الذي نعتمده في هذه الدراسة وذلك بناء على مجمل التعاريف التي نقدمها لهذا المفهوم.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية على "أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي.¹

تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي

1- شيبوط سليمان ونوي طه حسين، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. العدد الأول، ص 250.

والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء المهمشون".¹

ويعرف البنك الدولي في دراسة له عن "مدن التغيير"، صدرت سنة 2004، على أنها "تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي "المجتمع المدني"، بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل".²

من جهته يرى **غرافية قريفي x.griffer** أن التنمية المحلية مرتبطة بتعبئة الموارد ومزايا الاستغلال الأمثل للفضاء المحلي بما يحقق الأهداف المختلفة.³

يبرز هذا التعريف المقدم على أن التنمية المحلية تتعلق بشكل أساسي على استغلال والتحكم في الموارد والإمكانات الموجودة على المستوى المحلي ذلك من أجل تحقيق الأهداف التنموية.

يرى الدكتور **فاروق زكي** في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية أن التنمية المحلية تتجسد في تلك العمليات التي توجد بين الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم

1- عبد رشاد عبد القادر، "دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية (مدخل نظري)"، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة. كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الأول، يناير 2012، ص 161.

2- البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن: سبتمبر 2004، ص 09.

3-Pieere Ericverrier,Grefe X : "Territoire en France .Les enjeux economique de la decentralisation", politique et management public, vol3, n01, 1985, p 231.

وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.¹

تعرفها الدكتورة **مريم احمد خاطر** على أنها "العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي".²

وتعرف التنمية بمفهومها المجتمعي روابط المجتمع التي تنظم عمل الممثلين (المواطنون، المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والجمعيات) التي تعمل في إقليم معين.³

إن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية تنوع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين، من خلال تعبئة مواردها وطاقاتها، فهي نتاج الجهود المبذولة من طرف المجتمعات، فهي سبب وجود المشاريع والمخططات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجال التعاون والتضامن.⁴

¹ زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2014، ص17.

² مريم احمد خاطر، دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 164.

³ Jacques Caillouette, Nicole Dallaire et autres, "territorialité publique et développements des communautés", Economie et solidarités, volume 38, n01, 2007, p10.

⁴ Salima salah mansour, les produit de terroir levier du developpement local dans les zones rurales et montagneuses : cas des fromageries artisanale de saint Amour et de fromagerie artisanal de Fatma Iberissen, Mémoire Master, faculté des Sciences économiques, commerciales et Sciences de gestion, université Mouloud Mammeri –tizi Ouzou, 2013, p 08.

الفرع الثاني: التنمية المحلية والمفاهيم المرتبطة بها

يرتبط مفهوم التنمية المحلية ارتباطاً وثيقاً ببعض المفاهيم مثل الحكم المحلي والمجتمع المحلي، ذلك أن قد تطبق عمليات التنمية على المستوى المحلي سواء من طرف حكومة الدولة أو من طرف حكومة الإقليم. كما أن التنمية المحلية مرتبطة بمجتمع إقليم معين.

أولاً: الإدارة المحلية

تحتل الإدارة المحلية مركزاً هاماً في التنظيم الإداري للدولة الموحدة، حيث تقوم بأدوار فعالة على الصعيد التنموي وفق متطلبات الوضع البيئي القائم، ذلك أن هذا الأسلوب الإداري المحلي يجسد استقلالية إدارية لمنطقة جغرافية محددة في إدارة شؤونها المحلية بواسطة ممثلين منتخبون عن سكانها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.¹

وتطبيق أسلوب الإدارة المحلية في دولة ما يهدف إلى التخفيف من وطأة أسلوب المركزية الإدارية لاسيما في مجال القرارات الإدارية الموجهة إلى الأقاليم، كما تيسر سريان تطبيق القرار التنموي المحلي، ذلك أن التنمية المحلية ما هي إلا الأهداف والبرامج والسياسات التي يقوم بها ممثلي تلك الإدارة المحلية، كما أنهما يشتركان في إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم، فضلا عن أنه نشر الوعي الديمقراطي وتدريب المواطنين على شؤون الإدارة المحلية وتحمل المسؤولية.

فنجاح التنمية المحلية اجتماعيا واقتصادية يعتمد على عوامل عديدة أبرزها وجود نظام إداري محلي كفاء وفعال، يحتوي على وحدات ومستويات وهيكل وسلطات ومسؤوليات تقوم بتسيير شؤون المجتمع المحلي.²

1- غربي عزوز وزريق نفيسة، "نظام الحكم المحلي: نحو إدارة أفضل للشأن المحلي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. المجلد 2، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 528.

2- نور الدين تمجيددين والحاج عرابة، المرجع السابق، ص 140.

وعليه، يمكن القول بان اللجوء إلى نظام الإدارة المحلية هو منهج لديمقراطية ولنظام يقوم على أساس المشاركة في صنع القرارات التنموية، وفي التنفيذ والرقابة على تقييم الأداء وتوزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية ومختلف الوحدات المحلية أي بعبارة أخرى تعزيز الحكم المحلي.¹

ثانياً: المجتمع المحلي

وردت أفكار متعددة حول مفهوم المجتمع المحلي وطبيعة الخصائص التي يتميز بها، فهو يشير بشكل عام إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد تعددت وجهات النظر في تعريف المجتمع المحلي، ومن تلك التعاريف:²

التعريف الأول: هو جزء من المجتمع الكبير، والذي يكون له طابع خاص وبين ساكنيه علاقات شخصية وروابط قوية تستخدم في ادعاء شعور السكان بانتمائهم إلى هذا المكان، ومحاولة تجميع طاقاتهم مع بعضهم لإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشاكلهم.

التعريف الثاني: هو المجتمع الذي يضم مجموعة من السكان يعيشون في بيئة محددة ويمارسون حياتهم المعيشية كاملة في إطار خطة إقليمية قومية.

التعريف الثالث: هو بقعة جغرافية محددة تضم جماعة من الناس، يعملون سوية لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة، عن طريق تفاعلهم الاجتماعي المستمر في إطار أنظمة اجتماعية أساسية كالنظام العائلي والتعليمي والديني والاقتصادي.

إن أي مجتمع يعيش في إطار منظومة من القواعد والقيم والعادات والتقاليد التي يسلم بها ويعدها إطاراً مرجعياً لعمليات التفاعل التي تحدث بين أفرادها. كما أن المجتمع البشري يتألف من عناصر مختلفة، ويوجد اختلافات وتناقضات فيما بينها. والمهم في المجتمع أن

1- غربي عزوز وزريق نفيسة، المرجع نفسه، ص 531.

2- ماهر ابو المعاطى علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، المرجع السابق، ص 35.

أفراده يتشاركون هموماً أو اهتمامات مشتركة تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك يطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة تشكل شخصية وهوية هذا المجتمع.¹

الفرع الثالث: مقومات التنمية المحلية

تتسم عملية التنمية المحلية بمجموعة من العناصر والتي تعتبر بمثابة ركائز تحوي عادة على مجموعة من الآليات لتجسيد البرامج التنموية الموجهة لرفع المستوى المعيشي للأفراد وهي كالتالي وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:²

- التنمية المحلية هي عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة وتعد تفاعل ديناميكي مستمر ومتجدد بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة من أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدودهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاجتماعية والاقتصادية مثل الادخار والاستهلاك.

- زيادة الدخل المحلي حيث أن زيادة الدخل سواء المحلي أو الوطني جد مهم لأية تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي فالمدخل التي على أساسها يتم برمجة مشاريع لذلك يرتبط الدخل المحلي ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.

- التنمية المحلية هي ذلك النهج الذي يؤدي إلى التركيز على المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وخاصة في إقليم معين لتحسين الظروف المعيشية من خلال بعض

¹ <https://sites.google.com/site/humansocietyandlife/blog-community/community-definition>

² - برنو نور الهدى، المرجع السابق، ص 35-36.

الاكتفاء الذاتي الذي يقوم على التنوع وتكامل الأنشطة والتقاليد الإنتاجية المحلية والقيم الثقافية للواقع المحلي.

المطلب الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للتنمية المحلية

فتحت إشكالية التنمية على العديد من العلوم، رغم التداخل الذي يظهر فيما بينها، كما أثمر البحث عن الإجابة عنها على تعاريف مختلفة لمفهوم التنمية، وكشفت هذه العلوم هي الأخرى على مواقع وزوايا من المجتمع الكلي، إذ دأبت على إثرها الكتابات خاصة السوسيولوجية منها إلى تقسيم الحياة الاجتماعية إلى حياة ريفية، وأخرى حضرية، ووقفت على مصالح محلية وأخرى وطنية، ولذلك ظهرت العديد من النماذج والنظريات التي فسرت العمليات التنموية ومجالاتها.

الفرع الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية المحلية

ناقشت العديد من الكتابات والمناقشات في الفكر التنموي العديد من النظريات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها إحداث تنمية محلية، حيث حاولوا وضع خطوات ومراحل لها والتي يطلق عليها بنظريات واستراتيجيات التنمية التي ترسمها السياسة التنموية، لذا ارتأينا عرض أهم النظريات التي لها علاقة بالتنمية المحلية ونذكر أهمها كما يلي:

أولاً: نظرية أقطاب النمو les poles De Croissance

أقطاب النمو هي بمثابة وحدة اقتصادية أو مجموعة مركبة من الوحدات، ميزت المجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة لما تتوفر عليه من أوساط اقتصادية واجتماعية وثقافية مهيأة لممارسة هذه الأقطاب.¹ يمثل هذه النظرية كل من فرانسو بيرو، بودفيل، هيرشمان، وغيرهم. وتقوم النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو Piro بأنه

¹ - السعيد الفكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر - دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 169.

"فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة بتبادل أكبر من المناطق القريبة".¹

بالمقابل أطلق ألبرت هيرشمان **Albert Hirshman** على أقطاب النمو بتسمية نقاط النمو **Growing Points** باعتبارهم المناطق التي تظهر فيها قوى تأثير خاص في عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه النقاط انبثاق ظاهرة النمو الغير متوازن داخل الإقليم.²

أشار أيضا فريدمان **Friedman** إلى أن هذا الأسلوب كأداة للتنمية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ارتبط بإنشاء مراكز جديدة للصناعة الثقيلة مع عمليات التخطيط الحضري والإقليمي لتعزيز إعادة التوازن للمساحات الوطنية.³ من هنا تشير نظرية أقطاب النمو إلى أن التنمية الوطنية تقوم على التقسيم المكاني للدولة إلى وحدات اقتصادية كل منها حسب خصوصيتها، ولكن بشرط التدخل الحكومي للحد من الآثار السلبية.

ثانيا: نظرية القاعدة الاقتصادية

ترتبط نظرية القاعدة الاقتصادية بفكرة التصدير كأساس للتنمية، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة ما يعتمد بالأساس على التصدير الذي يحدده الطلب الخارجي.⁴ إذ يمكن النظر إلى القاعدة الاقتصادية على أنها المنظور الكنزي للتنمية الاقتصادية، التي تنص بالفعل على أن المسار الإقليمي لا يعتمد على الإنتاج وإنما على

¹ - خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 13.

² - برنو نور الهدى، المرجع السابق، ص 40.

³ - المرجع نفسه، ص 40.

⁴ - خنفري خيضر، المرجع السابق، ص 14.

الدخل، لأنها الطريقة التي تتجح فيها المناطق لاجتذاب الدخل من بقية العالم والقدرة على الاحتفاظ بهذا الدخل له أهمية كبيرة.¹

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:²

- النشاطات القاعدية: النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل، وجلب مداخيل من الخارج كقطاع السياحة مثلا.

- النشاطات الداخلية: الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، على أن التكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة، وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

ثالثا: نظرية التنمية من تحت *Théorie du développement par le bas*

تركز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، إذ ظهرت مع بداية السبعينات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي، أهمها ارتفاع أسعار الطاقة (البترو)، وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات، واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم، حيث يقول جون لويس قويقو حسب هذه النظرية "التنمية المحلية تعبير عن تضامن محلي هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتنمية الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية".³

¹ - برنو نور الهدى، المرجع السابق، ص 41.

² - براهيم نصيرة، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص 27.

³ - براهيم نصيرة، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص 27-28.

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة
- الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبنائها.

رابعاً: نظرية التنمية المستقلة (الاتجاه الذاتي) *la Développement Endogène*

يري أصحاب نظرية التنمية المستقلة، أن مصدر التنمية في البلدان المتخلفة هو داخلي بمعنى أنه يشترط في تنمية البلدان المتخلفة أن تتبع التنمية بها من الداخل وذلك بالتنسيق بين الدولة والحكومة والمؤسسات والشعب في كل بلد انطلاقاً من تشجيع الصناعات الصغيرة للاستثمار، ومن المنظور الاجتماعي والاقتصادي تعني التنمية الذاتية بالاعتراف بالتنوع في الظروف الأيكولوجية والتاريخية والثقافية والبنى الاجتماعية والحضارية للمجتمعات المحلية وتوظيفها في التنمية من خلال اكتشاف الميزة التنافسية التي تتميز بها المجتمعات المحلية كدافع لإقامة أنشطة اقتصادية ناجحة ولإثراء التجربة التنموية على جميع الأصعدة القومية والإقليمية والعالمية.¹

وفي عرضنا لمجمل النظريات لابد أن نحدد لها أربعة افتراضات أساسية يكاد يستند عليها مفهوم التنمية وهي كالتالي:²

الافتراض الأول: تحقيق التنمية مرتبط بأهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة، وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين لها.

الافتراض الثاني: تتجه الدول النامية نحو نموذج إنماء الدول المتقدمة بعد التغلب على العقبات الاجتماعية والسياسية والثقافية والنظامية وهنا ظهرت مصطلحات عديدة مثل المجتمعات التقليدية والأنساق الإقطاعية.

¹ - برنو نور الهدى، مرجع سابق، ص 46.

² - المرجع نفسه، ص 46-47.

الافتراض الثالث: حشد مختلف العمليات الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية التي من شأنها مساعدة دول العالم الثالث لترشيد مواردها.

الافتراض الرابع: التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الإيديولوجي الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام أو واجبات التنمية.

الفرع الثاني: النماذج المفسرة للتنمية المحلية

لقد تعددت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلا أنه حددت ثلاثة منهاج، اعتبرت الأكثر انتشاراً ونجاعة في تحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في النموذج التكاملي، النموذج التكيفي والنموذج المشروع.

أولاً: النموذج التكاملي

يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، كما يتضمن تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية كل من جهته، كما يقوم على تشكيل وحدات إدارية جديدة تتولى توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية ويشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة المحلية.¹

ويشترط لنجاح هذا النموذج، توفر شكل من أشكال الاتصال المزدوج، من خلال قنوات ثابتة، متواصلة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية، من خلال لجان دائمة ومشتركة، كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر قدر من اللامركزية اتخاذ القرارات، والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

¹ - حجاب عبد الله، المرجع السابق، ص 360.

ثانياً: النموذج التكيفي

يتفق هذا النموذج في التنمية، مع النموذج السابق، في أن برامج كل منهما ينبثق من المستوى المركزي، إلا أن الاختلاف بينهما، هو أن هذا النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي، واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وهو لا يتطلب تغييراً في التنظيم الإداري القائم، وبرامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، ويتناسب هذا النموذج، مع الدول الحديثة النامية، نظراً لندرة الموارد المالية والفنية لها.¹

ثالثاً: نموذج المشروع

هناك اختلاف بين النموذج المشروع، وبين النموذجين السابقين، وذلك لكون هذا الأخير، يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المميزة، ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية، أن هذا النموذج المتعدد الأبعاد يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي قابل للتطبيق على المستوى القومي، إذا ما ثبت نجاحه وفعالته في المناطق المحلية.

خلاصة لهذا الفصل، عالج هذا الفصل المتغيرات الأساسية للدراسة، بدءاً بمفهوم الأزمة كنمط معين من المشكلات أو المواقف التي يتعرض لها الفرد والمجتمع على حد سواء، ثم التنمية التي تعد عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته. وأخيراً، التنمية المحلية التي أضحت ضرورة أساسية لتحقيق رفاهية المواطن، ولكن سرعان ما تكون هناك تحديات وعراقيل تحد من تحقيقها، حيث إن لم تدرك تلك العراقيل والتحديات وتعالج، تصبح في أزمة حقيقية (أزمة التنمية المحلية)، يصعب معالجتها.

1- حجاب عبد الله، المرجع السابق، ص 360.

الفصل الثاني

إشكالية التنمية المحلية في الجزائر ومسبباتها

تعتبر التنمية المحلية قاعدة لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تدعيم جماعاتها الإقليمية (البلدية والولاية)، وجعلها أداة للتنمية المحلية باعتبارها أقرب إلى معرفة الحاجات المحلية والأقدر على تجسيدها، وتنفيذها بحكم اتصالها المباشر مع المصالح المحلية. وقد تدرجت الدولة الجزائرية في التنازل عن صلاحياتها في الإطار المحلي منذ الاستقلال لصالح البلديات والولايات تدعيماً لركائز اللامركزية الإدارية المنصوص عليها دستورياً. غير أن توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في إدارة التنمية المحلية لم يقابله تدعيم استقلالية المجالس المنتخبة عن السلطة المركزية، خصوصاً مع استمرار سياسة المخططات الوطنية، وعدم دعم الاستقلالية المالية للبلدية خاصة مع ازدياد صلاحياتها.¹

إن الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الحاكمة أكد منذ الاستقلال على أن تحقيق التنمية المحلية، يحتاج إلى اعتماد سياسة تنموية شاملة متكاملة وطنياً ومحلياً، قائمة على برامج ومخططات تنموية متعددة، ترصد لها ما يناسبها من الإمكانيات البشرية والمادية والدعم المالي الكافي، غير أن تقييم الواقع التنموي على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر منذ الاستقلال، يكشف مزاعم هذا الخطاب السياسي الرسمي، إذ أنه -وبعد مضي ما يناهز ستة عقود زمنية منذ الاستقلال-، لازالت التنمية المحلية دون المستوى المطلوب، وبالرغم من الإنجازات التي تحققت، فإن مكسبها وعائدها كان قديماً بالنظر إلى الحجم الهائل من الأموال العامة التي أنفقت.

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى النظام القانوني الذي يحكم إدارة الجماعات المحلية، فإن هذه الأخيرة أصبحت إلى حد اليوم غير مستقلة مالياً ولا حتى إدارياً، بحكم نظام الإدارة

1- تراكة جمال و رملي مخلوف، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي: قراءة حول إسهامات الرأي العام في صياغة المشروع التنموي المحلي، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الوطني حول: «رهانات التنمية المحلية في ظل التوجه نحو بناء الجمهورية الجزائرية الجديدة»، يوم 14 أبريل 2020، المنظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

الوصائية للسلطة المركزية بالعاصمة، ناهيك عن ضعف التسيير الإداري الناجم من المحليين سواء على المستوى البلدية أو الولاية.

الذي أكد منذ الاستقلال على أن التنمية المحلية تحتاج إلى سياسة وطنية شاملة، قائمة على برامج ومخططات متعددة، لم يحقق على أرض الواقع، فلا تزال الجماعات المحلية غير مستقلة ماليا عن السلطة المركزية، رغم أن التنمية المحلية تحتاج إلى التخطيط المحلي المستقل. فالاقتصاد الجزائري ومنذ انخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية، يعيش إخفاق على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات. فضمن استمرار تمويل الجماعات المحلية من المركز بدوره يؤثر سلباً على التنمية المحلية.¹ وهذه الأخيرة، لا تكمن أزمته في ضعف الكفاءة التخطيطية وعدم ملائمة المخططات الوطنية مع حاجيات المجتمع المحلي بقدر ما ترجع إلى ضعف المؤهلات الوظيفية للمسؤولين المحليين على المستويين البلدي والولائي.²

1- فضيل ابراهيم مزابي، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 5، العدد الأول، 2018، ص 150.

2- المرجع نفسه، ص 154.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال من خلال الاعتماد على نموذج تنموي يقوم على بناء قاعدة صناعية ثقيلة، والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية. ومع بداية عام 1980، حصلت تغييرات في سياسة التنمية في الجزائر والتي مست هيكله الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي، وبذلك يمكن تقسيم تطور سياسة التنمية المحلية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية الحزبية.¹

المطلب الأول: المرحلة التمهيدية (1962-1967)

لقد كانت البذور الأولى لأزمة التنمية المحلية مع المخلفات السلبية التي تركها المستعمر الفرنسي على مستوى الجماعات الإقليمية، إذ بعد الاستقلال ورثت الجزائر إرثاً استعماريّاً على صعيد التنمية الوطنية والمحلية على حد سواء، ميزته مظاهر التخلف البادية على المرافق الإقليمية ذات الطابع الإداري والاقتصادي وحتى الخدماتي، هذا الوضع المتأزم اقتصادياً واجتماعياً مس وحدات التقسيم الإداري المحلي الذي أقره المستعمر الفرنسي، والذي اعتمده وأبقت عليه السلطة الجزائرية الحاكمة غداة الاستقلال سنة 1962، حيث أقر دستور 1963 اعتبار البلدية والولاية وحدات إقليمية تتشكل منها الجماعات المحلية في الجزائر.²

أمام هذا الوضع المتردي تنموياً على صعيد الوحدات الإقليمية (البلدية والولاية)، بادرت السلطة الحاكمة آنذاك بفعل استباقي لتدارك التخلف الاقتصادي والاجتماعي والحد من اتساع حدوده، إلى اعتماد عدة إصلاحات تنموية جزئية مست مجال النشاط التنموي المحلي، كان الغرض والغاية منها الاهتمام بمطالب المواطن المحلي وحل ما أمكن المشاكل

1- عادل إنزرن، "التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 16، جوان 2017، ص 369.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 10 سبتمبر 1963، المادة 9.

التي كان يتخبط فيها إبان العشرية الأولى من الاستقلال (عقد الستينيات)، حيث تجلت ملامح هذه المحاولات الإصلاحية التنموية على صعيد كلا من الولاية والبلدية.

الفرع الأول: محاولات الإصلاح التنموي على المستوى الولائي (1962-1969)

تتمثل الولاية وحدة إقليمية قاعدية ثابتة في التقسيم الإداري المحلي بالجزائر، وإن كانت موروثا استعماريًا على مستوى نظام الإدارة المحلية في الجزائر، فإن السلطة الحاكمة قد أبت عليه واعتمده في نصوصها الدستورية والقانونية المنظمة للتنظيم الإداري المحلي، من منطلق الأهمية التي تكتسيها كوحدة إقليمية قاعدية تبوأ مركزا وسيط بين الإدارة المركزية والبلدية الأمر الذي أكسبها دورا رئيسيا على صعيد التنمية المحلية.

لقد شهدت الولاية مباشرة بعد الاستقلال أزمة تسييرية وهيكلية، حالها حال باقي المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية للدولة والتي كان سببها الشغور الذي انتابها أثر مغادرة الكوادر الفرنسية لمناصب عملهم الإدارية، حيث كانت تتشكل الولاية التي كانت تسمى آنذاك بالمحافظة (تسمية فرنسية) prefecture من جهازين، أولاها المجلس العام كهيئة للمداولة تساعده لجنة ولائية، والمحافظ كجهاز تنفيذي، وهما هيكليين أو كلاهما الاستعمار الفرنسي في عهد الحقبة الاستعمارية مهام التنمية المحلية على مستوى المحافظة، لكن بعد الاستقلال ظهر عجزا في مهامها، بسبب الشغور الذي أصاب المجلس العام ومنصب المحافظ جراء المغادرة والهجرة الجماعية للمعمرين من جهة، وعدم وجود إطارات وكوادر إدارية جزائرية مؤهلة لاستخلاف الإداريين الأوروبيين، كل هذا كان له انعكاسا سلبيا بالغ الأثر على التكفل باحتياجات المجتمع المحلي، وأخرج السلطة التي كانت آنذاك تبحث عن تعزيز وتأكيد أحقية الاستقلال والسيادة الوطنية.

ولتفادي تقادم الأزمة التنموية على المستوى المحلي، لم تجد السلطة الحاكمة بدا في اللجوء إلى إدخال بعض الإصلاحات التحسينية مستوى تنظيم المحافظة، من خلال تفعيل التمثيل والمشاركة الشعبية باستحداث اللجان الجهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ

09-08-1962، والتي كانت العضوية فيها تتشكل من ممثلين عن سكان المحافظة يعينهم المحافظ، ومجموعة من التقنيين المنتمين إلى المصالح العمومية وممثلين عن القطاع الخاص، وقد انحصرت صلاحيات هذه اللجان في اعتبارها هيئات استشارية تدلي بآراء للهيئات التنفيذية متمثلة في المحافظ، الأمر الذي جعلها غير فعالة، وتحت سلطة ووصاية المحافظ، حيث اقتصر دورها عمليا في مجرد التصديق على المشاريع التي يعرضها عليها المحافظ¹.

وبالنظر إلى عدم عملية هذه اللجان، قامت السلطة الحاكمة في 19 أكتوبر 1967 بإصدار الأمر رقم 222/67، والذي قضى بجل تلك اللجان واستبدالها بمجالس ولائية اقتصادية واجتماعية،² تضم في عضويتها كل رؤساء المجالس الشعبية البلدية التابعة إقليميا للمحافظة، بالإضافة إلى عضوية ممثلا واحد عن كلا الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني)، الجيش والنقابة، وقد كان لهذه المجالس اختصاصات واسعة مقارنة باللجان الولائية السابقة، بالإضافة إلى السلطة التقريرية التي كانت تتمتع بها لاسيما على مستوى مناقشة ميزانية المحافظة وإعداد المخطط الوطني للتنمية، غير أنه بالرغم من الصلاحيات التي مُنحت للمجلس الولائي الاقتصادي والاجتماعي، فإن دورها كان مقيدا ومحددا بحكم سيطرة المحافظ وتمركز السلطة الإدارية في يده، بناء على الأزواج الوظيفي الذي اكتسبه، فهو من جهة يمثل ممثلا عن المحافظة ومن جهة أخرى وكيلًا عن الدولة، مما خول للمحافظ التحكم في القرار الإداري، لاسيما في مجال الإشراف والتحكم في تنظيم الأملاك الشاغرة التي شهدت حالات نهب وسرقة واستيلاء من طرف بعض المواطنين، من خلال إبرام عقود بيع وشراء صورية، شكلية عرفية بين المعمرين المغادرين وبعض المواطنين، حيث صدر

¹ - احمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، (ترجمة عرب صايل)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 226.

² - Missoumi SBIHK, L'administration publique Algerienne, paris achettem :1986K, 1986, pp 180_181 .

مرسوما يمنع إبرام عقود المتاجرة في الأملاك الشاغرة بيعا وشراء، والذي تضمنت بعض أحكامه -أي المرسوم- منح للمحافظ سلطة إبطال تلك العقود، ناهيك عن صلاحياته كجهاز تنفيذي في الإشراف على إعداد ميزانية المحافظة وتنفيذها¹.

من جهة أخرى، وبغرض تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بادرت السلطة الحاكمة بإقامة بعض المشاريع التنموية كنماذج إصلاحية، منها إنشاء المحافظات النموذجية les départements pilotes، سنة 1963، حيث تم انتقاء ستة محافظات كتجربة أولى، هي باتنة، عنابة، تلمسان، الواحات، الساورة والقبائل الكبرى، غير أنه بالرغم من الأغلفة المالية المرصودة لتلك المحافظات والصلاحيات الواسعة الممنوحة للمحافظ في الاستخدام المباشر للقروض المالية الممنوحة، دون الالتزام بأصول المحاسبة العمومية²، فإنها لم تتحقق هذه المحاولة الإصلاحية على أرض الواقع بالكيفية التي رسمت لها والأهداف التي حددت لبلوغها.

أمام هذا الوضع، اضطرت السلطة الحاكمة إلى ضرورة طرح إصلاح تنموي جديد تمثل في تجربة البرامج الخاصة les programmes spéciaux سنة 1966، كشكل للتخطيط الإقليمي المحلي، الهادف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للولايات التي تم اختيارها ممثلة الآتي: الأوراس، تيزي وزو، سطيف، سعيدة، تلمسان، عنابة، شلف، قسنطينة، الواحات، اليزي، حيث رصدت لها السلطة اعتمادات مالية كبيرة وتجهيزات ضخمة، مما كان لها انعكاسا ايجابيا على واقع التنمية المحلية في تلك الولايات بحكم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية التي تجلت في إنشاء المناطق الصناعية،

1- جمال زيدان، واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: 1990-2000، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2000، ص 60.

2 -المرجع نفسه، ص 60.

وانجاز مشاريع بناء القرى الاشتراكية في الأرياف، وشق الطرق البرية والسكك الحديدية ناهيك عن انجاز المؤسسات التعليمية.

غير أن ما يلاحظ كتنقيح لخدع المشاريع بأنها بالرغم من المحاسن والايجابيات التي حققتها على صعيد النشاط الصناعي الفلاحي، فقد كانت لها انعكاسات سلبية تجلت اساسا في ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الصناعية، وانتشار ظاهرة البيوت القصدية على حواف المدن الحضرية.

الفرع الثاني: محاولات الإصلاح التنموي على مستوى البلدي (1962-1967)

عانت البلدية مثل نظيرتها الولاية بعد الاستقلال مباشرة من تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، إذ لحقها جزءا كبيرا من التخريب الذي أقدم عليه المعمرون أثناء مغادرتهم للجزائر، والذي طال أي التخريب المنشآت الصناعية والمزارع وحتى المباني العمرانية، يضاف إليه العجز البادئ أُنذاك في التكفل في تسيير المصالح والمواقف العامة الإدارية التابعة للبلديات، بسبب مغادرة الموظفين الاوربيون، ومما زاد من مظاهر الأزمة التي عاشتها البلدية في صدر الاستقلال، العجز المالي الذي أضحت تعانيه بسبب قلة مواردها المالية، في وقت تزايدت نفقاتها العامة ذات الطابع الاجتماعي التي كانت تقدمها في اطار في اطار التكفل الاجتماعي بالمواطنين الذين تضرروا من تبعات الحرب التحريرية.

أمام هذه الوضعية المتأزمة سلبا، وبغية التخفيف من وظائفها، بادرت السلطة الحاكمة الى تبني عدة إصلاحات وترميمات جزئية مست البلدية، بعد أن أصبحت تتبوأ مكانة هامة في التنظيم الاداري المحلي للدولة الجزائرية، كوحدة إقليمية قاعدية أساسية لبنية الجماعات المحلية في الجزائر، وهو ما أكده أول دستور للجمهورية الجزائرية سنة 1963 في مادته التاسعة " تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصها، تعتبر البلدية تعتبر أساسا للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية".

وعليه، بمقتضى هذا الأساس الدستوري الممنوح للبلدية، أضحت هذه الأخيرة مقاطعة إدارية لامركزية مكلفة بأداء وظائف سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية، غير أن هذا الالتزام الوظيفي الذي حدده المشرع الدستوري للبلدية كان مستعصيا أثناء التطبيق لاسيما في السنوات الأولى للاستقلال بالنظر إلى الوضع التنموي المتأزم وحالة الشلل الذي عانت منه البلديات، والذي تفاقمت على أثره عدة مشاكل واثار سلبية على حياة المواطن.

للتخفيف من ثقل هاته الازمة، كان أمام السلطة الحاكمة مجموعة من الخيارات والبدائل جعلها صعبة العواقب، تمثل الخيار الأول في إلغاء البلدية كوحدة اقليمية في التنظيم الاداري المحلي بالجزائر، وهو بديل لعقد الأزمة أكثر مما يفكها، وقد فصل فيه في تأكيد دستور 1963 على عدم التفكير فيه، أما الخيار الثاني يتعلق بإجراء حل كل المجالس البلدية كمرحلة أولى يعقبها تنظيم انتخابات محلية بلدية لتشكيل تلك المجالس من جديد، وهو بديل لا تحمد عواقبه وقد تؤدي إلى انزلاقات وحالة عدم الاستقرار، بالنظر الى الظروف غير المستقرة آنذاك، والتي تجسدت في محلفات الأزمة صائفة 1962 والتي كانت تترد بنشوء حرب أهلية¹.

أمام خطورة البدائل المطروحة، اهتدت السلطة الحاكمة إلى إدخال بعض الإصلاحات الجزئية في نفس سياق ما قامت به على مستوى الولاية، والذي كان الغرض منه التخفيف من أزمة التنمية على الصعيد البلدي، وفق محورين أساسيين، أحدهما المحور القانوني التنظيمي، حيث أصدرت السلطة مرسوم 63 / 189 بتاريخ 16/05/1963، والذي أقر إعادة تجميع وتقليص عدد البلديات من 1500 بلدية (محصاة سنة 1962) إلى 676 بلدية. أما المحور الثاني، يتمثل في المحور الاجتماعيين الاقتصادي أين تم تفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلدية، من خلال إنشاء اللجنة البلدية للتدخل الاقتصادي والاجتماعيين وكذلك المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي .

¹ - Abdelkader Yefsah, la question du pouvoir en Algérie, Alger, ENAL, 1990 ,P 72.

غير أن بالرغم من بعض الآثار الايجابية لهذه الإصلاحات الجزئية، فإن أزمة التنمية المحلية لم تراوح مكانها في العقد الأول للاستقلال، الأمر الذي دفع بضرورة التفكير الجاد لخلق ديناميكية اصلاح كلي عميق وفعال يأخذ بعين الاعتبار لتحسين كل المجالات التنموية على المستوى البلدي، والذي وجد قاعدته مع صدور أول قانون بلدية لعام 1967.

المطلب الثاني: مرحلة المخططات التنموية (1962-1989)

كانت مرحلة ما بعد الاستقلال تستند إلى الشرعية الثورية، وهي مرجعية مرنة غير واضحة تماما، وفي أحيان أخرى أدت إلى تجاوزات لم توفر السلطة وسائل مقاومتها. وبعد مرحلة الشرعية الثورية دخلت الجزائر بشكل مباغت إلى مرحلة الشرعية الدستورية، التي لم يكتب لصاحبها الرئيس الراحل هواري بومدين متابعة إصلاحاته المؤسساتية التي لا تزول بزوال الرجال، فقد قامت محاولة اعتماد الشرعية الدستورية على شخص الرئيس الذي تماهى مع المؤسسات، وبغيابه دخلت البلاد في أزمة خطيرة استعصت إلى اليوم عن الحل.

لقد بدأ الاهتمام بدراسة دور التنمية المحلية في محاولة لإزالة الآثار السلبية التي أوجدها تركز الصناعة في مناطق محددة، يضاف إليه إغفال البعد المكاني في عمليات التنمية لسنوات طويلة، والتركيز على البعد القطاعي فقط، وهذا هو جوهر المشكلة وراء بداية التفكير بالنهوض بالتخطيط في مجال التنمية المحلية الذي كان وما زال يثير الجدل بين المخططين الاقتصاديين، ومخططي التنمية المحلية، وفروع المعرفة الإنسانية الأخرى.

وقد كانت ثمرة هذا الجدل هو تطوير استراتيجيات التنمية المحلية التي تتعلق بالمشاريع التي يجب القيام بها، وأين يتم توقيعها إقليميا؟، وما هي الأسس التي يستند إليها هذا التوزيع؟ ومن هنا، برزت الحاجة إلى بلورة فكرة منهجية علمية لمفهوم التنمية المحلية،

تراعي فيها المتغيرات المؤثرة في تحديد اتجاهات التوقيع الاقتصادي في ضوء سلسلة من العمليات التخطيطية طويلة الأمد ذات أبعاد شاملة (اقتصادية، اجتماعية، عمرانية، بيئية)¹. والتخطيط هو أحد الأساليب المستخدمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التقدم المنشود ضمن إطار زمني محدد. فهو يوفر المجالات لربط المشروعات والقطاعات والمناطق ببعضها بما يساعد على اختيار المشروعات تبعا لجدواها وتأثيراتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية².

منذ المرحلة الاشتراكية إلى غاية اليوم، لا زالت تعتمد السلطة السياسية على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ. وعليه، يتم التعميم غير المدروس لمشاريع التنمية على مختلف الأقاليم الإدارية للدولة، وهذا بدوره يعكس الطابع التكنوقراطي لهذه السياسات، حيث أنه يفقد إلى الخصوصية المكانية للإقليم، والتي تعتبر متغير جوهري في العملية التنموية، خاصة وأن لكل إقليم ميزاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي مراعاتها في عملية التنمية والتطوير.

عرفت المرحلة ما بين (1967-1989) اهتماما بالتنمية المحلية من خلال مجمل المخططات التنموية التي تم اعتمادها، والتي ركزت على تنمية القطاع الإنتاجي عموما والتصنيع بصفة خاصة. وقد تم اعتماد العمل بهذه المخططات لتحقيق مجموعة من الأهداف، تمثلت أساسا في حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة، استخدام الموارد المحصورة والمنجزة أفضل استخدام ممكن،

1- صبيح لفته فرحان، تقييم دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المكانية: دراسة عن محافظة واسط، رسالة ماجستير في علوم التخطيط الحضري والإقليمي. المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009، ص 135.

2- المرجع نفسه، ص 139.

وأيضاً تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.¹ ويمكن ذكر أهم مخططات هذه المرحلة:

الفرع الأول: المخطط الثلاثي (1967-1969)

جاء هذا المخطط في الأساس كبرنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي، وذلك لأجل تحقيق نمو وتقدم اقتصادي واجتماعي، وقد كان التوجه البارز لهذا المخطط هو تنمية الجهاز الإنتاجي بصفة عامة والجهاز الصناعي بصفة خاصة حيث تم إنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي؛ إذ أصبحت الدولة تقوم بدور متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في توجيه حركة التنمية وقد بلغ معدل الاستثمار 9.14 مليون دينار جزائري.

اعتبر المخطط الثلاثي أول محاولة في مجال التخطيط، وبذلك طرحت مسألة طريقة إعداد المخطط، وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت يمكن التسليم بأن الديمقراطية قد بقيت محدودة، حيث كانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود فقد كان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارة المركزية.²

الفرع الثاني: المخططات الرباعية (1970-1977)

تم وضع مخططين في الفترة الممتدة ما بين (1970-1977)، ويمكن ذكرهما:
أ. الرباعي الأول (1970-1973): هذا المخطط لم يشر إلى سياسة واضحة للتنمية الإقليمية، إلا أنه كان هناك تدخل ضمني لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، إذ كان من أولويات هذا المخطط تحقيق توازن جهوي وحظوظ متساوية في التنمية.
اهتم هذا المخطط أيضاً بتنمية الريف وبتطوير التعليم والتدريب لتحقيق مستوى ثقافي وفني أعلى لجميع المواطنين، وتوفير فرص عمل خارج الزراعة والتوسع في إنتاج الحديد

1- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 369.

2- المرجع نفسه، ص 369.

الصلب ومواد البناء، وقد تم تخصيص ما يقارب 27 مليار دينار للاستثمار في هذا المخطط، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليون دينار جزائري¹.

ب. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): جاء هذا المخطط تكملة للمخطط الرباعي الأول، حيث جاء لاستكمال البرامج التي لم تكتمل خلال المخطط الرباعي الأول، حيث حاول توضيح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. وقد شمل هذا المخطط مجموعة من الأهداف تمثلت في تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية، تطوير الهياكل القاعدية للمجتمع، واعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

في هذا المخطط، تم إشراك المواطنين في التنمية المحلية للبلدية، وكذا إشراك على صعيد المؤسسات مختلف الاتحادات، مثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال الخطة وبصورة خاصة إشراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة عن الهيئة الجديدة، وهي التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

الفرع الثالث: المخططات الخماسية (1980-1989)

تميزت المرحلة الممتدة بين (1980-1989) بوضع الحكومة الجزائرية مخططين خماسيين ركزت على تنمية البرامج الاجتماعية من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان وهذه المخططات هي:²

1- بالرغم من أن هذا المخطط الرباعي الأول فرصة في إشراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، إلا أن لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لم يتم إشراك النقابات والمجالس المحلية في إعداد الخطة. أنظر: عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)", مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي. المجلد 2، العدد 2، 2020، ص 217.

2- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 369.

أ. المخطط الخماسي الأول (1980-1984): اهتم هذا المخطط بالبرامج الاجتماعية كالسكن والنقل ومعالجة البطالة، وهي مشاكل أصبحت تطبع المناطق الحضرية، خصوصا تنويع الاستثمارات لخلق سوق وطنية ولتحقيق الاستغلال الاقتصادي.

كما سعى هذا المخطط على تقوية العلاقات بين القطاعات، وتطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة مع حاجات التنمية في التشغيل. إضافة إلى تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس التفاوت الجهوي الذي خلقته برامج التنمية الكبيرة.

في هذا المخطط، تم تخصيص مبلغ مائتين وخمسين مليار دينار لإعادة إقرار التوازنات الاقتصادية، وإعادة تنظيم المؤسسات، وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية، وإكمال نظام التخطيط، وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة.

تؤكد مختلف الموثيق الوطنية للجزائر على أنه يتم التعويل على الجماعات المحلية في قيادة التنمية عن طريق تجسيد تلك المخططات، حيث يؤكد ميثاق الولاية الصادر سنة 1969 على أن الجماعات المحلية فاعل رئيسي في المشاركة في عمليتي التخطيط والتنفيذ للمخططات التنموية، ولكن الواقع يؤكد على شمولية المخططات التنموية دون مراعاة الخصوصية المكانية للإقليم المراد تنميته، وهذا يعكس أحد أوجه أزمة التنمية المحلية في الجزائر في هذه المرحلة¹.

ب. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): أكد هذا المخطط على ضرورة تدعيم نظام المخططات البلدية، وهو يعلق أهمية كبرى على المخططات المحلية في تنظيم نشاط الاستثمار الخاص الوطني، ودمجه في حركة التنمية المحلية للبلدية أو الولاية، وركز كذلك على سياسة أكثر شمولية من المخططات البلدية والولائية وهي المخطط الوطني للتهيئة

1- فضيل إبراهيم مزاري، المرجع السابق، ص 151.

الإقليمية. وقد تم تخصيص مبلغ بقيمة خمسمائة وخمسين (550) مليار لتنمية قطاع الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية¹.

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينيات أزمة اقتصادية، حيث ظلت الدولة تعتمد على الربيع البترولي في عملية الإنتاج والتنمية ومع انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث وصل سعر البرميل إلى ما دون 08 دولارات للبرميل الواحد، وهو ما انعكس سلبا على اقتصاد الدولة، وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر ومن أهم مظاهرها:

- تدني القدرة الشرائية للمواطن، وتجميد أجور العاملين مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بطريقة فوضوية، حيث فقدت الدولة دورها في السيطرة على الأسعار، فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة لاسيما لدى الشباب².

- انخفاض الناتج القومي سنة 1988 إلى معدل "15%" في المقابل ارتفع معدل النمو السكاني إلى نسبة 3% الأمر الذي ساهم في تدهور تلبية حاجيات المواطنين.

- ارتفاع ديون الجزائر بعد عملية التراكم المتواصلة من مليار سنة 1970 إلى 19 مليار سنة 1988 وظهور طبقة برجوازية على حساب المصلحة العامة مستندة على مبررات اشتراكية لجمع ثروة مالية بمساعدة السلطة التي ضمت لها احتكار السوق الوطنية انطلاقا من عدم استيراد ما تنتجه وعدم مراقبة منتجاتها لا من حيث النوعية ولا الأسعار، حيث تمكنت هذه الطبقة أن تؤثر على قرارات السلطة، وتفرض رأيها على الساحة الاقتصادية³.

- العجز في ميزان الحساب الجاري، إذ سجل انخفاضا بلغ 772 مليون دولار عام 1988، ولكن بتكلفة اقتصادية واجتماعية لا يمكن إلا أن تكون شديدة الارتفاع، حيث تحقق هذا

1- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 371.

2- مفيدة لمزري، مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004، ص 94.

3- بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، عين ميلة، 1993، ص 178-179.

الانخفاض على حساب الواردات، فبعد أن كانت قيمتها 15.367 مليون دولار عام 1986 و10.116 مليون دولار سنة 1987 و6379 مليون دولار ضغط سنة 1988، ترتب عن ذلك انكماش في الواردات من سنة 1986 و1988 إلى 18.48%.

- أسباب اجتماعية وثقافية تتعلق أساسا بالطابع الثقافي والنفسي، وطبيعة التركيبة السكانية في الجزائر حيث ارتفعت في فترة الثمانينيات نسبة الشباب الذي كان تحت وطأت البطالة والإحباط النفسي خصوصا مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى اتساع التفاوت بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وما تولد عنها من شعور بالظلم واللامساواة، كما أن المجتمع الجزائري متعدد ثقافيا فهناك المثقفين باللغة الفرنسية، والمثقفين باللغة العربية، واللذين يجيدونها معا، فهذا التعدد الثقافي ترتب عنه تعدد إيديولوجي.¹

إن الخطاب الرئاسي الذي ألقاه الرئيس الجزائري **شاذلي بن جديد** في 19 سبتمبر 1988 أمام مكتب التنسيق، الذي تميز بتوجيهه لحملة من الانتقادات اللاذعة للحزب والحكومة على حد سواء، متهما إياها بعدم أداء مهامها بصورة جيدة كخدمة الشعب والقضاء على المشاكل التي يعاني منها المجتمع، مع تمسكه بانتهاج الحكومة لسياسة التقشف لمواجهة الأزمة المالية التي تزامنت مع انخفاض أسعار البترول، أدى إلى ردت فعل قوية داخل المجتمع حيث وقعت أحداث شغب ومظاهرات عمت الجزائر العاصمة مساء يوم الثلاثاء 04 أكتوبر 1988، عمت بقية المدن الكبرى صبيحة 05 أكتوبر 1988، وكانت هذه الاحتجاجات بمثابة الاختبار الأول لإمكانية إجراء الانفتاح السياسي، لتكون فئة الشباب التي تعاني من الحرمان السياسي والاقتصادي والبطالة أهم الفاعلين في هذه الاحتجاجات.²

1- مفيدة لمزري، المرجع السابق، ص 90.

2- المرجع نفسه، ص 94.

لقد اعتبر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في اجتماعه يوم 05 أكتوبر 1988 تلك المظاهرات بأنها أعمال شغب مدفوعة بأيدي خفية من الخارج، كما قرر الرئيس الجزائري إعلان حالة الحصار طبقا للمادة 199 من الدستور بتاريخ 06 أكتوبر 1988. لقد أظهرت إصلاحات فترة الثمانينيات التي تم إدخالها على الاقتصاد الجزائري محدوديتها، اضطرت السلطات في مطلع التسعينيات اللجوء إلى المؤسسات الدولية للحصول على قروض، ومساعدات ميسرة لسد العجز الفادح في مخزون البلاد من العملات الأجنبية، ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات لتقليص حجم المديونية الخارجية، تمهيدا للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: مرحلة البرامج التنموية (1989-2020)

يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار أحداث أكتوبر في الجزائر (1988) نقطة تحول في مسار تطور الدولة الجزائرية؛ ذلك أنها شكلت الأساس الذي أقيمت عليه التعددية السياسية في الجزائر. وبعبارة أخرى، حيث شكلت هذه الأحداث منبر لتعبير مختلف الأطراف السياسية عن رغبتها لتفعيل مسار الديمقراطية، فالمعارضة التي همشت لفترة طويلة، إما باحتوائها داخل الحزب الواحد وإما بنشاطها الخفي، وجدت في هذه الأحداث فرصة لطرح نفسها كقوى فاعلة في الوضع الجديد¹.

كانت فترة الثمانينيات منعرجا حاسما في سياسة التنمية في الجزائر، حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وإدارية هي²:

- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية (1984).
- إصلاح إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية (1986).

¹ - عبد القادر اليحياوي، تاريخ العالم المعاصر، السنة الثالثة ثانوي، الطبعة الأولى، الجزائر: 2001، ص 369.

² - عادل إنزارن، المرجع السابق، ص 369.

- إعادة الهيكلة العضوية والحالية للمؤسسات الاقتصادية (1989).

- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1989).

ساهمت التعددية التي أفرزها إصلاح أكتوبر في خلق نوع من التوازن بين التعددية الثقافية المكبوتة لفترة طويلة، والتعددية السياسية التي تفتحها الديمقراطية التمثيلية. وبات واضحا أن المواطن الجزائري الذي ظل سجين الخيار الحادي أصبح أمام خيارات عديدة يفرضها الزخم الحزبي الذي أفرزته الإصلاحات¹.

تميزت خارطة السياسية في الجزائر بعدم الثبات خلال فترة تجربة التعددية السياسية، فقد خضعت خارطة لعدة تغييرات منذ إقرار التعددية، حيث أثرت تلك التغييرات القانونية، بالإضافة إلى عدة عوامل ومتغيرات أخرى أثرت على مستوى الحياة الحزبية، كما أثرت على نشاط ووجود الأحزاب السياسية، وساهمت في تقسيم خارطة الحزبية الجزائرية من فترة إلى أخرى.

لا يمكن تصور وجود نقلة نوعية في الحياة السياسية من خلال التجربة الدستورية الجديدة، فالديمقراطية التي عبرت عنها أحداث 1988 لم يكتب لها العمر الطويل؛ إذ بعد تجربة انتخابية تعددية أولى، بدأت الحياة السياسية تتجه تدريجيا نحو وضع أزموي تطور مع توقيف المسار الانتخابي لتشريعات 1991، وهذا طرح عدة تساؤلات حول طبيعة السلطة في الجزائر ومصادر شرعيتها، وحول نية من يملكونها في التخلي عنها فعليا لصالح الهيئة الناخبة، ومن تم المعارضة تجسيدها لمبدأ السيادة الشعبية المخول دستوريا.

¹ - عبد القادر اليحياوي، المرجع السابق، ص 369.

في هذا الصدد، أشار الباحث جابي عبد الناصر إلى أسباب تتعلق بقصر التجربة الحزبية، وإلى تردي الأوضاع الأمنية والظروف السياسية التي تزامنت مع ظهور الأحزاب في الجزائر، وهذا ما انعكس على فهم واضح للخارطة الحزبية¹.

الوضع السياسي الذي أفرزه توقيف المسار الانتخابي، وتصيب المجلس الأعلى للدولة، شهد تنامي لظاهرة العنف وتصييدا في قرارات المجلس وسياسته التشددية إزاء المعارضة عموما والحزب المنحل خصوصا، وقد ظل الحقل السياسي على هذا الحال في الوقت الذي أصبح العنف هو السمة البارزة للحياة في الجزائر، حيث بات واضحا، أن النظام كان يسعى إلى تجاوز أزمة الشرعية التي تركها غياب المؤسسات الشرعية في مرحلة تميزت ببروز بوادر حوار سياسي حول الأزمة الجزائرية، بين أطراف كانت ترغب في العودة إلى الشرعية التي أوقفها انقلاب جانفي 1992، وأطراف كانت تبحث عن الشرعية بإعلان انتخابات جديدة تعيد توزيع الأدوار والمراكز في الساحة السياسية خاصة بعد ما حدث مع وفاة رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف².

على الرغم من الصعوبات التي عرفت الجزائر بعد صدور دستور 1989 من الناحية السياسية والأمنية، إلا أن الجزائر مع أواخر التسعينات بدأت تعرف نوعا من الاستقرار على المستوى الأمني والسياسي، وهذا ما سمح لها بانتهاج مجموعة من البرامج التنموية، ولعل أبرز تلك البرامج: برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو³.

1- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة: دار الكتاب، 2010، ص 38.

2- خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل، رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص130.

3- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 371.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي

برنامج الإنعاش الاقتصادي، هو برنامج يمتد على أربع سنوات (2001-2004)، جاء بهدف دفع عجلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتفعيل البرامج الاقتصادية بزيادة المشاريع وتمويلها بأموال ضخمة، حيث تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار لهذا البرنامج من أجل إعادة تأهيل المنشآت القاعدية، ودعم الفلاحة والتنمية القروية، وكذلك ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وإعادة تأهيل المنشأة القاعدية التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية، ويهتم هذا البرنامج بتحقيق ثلاثة محاور أساسية هي مكافحة الفقر، توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي.¹ ومن أهم نتائج هذا البرنامج نذكر:

- استثمار حوالي 46 مليار دولار أمريكي من الإنفاق العمومي.
- نمو اقتصادي مستمر بمعدل 3.8 % طيلة خمس سنوات.
- ساهم في إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.

يحدد برنامج الإنعاش الاقتصادي نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات بهدف التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. فالبرنامج يتضمن إنجاز المخططات البلدية والموجهة لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني. ويستجيب هذا البرنامج للحاجات الملموسة، والتي يعبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد الجماعات الإقليمية.²

1- بلغت نسبة إنجاز المشاريع مع أواخر العام 2003 ما نسبته 73%، فيما قدرت نسبة المشاريع في طور الإنجاز 26%، فضلا على نسبة المشاريع التي ستجز بلاحقا بـ 159 مشروعاً. أنظر: عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 371.

2- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 371.

الفرع الثاني: برنامج دعم النمو

لأجل استكمال برنامج الإنعاش الاقتصادي وتدعيمه، تم إقرار برنامج دعم النمو سنة 2005 وذلك لتدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

يمتد هذا البرنامج من (2005-2009)، ويبلغ حجمه الاستثماري بـ 9000 مليار دينار جزائري، خصص منه 1908.5 مليار دينار جزائري للبرامج المحلية.

وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتركز أساسا في استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تكمل قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي. ومواصلة تكييف الأدوات الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي. كما يسعى هذا البرنامج لإتباع سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع تعزيز للقدرات الوطنية، وإلى تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة¹.

البرنامج يهدف إلى دعم عملية التنمية ومواصلة الإنجازات السابقة بما يحقق الفعالية والجودة، مركزا على تحسين إطار الاستثمار وترقيته، وعصرنة المنظومة المالية وتسوية مسألة العقار. وقد قسم هذا البرنامج إلى خمسة ملاحق، كل ملحق يتضمن برنامجا خاصا يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتلخص في عدة برامج هي²:

- برنامج تحسين شروط الحياة بما فيه برنامج تنمية ولايات الجنوب.
- البرنامج الخاص بالهضاب العليا.
- برنامج تنمية المنشآت القاعدية.

1- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 372.

2- المرجع نفسه، ص 372.

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية

- برنامج تنمية وعصرنة القطاع العام

- برنامج تنمية وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.

تميزت هذه البرامج التنموية بالتأخر في الانجاز، فنجد في إطار ميزانية (2015-2019) تشمل 40% من المخطط السابق غير منجزة، وارتفعت تكلفتها من 25 إلى 30% من قيمتها الأصلية، وهو ما يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تمويله لهذه المشاريع على المداخل النفطية التي تشهد انهيارا مقلقا. إضافة إلى أنه رغم القيمة المالية المعتبرة التي تم تخصيصها لها بفعل ارتفاع مداخل النفط، إلا أن تأثيرها خاصة على التنمية المحلية كان محدودا.

صاحبت أزمات المرحلة الثانية من النظام السياسي الجزائري آثارا سلبية مست أغلب مكونات المجتمع الجزائري بما في ذلك آثارها الاقتصادية، حيث شهدت اضطرابا في أسواق المال، وارتفاعا في معدل التضخم، وانخفاضا في قيمة العملة المحلية، وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الخارج، بالإضافة إلى ازدياد معدل البطالة بسبب توقف وإفلاس وتصفية معظم المؤسسات والشركات، وغيرها من الآثار التي بينت مكمنا للإفلاس في النظام الجزائري برمته وفشل أغلب برامج التنمية الوطنية والمحلية على حد سواء¹.

منذ العام 2014، أصبح شح السيولة في الاقتصاد الوطني واقعا وليس توقعا بسبب تراجع موجودات النقد الأجنبي المعد للتحويل، ثم حالة العجز في كل من الميزان التجاري ورصيد الخزينة، ثم انخفاض في قيمة العملة المحلية والضغط على الطلب الداخلي.

1- شعبان عبده أبو العز المحلاوي، دور السياسات المالية والنقدية في الحد من الآثار الاقتصادية للكوارث، مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، منظم من طرف المملكة العربية السعودية: 2013، ص 191.

البناء الديمغرافي، البطالة، توسع الفئات الهشة، التهرب الضريبي، ضعف النمو الناجم عن حدود القيمة المضافة في القطاعات، جميعها عوامل مساعدة على تكريس أزمة التنمية في المجتمع المحلي.¹

المبحث الثاني: أسباب أزمة التنمية المحلية في الجزائر

هناك الكثير من العوامل التي تعيق تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وتعمل على تعثرها، فهي متنوعة أهم هذه الأسباب لدينا:

المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية

إن المتتبع للمجتمع الجزائري منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا يلاحظ أن عملية التنمية واجهت مشاكل كبيرة. تمخضت خلال عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات عن أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، وأساس هذه المشاكل فشل المشروع التنموي الذي بدأ أفقه منذ مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي، أن أساس فشل عملية التنمية تلك لم يكن نقص في الموارد المادية، والتي تعتبر الأساس لأي عملية تنموية في المجتمع.

الفرع الأول: الأسباب السياسية

إن شكل عملية الإصلاح السياسي والمؤسسي تعد أساسية أيضا من أجل تحقيق عملية التنمية المحلية وفق الشرعية الدستورية. فالنظام العادل في التمثيل السياسي، يعتمد على تمثيل شامل وديمقراطي، كما أن وجود الأحزاب السياسية الفاعلة والنزيهة هو أمر أساسي من أجل المساهمة في بلورة العمل التنموي في البلاد ومن ثم في تطور الديمقراطية، أين تلعب الأحزاب دورا هاما في المشاركة السياسية من خلال النص في برامجها عن الدور التنموي للبلاد الذي تسعى إليه قبل أن تسعى إلى السلطة.

1- بشير مصيطفي، نهاية الربيع: الأزمة والحل، الطبعة الثانية، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2016، ص 94.

أولاً: أزمة الشرعية

مثلت مسألة الشرعية في النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال مشكلة الحكم المركزية، وعرفت مسألة تولي السلطة وكيفية انتقالها أهمية كبيرة، نظرا للظروف الغامضة والصعبة التي مر بها الجزائر، وبذلك أصبحت مسألة السلطة أهم محور تدور حوله مختلف العمليات السياسية فيه، جعلت من هذه المسألة غاية ووسيلة في نفس الوقت لكل الفعاليات السياسية.

يجمع الكثيرون على أن أزمة الشرعية هي أم الأزمات، وأنها تمثل مفصلا رئيسيا في الإشكالية الجزائرية التي تلحق بالمؤسسات السياسية، وبشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات وبالسياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الشعب باعتباره مصدرا لكل السلطات تقبل المؤسسات الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة مؤسسات النظام القائم على ضبطها ومعالجتها¹.

فالتعارض الأساسي الذي يميز الواقع السياسي الجزائري هو التعارض بين السلطة والمواطن، وبين المجتمع السياسي والمجتمع المدني؛ أي ضعف العلاقة بين المجتمع وسلطته ونظامه السياسي، مما يترتب عليه توغل السلطة في ممارسة القوة والعنف من أجل ضمان استمرارها، وحفاظا على وجودها وبقائها في الحكم.

لا يمكن تصور وجود نقلة نوعية في الحياة السياسية من خلال التجربة الدستورية الجديدة، فالديمقراطية التي عبرت عنها أحداث 1988 لم يكتب لها العمر الطويل؛ إذ بعد تجربة انتخابية تعددية أولى، بدأت الحياة السياسية تتجه تدريجيا نحو وضع أزموي تطور مع توقيف المسار الانتخابي لتشريعات 1991 وهذا طرح عدة تساؤلات حول طبيعة السلطة في

1- نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر (1962 - 2007)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خد، الجزائر، 2006-2007، ص 1.

الجزائر ومصادر شرعيتها، وحول نية من يملكونها في التخلي عنها فعليا لصالح الهيئة الناخبة، ومن تم المعارضة تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية المخول دستوريا¹.

التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي دائما ما ارتبطت بمتغيرات سياسية عديدة تؤثر فيها، ولعل من أهم هذه العوامل، نجد طبيعة النظام السياسي القائم، وما إذا كان ديمقراطيا تعدديا أو شموليا فرديا، وغياب الديمقراطية بمبادئها كافة وخاصة مبدأي المشاركة والمحاسبة تؤدي إلى الفساد السياسي والمالي، وينتفي وجود الحكم الصالح، فالنظام الديمقراطي يعزز من مشاركة المواطنين في التنمية المحلية.

الجزائر عرفت مراحل عديدة من اللااستقرار السياسي، الأمر الذي دفع بسياساتها العامة لأن تكون مركزة على استقرار الأمن وصرف النفقات الباهظة على التسلح بدل الإنفاق على القضايا الاقتصادية والمشاكل المجتمعية.

إن البحث في أزمة الشرعية، يستدعي البحث في كيفية انتقال السلطة وتداولها، وتبيان العلاقات السائدة بين النظام والمجتمع من جهة، وبين النظام والنخب السياسية والمدنية من جهة ثانية، وبين هذه النخب ومجتمعها من جهة ثالثة. فقد لعب الصراع على السلطة منذ الاستقلال الصورة البارزة في العمليات السياسية، وجعل مبدأ التداول غائبا طوال هذه الفترة، إن هذا التداول أسس لعمليات سلمية جعلت السلطة الغاية وليست الوسيلة لكسب الشرعية². النظام السياسي لم يواكب التطورات، بل استمر في الاعتماد على نظام الحزب الواحد ومركزية التخطيط والإشراف والتنفيذ وسيطرة الدولة، واستخدام جبهة التحرير الوطني في احتكار التمثيل السياسي وسيطرتها على النقابة والاتحادات المهنية، وعلى عملية الانتخابات في المجلس الشعبي الوطني والمجالس المحلية³.

1- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 381.

2- نوال بلحربي، المرجع السابق، ص 2.

3- المرجع نفسه، ص 121.

يمكن القول في هذا الصدد، أننا لا يمكن كتابة تاريخ الأحزاب السياسية الخاص كرافد لتاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر، فلم تحدث تجربة الدخول في المعترك الانتخابي إلا بعد العام 1989، تاريخ إقرار الدستور القانوني الأول الذي فتح المجال والحرية للجمعيات ذات الطابع السياسي للتنافس فيما بينها، رغم أنها تجربة اعتمدت في بداية ونهاية السياق على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها. فمكمن الإفلاس الديمقراطي في الجزائر أن الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط ضروري لأي ممارسة للشأن العام، وأن كل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في مركز النواة.

ما يمكن قوله، أن فشل النظام السياسي الجزائري في تحقيق الشرعية بالرغم من كونها المطلب الرئيسي في كل مرحلة من مراحل تطوره، وهو ما انعكس سلبا على عمليات التنمية ومخططاتها على المستويين الوطني والمحلي.

ثانيا: أزمة المشاركة السياسية

تختلف مستويات المشاركة السياسية من مجتمع لآخر بحسب المعطيات السياسية وما هو متاح قانونيا، وكذا درجات الديمقراطية المتوصل إليها، وكذا حركية السياسة وطبيعة بناءاته الاجتماعية وأنساقه السياسية، وحتى داخل المجتمع الواحد أو النظام السياسي الواحد، ولهذا نجد أن التراث الغربي والترسانة التي يمتلكها من الباحثين قد اهتموا بشكل كبير بدراسة مستويات المشاركة السياسية.

أما عند العرب، فنجد مشاركة المواطن بصفة فردية، بحيث يتمتع هنا بحرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجت، ويكون مخييرا في أن يشارك أو لا يشارك، وتكون هذه المشاركة في المناسبات وتضم غالبا غير الناشطين سياسيا من الجمهور، وغير المؤطرين

سياسيا. وتتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات على سبيل المثال لا الحصر.¹

تنشئ أزمة المشاركة السياسية عادة نتيجة تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا لوضع الصفوة عراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة. وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر، هي نتيجة ضعف وعي المواطنين بالمشاركة في الانتخابات من جهة وانعدام الثقة في المنتخب من جهة ثانية². فمن معالم الحياة السياسية في الجزائر عدم وجود لأي قوى سياسية وإجتماعية تتجاوز إرادة الدولة وهيمنتها، وهو مايفرغ القواعد القانونية والنصوص التشريعية المتعلقة بالمشاركة السياسية لمختلف الأطراف والتنظيمات غير الرسمية من دلالاتها ومحتوياتها الموضوعية.

¹ - في دراسة أجراها العالم لستر ميلبراث L. Milbrath في كتابه المشاركة السياسية عام 1965، يوضح فيها بوجود تسلسل هرمي للمشاركة السياسية، حيث تقوم دراسته على تقسيم المجتمع الأمريكي إلى ثلاث مجموعات حسب درجة تفاعل كل مجموعة وهي كما يلي:

أ. المجالدون أو المصارعون (Gladiators) وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة ويمثلون ما بين 5% إلى 7%.

ب. المتفرجون (Spedators) وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى و تقدر نسبتهم حوالي 60% .

ت. اللامبالون (Apatheties) وهم الأشخاص السليبيون أو الأفراد الذين لا يلقون أي أهمية للمشاركة السياسية، ولا يهتمون نهائيا بالأمور السياسية وبالقضايا المتعلقة بها، وتقدر نسبتهم ب 33%. أنظر: حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 18.

² - نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، المركز الديمقراطي العربي، نشر يوم 17 أبريل 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=45683>، تاريخ الزيارة: 20-08-2021.

تتجسد هيمنة النظام السياسي الجزائري، وهيئاته المحلية على التكوينات المدنية تأسيساً وتمويلاً وإدارة ومبادرة، وعدم قدرتها على الحركة الذاتية والفعالة والحرّة والمؤثرة في المجتمع من دون رقابة لها من جانب الدولة، وليس مسموحاً بوجود أي مشروع فردي أو حركة لتنظيمات المجتمع المدني خارج إرادة النظام السياسي ومؤسساته على المستوى المحلي وإلا آل بهم المآل في دائرة العمل غير المشروع والعصيان وتجاوز الحدود والضوابط التي حددها النظام السياسي الجزائري¹، هذا ما نتج عنه أزمة مشاركة سياسية بسبب عدم تمكن الأعداد المتزايدة من الأفراد في الإسهام في الحياة العامة وإتخاذ القرارات الإدارية وإختيار المسؤولين والمجالس المنتخبة²، مما جعل مشاركة الفواعل غير الدولاتية خصوصاً على المستوى المحلي محدودة في تدبير الشأن المحلي بإستثناء بعض الأقاليم حيث تشهد مشاركة شكلية لا تخرج عن نطاق دعم ومساندة القرارات العمومية والسياسات العامة التي تصنعها السلطات المحلية.

إنّ، تبدو أزمة المشاركة السياسية في عجز النظام السياسي عن الاستجابة لبقية القوى السياسية، وكذا عدم رغبة النظام السياسي في إشراك جماعات جديدة في الحكم على نحو آخر، سيطر النظام السياسي على الدولة وأجهزتها من خلال ربط الجيش بالحزب، وسيطرته على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد. فتزايد التجاوزات واحتكار السلطة وتزوير الانتخابات وسيادة البيروقراطية في الإدارة وفي الحزب الواحد، أدى

1- أنور أبو طه وآخرون، مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين، طبعة 1، بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2016، ص ص 61-64 .

2- بومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001، ص 169.

إلى وجود هوة بين الشعب والحكام بالإضافة إلى غياب الديمقراطية والتنمية وبالتالي شخصنة الحياة السياسية¹.

يرجع ضعف المشاركة السياسية خاصة الدورية منها، والمعبر عنها بواسطة الانتخابات، إلى العلاقة الشاذة التي جمعت المؤسسة العسكرية بالحقل السياسي طيلة العقود الماضية، حيث عرفت الانتخابات تراجعاً واضحاً في نسب المشاركة الشعبية، ويرجع ذلك إلى تراجع إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، خاصة وأن نتائجها لم تعبر يوماً عن إرادتهم.

كذلك من أسباب الأزمة أن المشاركة السياسية للأحزاب لم تعرف تطوراً، فلم تكن قادرة على الوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة الفعلية، هذا الفشل يمثل أو يعكس رفض المؤسسة العسكرية لأن تكون بيئة النظام فضاء لمشاركة سياسية دائمة.

إن جل الأدبيات التي اهتمت بمسألة السلطة في الجزائر خلال عقد التسعينيات تجمع على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية، الأولى شكلية تسمى بالسلطة الظاهرة، وتمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة أولها رئاسة الجمهورية، والثانية فعلية تسمى بالسلطة الخفية، وتجسدها المؤسسة العسكرية، حيث تفوض هذه الأخيرة للأولى صلاحيات تسيير شؤون الحكم مع ضرورة ترك القضايا المصيرية لها.

يضاف إلى جملة المعوقات السابقة التي تحول دون المشاركة الإيجابية والفعالة للجهات غير الرسمية عدم توافر أطر وميكانيزمات واضحة لمشاركة هذه الأطراف بالرغم من دسترة مقاربة الديمقراطية التشاركية، حيث أثر غياب قنوات واضحة تسمح وتسهل مساهمة الفواعل غير الحكومية في تسيير الشأن العام الوطني والمحلي وصنع القرار والسياسات العامة في استبعادها وعدم تمكينها كأطراف فاعلة في هذه الشراكة من آليات

1- عمر صدوق، آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص179.

المشاركة المتعددة للنموذج التشاركي. وهو ما أدى في النهاية إلى تشويه الفعل السياسي وأفرز أضراراً جسيمة بالاقتصاد وفاقم من تدهور العلاقة بين الإدارة والمواطن، وبالأوضاع المجتمعية إلى الركود والاختلال وعدم تحقيق احتياجات أفراد المجتمع وتطلعاتهم¹.

الفرع الثاني: الأسباب الأمنية

في سنة 1991 سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان، تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلالها من الحصول على 188 مقعداً في البرلمان². هذه الانتخابات ساهمت في ضبط خارطة الحزبية بشكل فعلي خلال هذه المرحلة، من خلال إبراز مكانة كل جمعية سياسية لمكانتها المطبقة على الساحة السياسية وحصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المرتبة الأولى بفرق شاسع مع التيارات الأخرى نتج عنه ترتيباً مميزاً للجمعيات السياسية على خارطة الحزبية في هذه الفترة. كما يمكن اعتبار هذه المرحلة تعددية فعلية، ولكنها لم تتم طويلاً خاصة بعد تدخل الجيش لإيقاف المسار الانتخابي وبداية الأزمة السياسية والأمنية العام 1992³.

النتائج الانتخابية التي سمحت للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالحصول على 188 مقعداً في البرلمان حركت الجيش لإيقافها. ففي 29 ديسمبر 1991 أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن استقالته بعدما قام بحل المجلس الوطني الشعبي، كما قام الجيش بإيقاف العملية الانتخابية⁴، وحلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طرف السلطة النظامية، وأعتقل معظم قادتها، مما ساهم ذلك في تأزم الوضع السياسي والأمني للبلاد، وبالتالي أجهضت التجربة التعددية القصيرة.

1- عساسي ناصر، براديغم الديمقراطية التشاركية: النموذج الحداثي لدفع ديناميكية التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق.

2- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 1993، ص 178.

4- عمر صدوق، المرجع السابق، ص 120.

الوضع السياسي الذي أفرزه توقيف المسار الانتخابي وتنصيب المجلس الأعلى للدولة، شهد تنامي لظاهرة العنف وتصعيدا في قرارات المجلس وسياسته التشددية إزاء المعارضة عموما والحزب المنحل خصوصا، وقد ظل الحقل السياسي على هذا الحال في الوقت الذي أصبح العنف هو السمة البارزة للحياة في الجزائر، حيث بات واضحا أن النظام كان يسعى إلى تجاوز أزمة الشرعية التي تركها غياب المؤسسات الشرعية في مرحلة تميزت ببروز بوادر حوار سياسي حول الأزمة الجزائرية، بين أطراف كانت ترغب في العودة إلى الشرعية التي أوقفها انقلاب جانفي 1992 وأطراف كانت تبحث عن الشرعية بإعلان انتخابات جديدة تعيد توزيع الأوراق في الساحة السياسية خاصة بعد ما حدث مع وفاة رئيس المجلس الأعلى للدولة آنذاك **محمد بوضياف**¹.

اتسمت فترة حكم الرئيس زروال باستمرار العمليات الإرهابية، وارتفاع عدد الضحايا، وهذا ما جعل مهمة الرئيس في القضاء على مصادر العنف مهمة صعبة، الأمر الذي أدى إلى تشعب مصادر العنف السياسي، ولم تستطع السلطة آنذاك تغيير الوضع القائم، بل زادت أعمال العنف، مما أدى إلى أزمة مجتمعية شاملة². لكن الخلاف الرئيس زروال وبين المؤسسة العسكرية على طريقة التعامل مع جماعات العنف المسلح دفع الرئيس زروال إلى تقديم استقالته قبل انتهاء عهده.

كانت التحديات التي واجهت الرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة** في بداية حكمه العام 1999 جد جسيمة وعلى كل الواجهات، لذا فقد اتجه إلى خلق هامش للعمل من أجل استعادة الأمن والاستقرار اللذين يفتحان الباب واسعا أمام التحديات الأخرى، والتي لا يمكن أن ينجح فيها إذا غاب الأمن، حيث تبني الرئيس مشروع الوثام المدني كقانون يضاف إلى

1- خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل، رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص130.

2- نوال بلحربي، المرجع السابق، ص 2.

سلسلة القوانين التي استهدفت إرجاع الخارجين عن سلطة الدولة كقانون الرحمة (1995)، وقانوني العفو والتوبة¹.

بعد نجاح الرئيس بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، قام بتجسيد مشروع السلم والمصالحة الوطنية، الذي يعتبر امتدادا طبيعيا لقانون الوئام المدني الذي تم الاستفتاء عليه من طرف الشعب العام 2005، ولقي نجاحا بسبب أهدافه التي تمحورت حول تجسيد السلم والأمن من أجل عودة الاستقرار السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يعزز الشرعية، ويحقق العدالة، ويفتح الباب أمام الإصلاحات والتنمية الوطنية الشاملة.

إن الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر منذ العام 1991، ساهمت في إضعاف فرص التنمية والتكامل الاقتصادي الوطنية والمحلية، فقد ظل البحث عن إيجاد حياة آمنة للسكان عبر التراب الوطني، وقد ساهم اللااستقرار السياسي والأمني في عجز النظام على الاستجابة وتحقيق التنمية، وتأخر عمليات التنمية عبر كامل التراب الوطني، وهذا التأخر لا زال قائما.

المطلب الثاني: الأسباب القانونية والتنظيمية للأزمة

يعتبر القانون من أكثر المقومات أهمية للإدارة الفعالة للأزمات، فلا بد لنجاح هذه الإدارة من توفير الدعم القانوني والرسمي اللازم لتنفيذ الإجراءات المطلوبة². غير أن المتتبع لحركة التشريعات في الجزائر، يلاحظ وجود بعض الثغرات القانونية، وكذا اختلاف في أحكام مختلف التعديلات القانونية وتتاقضا أحيانا أخرى، ويمكن التطرق لأهم المعوقات التشريعية القانونية والتنظيمية.

1- نوال بلحربي، المرجع السابق، ص 238.

2- حامد الحدراوي وكرار الخفاجي، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة، العدد 5، ص 204.

الفرع الأول: الأسباب القانونية

يعتبر الإطار القانوني والدستوري شرط أساسي لقيام حياة تنموية فعالة، تتيح فرصة لمختلف القوى السياسية لوضع سياسات وبرامج تنموية داخل الدولة، بما يتناسب وطبيعة كل منطقة جغرافية (الجماعات الإقليمية)، لأن جوهر التنمية المحلية هي محصلة التفاعل بين الشروط القانونية والدستورية، والشروط الموضوعية المتعلقة بالجماعات الإقليمية في الدولة، فأى تنمية في أي نظام سياسي تحكمها مجموعة من المبادئ والقيم يمثلها الدستور ومختلف النصوص القانونية.

ومن تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر، البلدية والولاية، أو ما يعرف بالجماعات المحلية، والتي ينظمها قانوني البلدية والولاية واللذان سايرا الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر، كان آخرها أنه صدور القانون المتعلق بالبلدية رقم: 11/10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، والقانون المتعلق بالولاية رقم: 12/07 المؤرخ في 21 فبراير 2012،¹ وأيضاً الدستور الجزائري لسنة 1996 والتعديلات الدستورية اللاحقة، كان آخرها التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي نص على أن "الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية، وأن البلدية هي الجماعة القاعدية".²

أعطى قانون البلدية صلاحيات للمجلس الشعبي البلدي في تسيير أملاك البلدية حيث تقر المادة 82 على أنه "يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي في ظل رقابة المجلس الشعبي البلدي بجميع التصرفات، الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة لممتلكات

1- سي فضيل الحاج وآخرون، "إشكالية التنمية المحلية: المقومات والمعوقات"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة. المجلد 8، العدد 1، 2017، ص 167.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 17 من التعديل الدستوري لسنة 2020، (الجريدة الرسمية. العدد 82، 30 ديسمبر 2020)، ص 9.

البلدية، والتي من بينها إبرام عقود اقتناء أملاك والمعاملات والصفقات والإيجارات وقبول الهبات والوصايا، بما في ذلك حق الشفعة وتسيير الطرق البلدية".

كما منح المشرع صلاحيات استشارية للمجلس الشعبي البلدي، حيث أنه لا يمكن إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية إلا بموجب رأي مسبق للمجلس الشعبي البلدي، كما ألزم البلدية من التأكد من احترام تخصيص الأراضي وقواعد استعمالها وحماية الأملاك العقارية والثقافية وتجسيدها لمبدأ تامين أملاك البلدية والمردودية تبقى البلدية مسؤولة بالمحافظة على حقوقها العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية.

لكن بمقابل هذه الصلاحيات الواسعة جاءت المادة 57 من قانون البلدية ببعض القيود، حيث أنه لا تنفذ مداوات المجلس الشعبي البلدي إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي، أما في حالة قبول الهبات والوصايا الأجنبية فتشترط الموافقة المسبقة لوزير الداخلية. كذلك من القيود التي جاء بها القانون رغم 10-11 أنه لا تقبل مداوات المجلس الشعبي البلدي المتضمنة التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية إلا بموجب المصادقة عليها من طرف الوالي. رغم التعديلات التي مست قوانين البلدية والأملاك الوطنية، والتي اعترفت بالاستقلالية في ميدان تسيير أملاكها البلدية إلا أن الواقع العملي يبين صعوبة عملية تسييرها ومدى تعقيدها مما يتطلب خبرات وكفاءات تتجسد على مستوى المجالس الشعبية البلدية ورئيسها الذي من شأنه تضيق دائرة تدخل الإدارة المركزية في تسيير الشؤون المحلية للجماعات الإقليمية.¹

نجد أن بعض النصوص القانونية التي كرسنا أحكام معينة بموجب قانون الاستثمار الجزائري متشعبة، فضلا عن أمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 06-08، توجد نصوص منظمة لمجال الاستثمار بموجب قوانين المالية

1- سماعيل بوقرة وعلاء الدين قليل، "النظام القانوني للأملاك البلدية في ظل التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية. العدد 7، جانفي 2017، ص 79.

التكميلية مثل قانون المالية التكميلي لسنة 2009، 2011، 2012، 2014 و2016، أيضًا بموجب قانون المحروقات، والقانون الذي ينظم مجال العقار، وكذا قانون الخوصصة... الخ. إن مثل هذا التعدد والتشعب في النصوص القانونية يؤدي أحيانًا إلى التضارب في مضامينها، مما ينتج عنه تعقيد العلاقة الاستثمارية، وتأثيرها السلبي سواء تعلق بالمستثمر أو حتى العلاقة الاستثمارية، وتأثيرها بالسلب سواء تعلق الأمر بالمستثمر أو حتى الدولة المضيفة للاستثمار¹.

من جهة أخرى، التعديلات المتتالية لقانون الاستثمار تضمنت نصوص تناقض أحكام قانون الاستثمار، ويمكن لنا في هذا الصدد تقديم مثال يؤكد هذا الطرح فبموجب نص المادة 14 من الأمر 01 - 03 المعدل والمتمم، والتي كرست مبدأ المعاملة بالمثل بين المستثمر الوطني والأجنبي، فهي تخالف نص المادة 4 مكرر من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، نجد أن أحكامها ميزت بين المستثمر الوطني والأجنبي بإلزامه الخضوع للدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار، لكن بصدور قانون المالية لسنة 2014 تم نزع هذه الصلاحية من المجلس الوطني للاستثمار، وهذا يعني أن القانون الجزائري، من خلال النصوص التي تتضمنها قوانين المالية التكميلية على وجه التحديد، عاد بنا إلى زمن الانغلاق الاقتصادي؛ نظرا للقيود التي فرضها على الاستثمارات الأجنبية².

الفرع الثاني: الأسباب التنظيمية (الإدارية)

لقد عرفت الجزائر بعد فترة الاستعمار أزمة حادة في المجال الإداري على غرار باقي المجالات، إذ ورثت إدارة استعمارية كانت تستخدم لقمع الجزائريين. وبالتالي، بقيت بعض

1- نادية والي، "المعوقات القانونية والإدارية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر"، مجلة معارف. المجلد 11، المجلد 20، ص 220-221.

2- المرجع نفسه، ص 221.

من هذه السلوكيات في فترة الاستقلال وذلك من خلال عدة مظاهر سلبية استمرت، زادت حدتها إلى وقتنا الحاضر.¹

تتمثل المعوقات الإدارية والتنظيمية التي حالت دون تحقيق تنمية على المستوى المحلي في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين. في هذا الصدد، يرى أحد المفكرين أن هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحها، دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة.

أيضا، تتمثل تلك المعوقات في نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية، وضعف المكونات التعليمية والخبرانية لدى المنتخبين المحليين، الأمر الذي يطرح معه إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وإشكالية طرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية، والأمر متعلق هنا بقانون الانتخابات والأحزاب، فالنقص في الكفاءات، والذي غالبا ما تفرز عنه الانتخابات المحلية أين تجد المجالس المحلية نفسها عاجزة عن تسيير الشؤون المحلية بسبب نقص الخبرة والكفاءة اللازمة، مما ينبغي التفكير في وضع سياسة مستدامة لتكوين المنتخبين المحليين وتزويد الجماعات المحلية بالإطارات والمستشارين الأكفاء لتأطير عمل المنتخب.²

1- عادل إنزارن، المرجع السابق، ص 384.

2- محمد تيبب ومحمد نايلي، "واقع وسبل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 2، ص 104.

أضحت آليات المساءلة التقليدية التي تركز فقط على مدى التزام العامل للقوانين والتعليمات المعمول بها داخل المنظمات أو المؤسسات العمومية (قطاع عام أو خاص) غير كافية، خاصة مع ظهور العديد من المشكلات التي صاحبها سوء التسيير والانحراف الذي ألم بمفاصل تلك القطاعات الممثلة في الرشوة والمحسوبية والاختلاس وسوء استخدام السلطة وما شابهها من فساد سيما الفساد المالي والإداري، حتى في ظل اتخاذ الحكومات اتخاذ تدابير وإصلاحات لتطوير الإدارة وفق منظور الشفافية والانضباط والمساءلة.

في هذا الصدد، يعد الفساد الإداري من أكبر المشكلات الإدارية التي تواجه الحكومات ومجتمعاتها في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث بسببه تقف عاجزة عن تحقيق تنميتها المستدامة، كونه يحمل صوراً من الانحراف الوظيفي، إنه سلوك الإداري السلبي الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية¹. إذ تتجلى مظاهره في مختلف الانتهاكات الإدارية والوظيفية والمخالفات التي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية مهام وظيفته في نطاق التشريعات والقوانين المعمول بها مثل عدم احترام مواعيد العمل أو إفشاء أسرار الوظيفة، أو عدم تنفيذ أوامر المسؤول أو النظام الداخلي للمنظمة أو عدم احترام السلم الإداري، أو عدم المساواة بين المنتفعين من خدمات المرافق العامة.

لقد أضى موضوع الفساد الإداري في الجزائر من المواضيع التي شغلت بال النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على حد سواء، بالنظر إلى ما تعانيه الدولة والمجتمع من تداعياته واعتباره عائقاً يقف في وجه تحقيق تنميتها عبر كامل أقاليمها الجغرافية، حيث لوحظ لاسيما في الآونة الأخيرة استفحال انتشاره في أجهزة الإدارة العامة في مختلف مستوياتها الإدارية (العليا، الوسطى، الدنيا)، بالرغم من وجود ضمانات قانونية رادعة خاصة

1- كردودي صبرينة، ووصاف عتيقة، "الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 225.

القانون 06-01 الصادر في 20-02-2006 المتعلق من الوقاية من الفساد ومكافحته¹. حيث عرف المشرع الجزائري الفساد الإداري في عملية الحصول على الامتيازات غير المبررة والرشوة في مجال الصفقات العمومية ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية واختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي².

ومن أبرز مظاهر الفساد المنتشرة في الإدارات العمومية:

1. الرشوة: تعد من أكثر مظاهر الفساد انتشارا في المجتمع، حيث تقوم على فكرة الاتجار بالوظيفة³، والتي تعني الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها موظف عمومي داخل مكان عمله يتحصل من خلالها على الكسب غير المشروع، كما تعني الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل. ومثال ذلك قيام أحد المسؤولين بالحصول على رشوة من أحد المواطنين لقاء تقديمه خدمات وتسهيلات تقع ضمن واجباته الوظيفية⁴.

فالرشوة قائمة على تفاعل بين طرفين (الراشي والمرتشي)، يمثل الراشي جانب العرض وهم الساعين دائما للحصول على مزايا ومصالح أو مكافئات ومكاسب، بينما يمثل المرتشي أصحاب المراكز والنفوذ والسلطة والذين يقدمون ميزة أو أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية⁵.

-
- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، قانون 06-01، صادر في 20-02-2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، (الجريدة الرسمية. العدد 14، صادرة في 08-03-2006)، ص 4.
 - 2- نطاح مريم وبوزيان مكلكل، "الرقابة الإدارية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في التشريع الجزائري"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن. المجلد 7، العدد 1، جوان 2021، ص 304.
 - 3- سليمان عبد المنعم، القسم الخاص من قانون العقوبات (الجرائم الضارة بالمصلحة العامة، جريمة الرشوة والجرائم الملحقة بها، جريمة اختلاس المال العام، جريمة الاستيلاء على المال العام، جريمة التزوير)، جامعة الإسكندرية: طب ر، 2002، ص 38.
 - 4- عثمانى فاطمة، التصريح بالممتلكات كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الوظائف العمومية للدولة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 103.
 - 5- كردودي صبرينة، ووصاف عتيقة، المرجع السابق، ص 232.

وفي الاصطلاح القانوني، تعرف الرشوة على أنها أخذ أو طلب أو قبول لوعده أو عطية يصدر من موظف عام أو من في حكمه نظير قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عنه¹. حيث جاءت المادة 27 من قانون العقوبات الجزائري تنص عليها بقولها: "يعاقب بالحبس من سنة إلى عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج، كل موظف عمومي يقبض أو يحاول أن يقبض لنفسه أو لغيره، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أجرة أو منفعة مهما يكن نوعها بمناسبة تحضير أو إجراء مفاوضات قصد إبرام أو تنفيذ صفقة أو عقد أو ملحق باسم الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو المؤسسات العمومية الاقتصادية"².

فالأصل أن العامل ملزم بالقيام بأداء الخدمات العامة دون مقابل يتلقاه من المستفيدين من هذه الخدمات، غير أن استفادته من الرشوة سيؤدي إلى ثرائه بطريق غير مشروع، وهو ما يخالف فكرة الثقة العمياء.

2. المحسوبية: يقصد بها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص؛ مثل: حزب أو عائلة أو منطقة، دون أن يكونوا مستحقين لها، وهي منتشرة في الدول العربية بشكل عام³.

1- محمود رجب فتح الله، جريمة الرشوة في القانون المصري، الحوار المتمدن، العدد: 6013، تاريخ

النشر: 2018/10/04، الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=613678&r=0>

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 27 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، ص 14.

3- عبد الحفيظ مسكين، دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيل، 2016-2017، ص 23.

3. المحاباة: تعرف على أنها تدخل شخص ذو مركز ونفوذ لصالح من لا يستحق التعيين، أو إحالة العقد، أو إشغال المنصب¹؛ أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق من أجل الحصول على مصالح معيّنة، حيث تعتبر المحاباة من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجاً يترتب عنها آثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لتلك الممارسات².

4. الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة؛ مثل: تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء رغم كونه غير كفء، وهي منتشرة كثيراً في العالم العربي، فهي ترجع لعدة أسباب مثل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في المجتمعات، عدم وضوح النظام والقوانين للتنظيمات العامة والخاصة؛ شيوع البيروقراطية³.

5. اختلاس المال العام: يتجسد في خيانة الموظف للأمانة المادية التي في عهده، أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق، بشكل سري تحت مسميات مختلفة.

6. الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد⁴.

1- بوزينة بلال، محاضرات في مقياس: أخلاقيات المهنة والفساد، قسم التربية البدنية والرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018. ص 45.

2- المرجع نفسه، ص 45.

3- عبد الحفيظ مسكين، المرجع السابق، ص 24.

4- آدم كردي شمس، يسألونك عن الفساد في الدول النامية وأثره في مسيرة تطورها، مجلة سودانيل الإلكترونية، تاريخ النشر: 2015/12/15، متوفر على الرابط: <http://213.246.110.126/index.php>

7. غسل الأموال (تبييض الأموال):¹ هي عملية إخفاء المصدر غير القانوني لهذه الأموال وتحويلها أو دمجها في الاقتصاد المشروع.

8. تقاضي العمولات: العمولة هي مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير خدماته، أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو متفق عليه مسبقا مقطوعا للآخرين، وعادة ما تمثل العمولة مبلغا لصفقة تجارية. ويتم دفع هذا المبلغ للفوز بعقد أو صفقة ولأجل تفضيل صاحبها على المنافسين.

وجريمة تقاضي العمولات أو اختلاس المنفعة تنصب على أعمال تتعلق بالأشغال والمقاولات والتعهدات التي يكون للموظف أو المكلف العام شأن في إعدادها أو إحالتها أو تنفيذها أو الإشراف عليها. فالموظف بالخدمة العامة يتمثل نشاطه في جريمة اختلاس

1- تعد اتفاقية فيينا الاتفاقيات الدولية التي تصدت إلى الجريمة المنظمة وأول من وضعت تعريف لغسيل الأموال ولقد حددت ثلاثة صور لغسل الأموال ولكنها لم تذكر لفظ الغسل وتلك الصور هي حسبما جاءت بنص المادة الثالثة الفقرة الأولى هي:

- تحويل أو نقل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة مرتبطة بتجارة المخدرات أو أي فعل يجعل فاعله شريكا في مثل هذه الجرائم كنقل المخدرات واستيرادها وتصديرها والسمرة فيها وتوزيعها، كذلك الأفعال التي كان من بين أغراضها إخفاء الأصل غير المشروع للأموال أو مساعدة أي شخص في ارتكاب مثل هذه الجرائم للهرب من التبعات القانونية.

- إخفاء أو كتمان أو إضفاء مظهر كاذب للتمويه على حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو إيداعها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها مع العلم بأنها مستمدة من إحدى الجرائم المنصوص عليها سابقا أو مستمدة من فعل ناشئ عن الاشتراك في مثل هذه الجرائم .

- اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسلمها بأنها مستمدة من إحدى الجرائم السابقة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك.

المنفعة وتقااضي العمولات في استغلال وظيفته، بحيث يؤثر هذا الاستغلال على مسار العمل الوظيفي وعلى نزاهته وحيادته.¹

9. التلاعب بمحتوى الملفات في الجهات الرسمية: حيث يتقاضى الموظف مبالغ مالية أو هدايا عينية مقابل تعديل أو تصوير أو نزع بعض الوثائق الرسمية .

10. التلاعب بالأختام الرسمية: تكون من طرف بعض المسؤولين عن هذه الأختام، أين يقومون بالتصديق على أوراق غير صحيحة أو مخالفة للقانون مقابل بعض المنافع المقدمة لهم.

من جهة أخرى، ثمة العديد من الأسباب التي مهدت وساهمت في انتشار الفساد بشكل متسارع في المجتمع الجزائري يمكن ذكر هذه الأسباب كما يلي:²

- غياب قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة،
- ضعف الإرادة السياسية ووجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر الحكم في البلاد ولا تقبل المشاركة السياسية،
- البيروقراطية ومشكل الإجراءات الإدارية والتنظيمية المعقدة وغموضها وتعددتها،
- عدم وجود إجراءات وقائية وردعية تكافح الفساد وأشكاله داخل المنظمات والمؤسسات العمومية،

1- نصر الدين سليمان محمد، جريمة اختلاس المنفعة وتقااضي العمولات من أعمال الوظيفة العامة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، الطبعة الأولى، مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 373.

2- عبد الله محمد الجيوس، الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه: رؤية قرآنية، مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، من تنظيم مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص 195-196.

- شح التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، بسبب غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي، وضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية داخل المؤسسات والمنظمات لدى القطاع العام والخاص،
- حرية المسؤولين في التصرف واستغلال المناصب والسلطة لتحقيق المكاسب الشخصية،
- قلة الدخل وانخفاض الأجر الرسمي للموظفين مما يقوده للبحث حول مصادر تمويل أخرى كالرشاوي والهدايا...
- انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني والتربوي،
- الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وانهيار مستويات المعيشة للفرد وانتشار الفقر والبطالة،
- غياب حرية الإعلام وضعف مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة للرقابة على الأداء الحكومي.

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية والمالية

من أهم السمات التي تتميز بها إدارة التنمية، أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهوراً بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية، ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع نشاط إدارة التنمية. كما أن المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بتنوع مصادر التمويل المالي.

لقد عرفت السياسة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال عدة مراحل وتطورات كان لها تأثير على بناء الاقتصاد وخاصة في الآونة الأخيرة التي تميزت بعدة إصلاحات اقتصادية، مما أثر على أداء التنمية المحلية. ففي الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1989، تم اعتماد نموذج يقوم على مجموعة من الأفكار والإجراءات كالتأميمات وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية التي تهدف لإصلاح القاعدة الاقتصادية المهترئة التي خلفها الاستعمار، وذلك من خلال التصنيع غير أن هذا النموذج لم يحقق النتائج المرجوة

حيث عرفت المشاريع التنموية ضعفا في الأداء والمردودية الاقتصادية، نتيجة العجز المادي المستمر للوحدات الإنتاجية.¹

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي. ويعتبر البعد الاقتصادي من أهم أبعاد التنمية المحلية، لأنه ينعكس ايجابيا على الأبعاد الأخرى، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن والسعي لتخفيف الفقر والبطالة ومنه معالجة المشاكل الاجتماعية التي يكون سببها البعد الاقتصادي.²

في هذا الإطار، قام المشرع الجزائري وفي إطار تشجيع الاستثمار وتطوير الاقتصاد المحلي من خلال تقريب الإدارة من المواطنين بإنشاء هيئات لتسيير ملف الاستثمار، والإشراف عليه بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى بموجب قانون ترقية الاستثمار رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016، الذي أكد على بقائها وهي: أولا- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي جاءت لخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 الملغى.

ثانيا- المجلس الوطني للاستثمار: أنشأ هذا المجلس تطبيقاً للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى، حيث يدرس ويقرر منح المزايا للمشاريع الاستثمارية وفقا لموقعها وأهميتها، وذلك من خلال المساهمة المباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، وتقديم

1- عادل إنزرن، المرجع السابق، ص 383.

2- محمد تيبب ومحمد نايلي، المرجع السابق، ص 99.

اقتراحات في مجال إستراتيجية تطوير الاستثمار. يترأسه الوزير الأول ويتشكل من عدة وزراء، حسب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسييره. إضافة إلى رئيس مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بصفته مراقب لاجتماعات المجلس. كما يمكن للمجلس الاستعانة بأي شخص ذا كفاءة أو خبرة في ميدان الاستثمار¹.

رغم وجود الجماعات المحلية التي منحها القانون حق اقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية، ورغم مساهمات الدولة في خلق العديد من المؤسسات الاقتصادية الوكالات الاستثمارية التي حاولت تفعيل دور الشباب في التنمية الاقتصادية، إلا أنه ثمة بعض العوائق الاقتصادية حالت دون تحقيق هذا الطرح تتمثل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي، خاصة فيما يخص الإيرادات المحلية واعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة، أضف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية، والسوق المالي المحلي مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية، وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية².

إذن الاستثمار في القطاع السياحي لا يزال ضعيفا نتيجة نقص الدعم والاهتمام من طرف الحكومة واحتكاره لها.

على العموم، تتمثل مختلف العراقيل التي حالت دون تحقيق تنمية محلية في جانبها الاقتصادي في مختلف ربوع الوطن في الآتي³:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات،
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية،

1- سي فضيل الحاج وآخرون، المرجع السابق، ص 168.

2- المرجع نفسه، ص 170.

3- براهيم نصيرة وناصر عبد القادر، "معوقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 86.

- غياب الاستقلالية المالية في التسيير،
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات، حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعاً مستمراً ومتسارعاً، فتعد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية خصوصاً البلديات في مختلف الميادين يثقل كاهلها بالنفقات،
- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية،
- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة.

الفرع الثاني: الأسباب المالية

العنصر المالي يعد عاملاً أساسياً في تحقيق أي تنمية محلية، فمن خلال وجود الموارد المالية تنجح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين وممارسة اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية¹. والمالية المحلية تشكل أهمية كبيرة باعتبارها أداة لتحقيق التنمية المحلية والرفع من مستوى الخدمات المقدمة للسكان. ولذلك فإن الاستقلال المالي من أهم مبادئ وأسس اللامركزية الإدارية، كعنصر أساسي لممارسة الاختصاصات وتدبير الشؤون المحلية باعتباره وسيلة

تضمن السير العادي والطبيعي للجماعة وتؤدي إلى تحقيق التنمية.

بالعودة إلى مالية الجماعات المحلية في الجزائر، فقد ميزتها هشاشة، تجلت أساساً في ضعف الاستقلال المالي الناتج عن عوامل يمكن إجمالها وفق منطقتين: أحدهما عمودي يهم العلاقات المالية بين الدولة والجماعات المحلية، ذلك أن الحصيلة المالية متوقفة على تدخل قوي للدولة، مخافة من مخاطر استقلال مالي واسع قد يؤدي إلى انزلاقات تهم على

1- فضيل ابراهيم مزاري، المرجع السابق، ص 150.

الخصوص اختلاس الأموال العمومية لأهداف شخصية. والآخر أفقي يتعلق بالجماعات المحلية، الخاضعة لمراقبة تؤثر على مختلف القرارات¹.

ومن معيقات الحكامة المالية المحلية جنوح واضح لدى المنتخبين المحليين للتخلي عن مسؤولياتهم، حيث لم يبرهن هؤلاء عن كفاءة أو تجربة في التدبير المالي، وغير مهئين لمناهج حديثة في التدبير تسمح لهم بتتبع جيد لشؤونهم المالية.

لقد أكد الخطاب السياسي الرسمي منذ الاستقلال على ضرورة التنمية وبناء أركانها، حيث تجسد هذا في موثيق ومخططات متعددة، إلا أنه وإلى غاية سنة 2020 لا تزال الجماعات المحلية تعيش تبعية مالية إلى السلطة المركزية والمواطن المحلي يعيش ويلات الغبن الاجتماعي، وهذا بدوره يطرح ضرورة التغيير في نمط إدارة الجماعات المحلية؛ فالاقتصاد الجزائري ومنذ انخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية يعيش إخفاق على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعليه يصعب ضمان استمرار تمويل الجماعات المحلية من المركز².

لقد كشفت الممارسة المالية أن الإنفاق المحلي التنموي يتميز بالضعف والهشاشة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب مثل، تعسف المسؤولين في أوجه الإنفاق، عن جهل أو عن قصد من خلال إغفال تحصيل بعض المداخل المستحقة للجماعة، لأسباب سياسية أو شخصية، أو من خلال المبالغة في بعض أوجه الإنفاق غير التنموي، كالإفراط في التبذير والتلاعب بالأموال العمومية إلى حد الاختلاس المفضوح.

الجماعات المحلية في الجزائر تفتقد لتنوع الموارد المالية المحلية الذاتية المرخص لها بتحصيلها، فعدم كفايتها لتغطية حاجاتها وممارسة دورها التنموي تسعى إلى تحصيلها من

1- الحسن بنزكور، إكراهات تحقيق التنمية المحلية، موقع المعرفة القانونية، تاريخ النشر: 10-06-2020، متوفر على الرابط: <https://www.juridika.ma/%D8%A5%D9%83%D8%B1> ، تاريخ الدخول: 11-09-2021.

2- فضيل ابراهيم مزارى، المرجع السابق، ص 150.

الإعانات المباشرة والتخصيصات المقدمة لها من قبل الدولة¹، فرغم الاستقلالية المالية التي تتمتع بها الهيئات الإقليمية، إلا أنها تبقى تابعة تبعية شبه مطلقة للتمويل المركزي، ولعل أهم الأسباب التي جعلت الجماعات المحلية لم تجسد استقلاليتها المالية تجاه السلطة المركزية، هو ضعف مواردها².

يعتبر عزز البلديات الماديّ السبب الرئيسي لاقتضاء الانتقال إلى نمط جديد من تدبير الشأن المحلي، تصبح فيه البلدية منتجة ومعتمدة على التمويل الذاتي، دون الاتكال التام على إعانة ميزانية الدولة، فالبلديات التي لا تتوفر على مداخيل تغطي احتياجاتها من النفقات العمومية مضطرة للاستدانة العمومية ولطلب دعم البنوك، ما أوقع معظم بلديات الوطن في مشكلة تسيير لم تستطع أن توفّق فيها بين ما تمتلكه من قدرات طبيعية وما يمكن أن تصنعه من فرص تنموية، على الرغم من اعتماد الجزائر مبدأ التعاضد بين البلديات، حيث توجد بلديات تتوفر على إمكانات سياحية وتجارية وصناعية وطبيعية وديمغرافية بشرية قوية حوّلتها إلى مدن نموذجية، استطاعت أن تتجح في أنماطها التسييرية بفضل قدرتها على تنمية أكثر من قطاع تنموي بالاعتماد على آليات التمويل الذاتي³.

أما في البلديات الفقيرة والعاجزة، فقد تمّ سجلت زيادات مطّردة للنفقات العمومية دون أن تصحب هذه النفقات زيادة في الإيرادات والمداخيل. وحسب «نظام المعادلة» (نظام

¹ - قادري نسيم، "صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كآلية للتضامن المالي محليا: وجه للتمويل المركزي"، المجلة الأكاديمية للباحث القانوني. المجلد 9، العدد 1، ص 548.

² - رابحي لخضر وآخرون، التمويل المحلي وتحدي التنمية الإقليمية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 7، العدد 2، 2019، ص 29.

³ - عصام بن الشيخ والأمين سويقات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب (دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي)، مخبر: الديمقراطية التشاركية في ظلّ الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 15.

المساعدة المالية ما بين البلديات)، هناك صندوق بلدي للتضامن، يمول من الفاض السنوي لصندوق الجماعات المحلية، يسمح بمسح ديون البلديات أو تضامن البلديات مع بعضها على الصعيد المالي¹.

إن مسألة التمويل المالي للجماعات الإقليمية يعتبر أكبر التحديات التي تواجه الجماعات المحلية، فأمام ضعف التمويل الذاتي الذي تعاني منه الهيئات الإقليمية والذي يرجع إلى ضعف إيراداتها مقارنة بنفقاتها السنوية بسبب ضعف الجباية المحلية وغياب الاستثمار المحلي، نجد أغلب تلك الهيئات تعتمد اعتماد شبه كلي على الإعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل تغطية نفقاتها.

لعل مسألة معاناة الجماعات المحلية من إيراداتها الجبائية وغيرها من مصادر التمويل العادية المذكورة سابقا، حيث أن الحصة المالية للجماعات المحلية تقدر بـ 10 % من مجموع إجمالي للأموال المحصل عليها غير كافية لدعم مشاريع التنمية على المستوى المحلي².

كما ترجع المعاناة إلى التهرب والغش الضريبيين مما حال دون تمكينها من القيام بمختلف الأعباء الملقاة على عاتقها والنهوض بمهامها وصلحياتها، أو تكون عرضة لبعض حالات القوة القاهرة كالكوارث الطبيعية والنكبات، أو بسبب بعض النفقات الملقاة على عاتقها بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.

1- عصام بن الشيخ والأمين سويقات، المرجع السابق، ص 15.

2- زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 140.

لذا فإنها تكون مضطرة للاستعانة بالمصادر الاستثنائية خارج نطاق إيراداتها الذاتية مثل القروض والهبات والإعانات الحكومية¹. فمعالجة الأزمة المالية المحلية لا يمكن فصمها عن مسعى إجمالي يندرج ضمن برنامج تحديتي وإصلاحي شامل لمناهج تنظيم الإدارة وتسييرها، ولأدوات وآليات تسيير الشؤون العامة.

إذن، يتمثل تحدي السنوات المقبلة في بعث دينامية إقليمية تركز على مبادئ التنمية الذاتية القائمة على الموارد المحلية، البشرية منها والمادية وغير المادية، وليس على دعم الدولة ومساعدتها وكفى.

المطلب الرابع: الأسباب السوسيوثقافية للأزمة

تتمثل الأسباب السوسيوثقافية لأزمة التنمية المحلية في المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات، والتقاليد، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات وتحولات كبيرة مست البنى الاجتماعية والاقتصادية كان لهما الأثر الكبير في تحديد وتوجيه سلوكيات الأفراد والجماعة مما نتج عنها انقلابات وتغيرات في المراكز والأدوار داخل المجتمع وفي كل المستويات².

1- رملي مخلوف وبغاوي ملوكة، صندوق التضامن والضمان كآلية لتمويل الجماعات الإقليمية وإحداث التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الدولي الافتراضي (الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة) يومي: 07 و 08 مارس 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

2- العماري الطيب، التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، 2011، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 431.

الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية

الواقع الذي تفرزه معطيات البيئة الدولية، وما ينجر عنه من معطيات مغايرة في كل مرة على المستوى الداخلي، يحتم على الدولة أن تقوم بتأسيس سياسات اجتماعية جديدة، تمس كافة أبعاد المسألة الاجتماعية، وترتبط كذلك بحركية المجتمع من جهة وبالوضع الاجتماعي للمواطن من جهة أخرى خاصة، وأن وضع سياسة اجتماعية ناجحة وقادرة على مواجهة تحديات المسألة الاجتماعية، يطرح إشكاليات عديدة ترتبط في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية بالقضايا التنموية¹.

إذن، تهدف كل سياسة اجتماعية إلى تحقيق تنمية اجتماعية ومستوى معيشي لائق لكل الفئات الاجتماعية، والتخطيط لها يخضع بالأساس إلى فهم احتياجات وحجم المشاكل التي يعاني منها الفرد والمجتمع، وتحقيق المطالب الاجتماعية الأساسية كتوفير الخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن وتشغيل، وكل ما يرتبط ارتباطا مباشرا بالمسألة الاجتماعية في مفهومها.

يمكن القول، بأن السياسة الاجتماعية تعتبر جزءا من السياسة العامة، وذلك لكونها مجموعة السياسات والبرامج الحكومية الموجهة لمعالجة القضايا، والمشاكل الاجتماعية القائمة في المجتمع، والتي تهدف أساسا لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والارتقاء به من مستوى إلى مستوى أحسن منه².

في هذا الإطار، تبنت الجزائر إصلاحات، ووضعت مشاريع تنموية. لكن في نفس الوقت لوحظ نوع من التسارع والخطأ في هذه البرامج من خلال بقاء مؤشرات المسألة

1- حاتي كريمة ونويصر بلقاسم، "واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 10، العدد 2، 2017، ص 347.

2- مقورة مفيدة، "السياسات الاجتماعية المنتهجة في الجزائر ودورها في حل الأزمات الاجتماعية: دراسة في أزمتي البطالة والسكن"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية. المجلد 6، العدد 3، 2018، ص 8.

الاجتماعية في مستواها المعهود كالفقر والبطالة، حيث أن نجاح السياسة الاجتماعية ليس رهيناً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فحسب، بل أنه يتوقف على ضرورة المشاركة الفاعلة في بناء خطط وبرامج ومشاريع يتسنى للدولة من خلالها تحقيق تكامل بين التشريعات والمراسيم التي تسنها وبين ترجمتها، لمحاربة الواقع المتأزم وتحقيق الأهداف المسطرة ضمن برامجها ومخططاتها التنموية.¹

إن المتتبع للمجتمع الجزائري منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا، يلاحظ أن عملية التنمية واجهت مشاكل كبيرة، تمخضت خلال عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات عن أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، وأساس هذه المشاكل فشل المشروع التنموي الذي بدأ أفضقه منذ مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي، ذلك أن فشل عملية التنمية تلك لم يكن نقص في الموارد المادية، والتي تعتبر الأساس لأي عملية تنموية في المجتمع وإنما في سوء التسيير والتوزيع.

فالعديد من الهيئات الخاصة وفرتها الحكومة الجزائرية من أجل دعم الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية للأمام، من خلال التشغيل وامتصاص البطالة، ومكافحة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. على سبيل المثال²:

أولاً- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: في إطار تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم 94-211 المؤرخ في 8 جويلية 1994، ثم توسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم رقم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010، تم إنشاء وزارة

1- حاتي كريمة ونويصر بلقاسم، المرجع السابق، ص 348.

2- سي فضيل الحاج وآخرون، المرجع السابق، ص 168-169.

الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 المعدل والمتمم بالمرسوم 04-01 المؤرخ في 04 جانفي 2004، وبالمرسوم رقم 05-129 المؤرخ في 24 أبريل 2005 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة أوكلت له مهام دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم، بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة، واللذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة، كما أوكلت له مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص.

ثالثا- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96/243 المؤرخ في 23 جويلية 1996. أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص، حيث ساهمت هذه الوكالة في استقطاب الكثير من المشاريع الاستثمارية، وتوفير اليد العاملة، وبالتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة. وتقوم إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تضافر رهانين أساسيين هما مكافحة البطالة ومكافحة الفقر حيث ظهرت العديد من الإختلالات بعد عشر سنوات على عمل الوكالة القاضي بإنشاء المؤسسات وترقية نشاطات الشباب في القطاع الخاص على حساب الهدف الرامي إلى إدماج البطالين منهم لتصبح المهام التي اضطلعت بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب شبيهة إلى حد ما بمهام وكالة لترقية استثمارات الشباب¹.

رابعا- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار²، إذ ساهم

1- سي فضيل الحاج وآخرون، المرجع السابق، ص 169.

2- أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

الصندوق في التنمية المحلية من خلال إنشاء ودعم مشاريع استثمارية. ومن أهم مهامه: منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات، إنشاءات وتجديد التجهيزات، ... إ.خ.

خامسا- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 04-13 المؤرخ في 22 يناير 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، هذا الأخير الذي يخص الفئات بدون دخل أو التي بها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية. واعتبرت الوكالة هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 تحت وصاية وزير التشغيل والتضامن الوطني.

سادسا- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004، وساهم هذا الصندوق في توفير الكثير من مناصب الشغل بدعمه لعدة مشاريع استثمارية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود هذه الهيئات وفروعها المتواجدة عبر كامل التراب الوطني، ورغم الترسانة الكبيرة من القوانين والحوافز المقدمة في مجال السياسة الاستثمارية، كالإعفاء الضريبي في حالة التصدير وتكفل الدولة بأشغال أساس البناء في المناطق الخاصة والتخفيضات الممنوحة للاستثمار، يبقى الإقبال على الاستثمار المحلي من طرف الشباب الجزائري محتشماً، ولا يستجيب لمتطلبات التنمية المحلية المرجوة، كما أن السياسة الاقتصادية المتبعة في هذا المجال في الدولة ضعيفة، في ظل نظامي العولمة والمنافسة العالمية، اللذان يفرضان المزيد من التحديات والتضحيات، من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة¹.

1 - سي فضيل الحاج وآخرون، المرجع السابق، ص 170.

إن المجتمع الجزائري اليوم أصبح يعاني من مشاكل لا حصر لها، سواء كان الأمر على مستوى المؤسسات المختلفة أو على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، وتأتي المشاكل الاجتماعية في مقدمة تلك المشاكل، فبالرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر ووضعها للمشاريع التنموية، فإنه في نفس الوقت لوحظ نوع من التسارع والخطأ في هذه البرامج من خلال بقاء مؤشرات المسألة الاجتماعية في مستواها المعهود كالفقر والبطالة¹.

وبالتالي، يتناقض الواقع المعيشي الصّعب لأغلبية الجزائريين مع مصاريف الحكومة في القطاعات الاجتماعية والتربوية، فالمجتمع الجزائري الذي عانى من عقود طويلة من التغيب الحضاري بفعل الاستعمار عانى من مشاكل بنيوية تتعلق ببنائه الثقافي وعلاقة هذا البناء بمجمل محاور التنمية بشكلها الكلي أو الجزئي.

إن، من بين المشاكل الكبرى التي لم تجد حولا علمية في إطار مشروع نهضوي مبني على الركيزة الفكرية والثقافية، أي على التخطيط والهندسة العلمية للمجتمع، مشكلات السكن والبطالة، حيث تشهد الجزائر أزمة سكنية متفاقمة منذ سنوات طويلة، هذا على مستوى الكم.

من بين المشاكل التي تعاني منها الجزائر أيضا أزمة البطالة وانخفاض الأجور، حيث لا توجد منظومة الرعاية الاجتماعية النسبية، أو الكاملة للبطالين والفاقرين لمناصب عملهم. ولحدّ الآن لم تنشر إحصائية دقيقة وعلنية عن عدد البطالين، كما أن أجور الشرائح العاملة والتي تقدر بالملايين لا تتناسب بالمرّة مع غلاء أسعار المعيشة، والمواصلات، وإيجار السكن، والخدمات الأخرى... إلخ.

أيضا زيادة الأجور التي اقترنت بحذف شبه كامل لكل المكافآت المتعلقة بالساعات الإضافية والمردود الزائد، حتى أن الزيادة الضئيلة التي لا تفي بالغرض، نظرا لغلاء المعيشة وارتفاع نسبة التضخم.

1 - حاتي كريمة ونويصر بلقاسم، المرجع السابق، ص 348.

إن ظاهرتي البطالة، وضعف الأجور تفرزان مجموعة من الوضعيات والحالات الخطيرة في المجتمع، مثل السرقة، والاحتيال، والانحرافات المختلفة، وخاصة لدى الشباب والشبان، فضلا عن التسرب المهني، والهجرة غير الشرعية، والتفكك الأسري، والجريمة المنظمة، وتعاطي مهنة بيع المخدرات سريرا، وغيرها من النماذج المرضية في المجتمع¹. من ناحية أخرى، يعتبر ضعف التنشئة الاجتماعية من أهم العوامل التي ساهمت في سلبية المواطن الجزائري وعدم مبادرته إلى المشاركة الجدية في العمل السياسي في المجتمع الجزائري ما وقف عاملا في أزمة المشاركة السياسية، ويبرز ابتعاد المواطن الجزائري للأسباب والمظاهر التالية²:

- اختلال الموازين بين الحق والواجب، وذلك بإسراف المواطن في المطالبة بالحق وتقصير في أداء الواجب مما أدى إلى اتساع الهوة بينهما.
 - اهتزاز قيمة العمل بصفة عامة فقد أصبح العمل مجرد وسيلة للحصول على الأجر دون التفكير في العائد الاجتماعي والاقتصادي وكرس الانعزال والانطواء الفردي عن أي مشاركة في تدبير الشأن العام.
 - ضعف الثقة بين الفرد والسلطة بسبب الوعود الكثيرة التي تجد السلطة نفسها لا تستطيع الوفاء بها، وعدم الصراحة بين المواطن والإدارة في العديد من المسائل والحقائق.
 - اللامبالاة والشك في مجال الحراك الاجتماعي والاعتراب والانتكال على السلطات العامة.
- يضاف إلى ما سبق إقصاء ذوي المهارات المرتفعة وهجرة الأدمغة، حيث أن هجرة الجزائريين وفي مقدمتهم الشباب أحد أعراض إقصاء الفرد الجزائري صاحب من سوق

1- أزراج عمر، الجزائر: مشكلات كبرى تنتظر الحل العاجل، نشر في: 25 فبراير 2011، متوفر على الرابط: [http://www.bonah.org/%D8%A7%D8%AC%D8%B2%D%84%9](http://www.bonah.org/%D8%A7%D8%AC%D8%B2%D%84%9http://www.bonah.org/%D8%A7%D8%AC%D8%B2%D%84%9) تاريخ الإطلاع: 2021-08-13.

2- دريس نبيل، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، الطبعة الأولى، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 110.

العمل. وقد حددت الأسس الهيكلية لمعدلات الهجرة المرتفعة من البلدان العربية من بينها الجزائر، وهي: المداخل المتخلفة والاقتصاديات القائمة على المحسوبية والمحاباة، والافتقار إلى حرية التعبير السياسي. وقد أعاقت كل هذه الأسباب مشاركة المواطن الجزائري في تدبير الفعل التنموي المحلي سواء منفردا أو في تنظيمات جماعية¹.

لا تزال هناك العديد من الصعوبات والاكراهات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية المنشودة. يتضح ذلك من خلال الخصائص التي تعرفه مختلف الجماعات المحلية في بعض المرافق العمومية والضرورية، والنقص الحاصل في الخدمات الأساسية وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة للتنمية المحلية.

الفرع الثاني: الأسباب الثقافية

تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، وكذا نتيجة لنقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري خاصة في أوساط الشباب، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه، خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحركة بها، وكذا طبيعة المنطقة.

1- عساسي ناصر، براديجم الديمقراطية التشاركية: النموذج الحدائي لدفع ديناميكية التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة أقيمت في فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ: رهانات التنمية المحلية في ظل التوجه نحو بناء الجمهورية الجديدة المنعقد بتاريخ 14 أبريل 2020، منظم من طرف كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة.

كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي والتركيبية الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، فضلا عن عوامل أخرى تتمثل في المتغير الديمغرافي وما ينتج عنه من تقادم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني.¹

من جهة أخرى، يحوي نسق المعتقدات والأفكار قدر كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه وعالمه، وإطاره المرجعي المحلي، وطبيعة هذه المعتقدات تقف سلبا اتجاه التغيير، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة، خصوصا إذا لم تتفق وطموحات النظام السياسي المطبق في الدولة.

إذن، يمكن القول أن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر ثقافة خضوعية رعوية تركز على القوة والإقصاء، ولا تتضمن قيما كالتسامح والقبول بالتعدد التي تفتح المجال أمام مشاركة كل فئات المجتمع في الحياة السياسية على أساس المواطنة الحقة، وهذا راجع كما يرى الأستاذ مصطفى حجازي في كتابه "التخلف الاجتماعي" سيكولوجية الإنسان المقهور إلى السمات الشخصية التي تميز الفرد في البلدان النامية بما في ذلك الفرد الجزائري، وهي الشعور بالدونية التي تشجع على شيوع تصرفات المبالغة في تعظيم السيد والشعور بالشك والحذر من الآخر²، وهو ما ساهم في إقصاء وتهميش الفرد في المشاركة في تسيير شؤونه.

على غرار الدول العربية، تواجه الجزائر أزمة الهوية الثقافية التي تتعلق بالصراع ما بين قيم الأصالة وقيم المعاصرة، فبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية والقومية التي تتميز بها المجتمعات المحافظة، تطرح إيديولوجيا العولمة حدوداً أخرى غير مرئية ترسمها الشبكة العنكبوتية والتقنات الفضائية بفرض الهيمنة على الأذواق والفكر والسلوك في الوطن العربي،

1- عبد الحكيم ببيصار ونور الدين بلقيل، المرجع السابق، ص 122.

2- عمر عبد الله مرزوقي، فايزة ميلود صحراوي، الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: إشكالية العلاقة، مجلة العلوم السياسية، العدد 53، 2017، ص 39-40.

فأكثر ما يلفت الانتباه في ظواهر العولمة في المجال الثقافي هو المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في هذه المجتمعات.

يضاف إلى جملة المعوقات السابقة مسألة هوية المجتمع الجزائري، إذ ظهرت في المجتمع في السنوات الأخيرة عدة تحديات طرحتها العولمة الثقافية على هوية الشعب الجزائري وعلى مختلف تقاليده الراسخة على مر الزمن، ذلك من خلال تأثيرات العولمة الوافدة على الهوية والمواطنة في ظل تجليات تغريب الذات وتهميش الشخصية وتعميم نوع آخر من ثقافة الاستهلاك المفعم بالقيم النفعية والثقافة الشعبية الغربية وغيرها من الثقافات الأخرى التي تنتشر اليوم بصورة سريعة بين مختلف فئات المجتمع الجزائري.

الواقع أن مسألة ثبوت الهوية أو تغييرها في الجزائر قد طرحت على محك المساءلة والنقاش، وأثبتنا المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمراً ثابتاً وسرمدياً كما ذهب إلى ذلك المفكر المغربي محمد عابد الجابري، بل يرتبط بالمؤثرات الخارجية وبالتداول العلمي للأفكار والثقافات كما يرتبط بالصراع على السلطة، وهي الصراعات التي تشحذها هي نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة المؤثرات الخارجية ولعبة التوازنات¹.

لكن يبدو أن تغير الهويات ينبغي أن يخضع لقانون التوازن بين الثوابت المميزة للهوية والعناصر القابلة للتحويل، وإلا كانت الهوية عرضة للخطر والتدمير. فالهوية تتضمن مكونات ثابتة وأخرى قابلة للتغيير. إذ يعتبر الدين واللغة من الثوابت الراسخة، بينما تكون المكونات الأخرى من عادات وقيم وطرق التفكير قابلة للتغيير في الشكل الإيجابي الذي تحدده حركة المجتمع وتفاعله بمحيطه الخارجي².

1- أسماء بن تركي، "الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيو ثقافية للمجتمع

الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، ص 484

2- أسماء بن تركي، المرجع السابق، ص 484.

لقد تعرضت هويتنا الثقافية الجزائرية لأزمة، ومما ساعد على اتساع هذه الأزمة جمود الثقافة لدى الشعب الجزائري وفقدان حيويتها وفعاليتها، وتجاهل المجتمعات العربية ضرورة تجديد ثقافتها، وتأهلها للحوار والتفاعل مع الثقافات الأخرى، بالإضافة إلى أن الثورة المعلوماتية اختصت بمجتمعات بعينها، وعند انتقال تأثيرات هذه الثورة إلى المجتمعات العربية انتقلت معها ثقافة مجتمعاتها وأنماط معيشتها وسلوكياتهم، الأمر الذي نتج عنه تبعية ثقافية وسياسية واقتصادية نظرا لعدم التكافؤ بين المجتمعات القوية وبين المجتمعات الضعيفة.¹

هذا هو حال الأمم الضعيفة التي لا تملك حاضرا موصولا بماضيها، وهنا تسلك أحد طريقتين: إما أن تفزع نحو ماضيها متمسكة به وداعية إلى ممارسة الحياة على أساس منه، وإما استعارة حاضر غيرها وممارسة الحياة على أساس منه، وعندئذ يبدأ الصراع بين القديم وبين الجديد، بل سيحاول البعض البحث عن سند للجديد من القديم، وهذا التوفيق قد يخفف من حدة الصراع، ولكن لن يكسب الأمة حاضرا تصنعه هي، بل ستظل تستعير حاضر غيرها وتبني له أساسا واهيا من تراثها، وهذا هو مركز الأزمة التي تعانيها الهوية الثقافية العربية.²

لقد ظهرت أنماط حياتية جديدة، وبرزت مجموعة من القيم العالمية مقابل القيم المحلية، وتنامي انتشار اللغات العالمية مقابل اللغة المحلية وغيرها من التحديات التي فرضت نفسها على الهوية الثقافية العربية، وبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي يتعرض له نسق القيم والثقافة بصفة عامة في المجتمع العربي، كما أن المؤسسات التربوية التقليدية (الأسرة والمدرسة)، لم تعودا قادرتين -وفق صيغ أدائهما الحالية- على حماية الأمن

1- هاني محمد يونس موسى، دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، مصر: جامعة بنها، كلية التربية، دون سنة طبع، ص 16.

2- المرجع نفسه، ص 16.

الثقافي للمجتمع، والإيفاء بحاجات أفراد من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات التي أصبحت تصاغ خارج حدود الثقافة الوطنية، الأمر الذي ترتب عليه مساس بالأمن الثقافي ومكونات الهوية، بحيث صارت المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية (بشكلها التقليدي الحالي) غير قادرة على القيام بوظائفها للحفاظ على الهوية الثقافية¹. ففي ظل العولمة، ازداد تعرض اللغة العربية لمحاولات التذويب والقضاء عليها، حتى صار الشباب يتفاخر بتناقل الألفاظ والمصطلحات بلغات أجنبية، وصارت أسماء المحلات التجارية تكتب باللغات الأجنبية، وغيرها من السلوكيات التي تنبئ بخطورة الأمر، خاصة في ظل الانفتاح الإعلامي والثورة الهائلة في علم الاتصالات.

لقد أصبح الشباب الجزائري في عصرنا الحاضر عبيدا لما تقدمه له القنوات الفضائية ومواقع الانترنت والهواتف المحمولة من برامج ومحتويات، كما أنه أصبح يقلد كل ما يشاهده عبر هذه الوسائط، من سلوكيات وعادات وتقاليد سواء كانت مفيدة أم مضرّة بالنسبة له، وذلك تحت شعار الموضة والتفتح على الآخر ومواكبة تطورات العصر، وما نشاهده اليوم في من انحلال للأخلاق وانتشار للعلاقات غير الشرعية داخل المؤسسات التعليمية، وأيضا انتشار للجريمة والعنف والاعتصاب والغش والرشوة والمخدرات وتبادل الصور الإباحية بين الشباب خير دليل على مخاطر وسلبيات القنوات الفضائية وشبكة الانترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الوسائط الإعلامية الحديثة.

كخلاصة لهذا الفصل، يتضح بأن الجزائر ومنذ استقلالها، تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال مخططاتها التي برمجت في ظل مرحلتها الأحادية الحزبية والتعددية الحزبية، غير أن الأهداف المتوخاة من هذه المخططات لم تصل إلى المستوى المرغوب وفي مقدمتها القضاء على المخلفات السلبية الموروثة من المستعمر الفرنسي، فالفترة الممتدة من (1962-2020) لا زالت تعيش أزمة تنموية.

1- أسماء بن تركي، المرجع السابق، ص 7.

الفصل الثالث

استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

لقد أدركت الدولة مدى الحاجة الماسة لعمليات التحسين المستمر في مجال الخدمات، والسعي الدءوب لتحقيق التطور في مختلف المجالات، والاستفادة من التقنيات الحديثة خصوصا ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، لذا قامت بجملة من الإصلاحات بهدف استغلال ثورة المعلومات، فاستخدام الوسائل الالكترونية سيجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من المعلومات التي لديها وأكثر متابعة لسير عمل الإدارة، وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لا مركزية بغية النهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي، والقضاء على السلوك البيروقراطي الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتيه بطريقة غير شرعية، والذي أصبح من أكثر المواضيع التي تثير قلق كبيرا نظرا للخطر الذي يسببه، وكذا نظرا لاستفحاله في الإدارة المحلية.

ونظرا للدور الفعال المنوط للبلدية في حياة الأفراد كوحدة محلية إقليمية، على احتكاك دائم ومباشر بالمواطنين، كان لزاما أن تشمل عملية العصرية والتحديث هذه الوحدات الإدارية، وذلك بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، بغية التغيير واقع الجمود والبيروقراطية، والحد من انحرافات سلوك الأفراد داخل الإدارات العمومية والتي تخرج عن قواعد العمل وتستهدف مصالح مغايرة للإدارة¹.

إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية، لا بد وأن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلي والأبعاد الوظيفية التي تربطه بالمجتمع الكبير، فضلا عن وضوح دور الحكومة، وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.

¹ - حاحة عبد العالي ومناصر شهرزاد، البلديات الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد الأول، 2019، ص 46.

المبحث الأول: الإصلاحات الكفيلة لترقية التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطور المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية، وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية، حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات على مستوى تنظيم الجماعات المحلية، وتعزيز دورها في البرامج التنموية على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وهذا من أجل النهوض بالتنمية المحلية على مستوى جميع الأقاليم الوطنية، وتحقيق أبعادها المتوازنة والمستدامة.

المطلب الأول: الإصلاحات الاجتماعية

إن تحقيق الأهداف التنموية بالمجتمع المحلي عادة ما يصطدم بعدد المعوقات على مستويات متعددة، اقتصادية، إدارية، سياسية، ثقافية واجتماعية، فالواقع الاجتماعي في الجزائر ينبأ بوجود أزمات يعيشها المجتمع، خصوصا ما تعلق بمسائل البطالة، السكن والصحة¹. على هذا الأساس، يستدعي الأمر إيجاد آليات وسبل تجاوز هذه المعضلات بخلق بيئة مناسبة سيما على المستوى الاجتماعي؛ أين ينصب الاهتمام على تنمية الروابط والعلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع المحلي، والعمل على ترقية مستوى الخدمات وتلبية حاجاتهم المختلفة وغرس روح الانتماء لديهم بوعي ايجابي للإسهام والمشاركة في الفعل التنموي المحلي والوطني.

إن الجهود التي بذلتها الدولة خلال السنوات الأخيرة في مجال تلبية الطلب الاجتماعي، وتحسين ظروف معيشة المواطن، كانت معتبرة. وكانت مسألة الشباب في صلب المناقشات التي دارت على امتداد تلك الجهود، حيث كان المسعى هو إحلال الشباب

¹ مقورة مفيدة، " السياسات الاجتماعية المنتهجة في الجزائر ودورها في حل الأزمات الاجتماعية: دراسة في أزمتي البطالة والسكن"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية. المجلد 6، العدد 3، 2018، ص 8.

من جديد المكانة التي تؤول لها حقا وقانونا في المجتمع، وإحداث وسائل كافية لإدماجهم، لا سيما في مجالاتها المفضلة مثل الرياضة والإبداع الثقافي والابتكار التقني والعلمي¹.

الفرع الأول: السياسة الصحية في الجزائر

شهد النظام الصحي في الجزائر تطورات غير منتظمة نتيجة التحولات الديموغرافية والوبائية والضغط المفروض على السلطات العامة في صورة مطالب اجتماعية، حيث كان النظام الصحي يخضع للموارد المالية المتاحة أكثر مما يخضع لسياسة صحية حقيقية، وقد دفع بالحكومة الجزائرية الظفر بالمزيد من الحقوق، يفرض تغييرات هيكلية في السياسة الصحية لجعلها قادرة على مواجهة مختلف التحديات الصحية.

الجدول (02): تطور نفقات الصحة العمومية في الجزائر (2014-2017)²

السنوات				/
2017	2016	2015	2014	
389.073.747.000 دج	379.407.269.000 دج	365.946.753.000 دج	381.972.062.000 دج	النفقات العمومية للصحة

من خلال الاعتماد على قوانين المالية في الجزائر للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017)، نلاحظ زيادة وتيرة نمو النفقات في قطاع الصحة بنسب متفاوتة، حيث شهدت سنة

¹ - الديمقراطية التشاركية في الجزائر، تقرير المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، وزارة الاتصال، الجزائر، 2017.

2 - من إعداد الباحثة.

2017 زيادة في النفقات مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب الاحتياجات والطلبات المتزايدة في القطاع الصحي، إذ بلغ مبلغ النفقات حوالي: 389.073.747.000 دج.

الجدول (03): تطور نفقات المنشآت الصحية القاعدية في الجزائر (2014-2018)¹

السنوات					/
2018	2017	2016	2015	2014	
206	205	200	200	196	مؤسسة عمومية استشفائية
09	09	09	09	05	مؤسسة استشفائية
15	15	15	15	14	مراكز استشفائية جامعية
79	77	75	75	71	مؤسسات استشفائية متخصصة
135	127	123	114	97	مراكز الولادة
273	273	273	271	271	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية
1715	1695	1684	1659	1637	عيادات متعدد الخدمات
677	653	630	627	622	مركز طبي اجتماعي
11562	11385	11140	10865	10700	للصيدليات

من خلال الاعتماد على قوانين المالية في الجزائر للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017)، نلاحظ زيادة وتيرة نمو النفقات في قطاع الصحة بنسب متفاوتة، رغم تقليص النفقات بسبب تراجع أسعار النفط في تلك السنوات؛ إذ نلاحظ بالنسبة للمنشآت القاعدية زيادة في المؤسسات الاستشفائية.

1- نشرات الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر) لسنة (2015-2016-2017-2018)، رقم 45-46-47، ص ص 12-26.

الجدول (04): تطور عدد مستخدمي الصحة العمومية في الجزائر (2014-2018)¹

السنوات					/
2018	2017	2016	2015	2014	
109589	105438	100572	98551	93322	المستخدمين الطبيين
81751	78838	74937	73431	69076	الأطباء العامين
15008	14263	13747	13645	13168	جراحي الأسنان
12890	12337	11888	11475	11078	الصيدلة

من خلال الاعتماد على قوانين المالية في الجزائر للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017)، نلاحظ زيادة وتيرة نمو النفقات بسبب زيادة في عدد العنصر البشري من مستخدمي طبيين وأطباء عامين، جراحي أسنان وصيدلة.

الفرع الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر

بمجرد انخفاض أسعار البترول تظهر المشاكل الاجتماعية، وتطفو إلى السطح، مثل ضعف القدرة الشرائية للمواطن، ارتفاع أسعار المواد الأولية، وأزمة البطالة، ناهيك عن أزمة السكن جراء الانفجار السكاني مصحوبة بضعف الخدمات الصحية وضعف التعليم.

أصبحت سياسة التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والتنظيمية والهيكلية. الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية، والبرامج والمخططات العملية يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل، ومحاربة البطالة المعتمد من قبل الحكومة في شهر أفريل

1- نشرات الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر): لسنة (2015-2016-2017-2018)، رقم 45-46-47، ص 25.

من السنة الماضية، والتي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي¹:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل. وبالتالي، رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل. وبالتالي، المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة لإيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، في موقع العمل وفي الوسط المهني.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى.
- تنمية روح المقابلة لاسيما لدى الشباب.
- دعم الاستثمار الخلاق لمناصب العمل، وترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف.
- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل، ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات، والإحصائيات، وبنوك المعطيات، ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات، والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

¹-C.T.E Abbes Laghrour Khenchela, date : 05-09-2021, site : <http://tele-ens.univ-khenchela.dz/moodle/course/info.php?id=2197>.

مع ارتفاع معدلات البطالة خصوصا في أوساط الشباب من خريجي الجامعات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، كان لزاما على الدولة، أن تتدخل لإيجاد مخرجا، تساهم في التقليل من نسبة البطالة عن طريق إنشاء هيئات تدعم التشغيل، ويمكن رصدها كما يلي¹:

الجدول (05): أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة للقضاء على البطالة

<ul style="list-style-type: none"> - صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ) - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) - وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) 	<p>أجهزة الإدماج المهني للشباب</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) - عقود ما قبل التشغيل (CPE) - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) - الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) - تجربة صندوق الزكاة. 	<p>الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛</p>

الفرع الثالث: السياسة السكنية في الجزائر

شكل موضوع أزمة السكن اهتمام المواطن، لما له تأثير على حياة الفرد من جهة، وكذا تأثيره على الدولة، وما يحققه من ثقة بينها وبينه من جهة أخرى، فقد عرف قطاع السكن ومن خلال السياسة السكنية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال وما سطرته من استراتيجيات، تضمنت هذه الأخيرة برامج تنموية مختلفة سايرت الظروف الاقتصادية

¹ حسين برياطي ونبيلة مسيليتي، إشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد الأول، 2018، ص 156.

والسياسة، والتي اتسمت بالتنوع في توجهاتها في ظل التوجه اللامركزي أو اقتصاد السوق. ففي السنوات الأخيرة، عرفت ولايات الوطن أزمة السكن بالرغم من التغيير في التوجه السياسي والاقتصادي الذي شهدته الدولة. ومع ذلك، لا تزال البرامج السكنية بمختلف الصيغ قائمة تعرف انتعاشا في الجانب المالي¹. وهذا من أجل شراء السلم الاجتماعي بطرائق مختلفة ومؤقتة.

عملت السلطة في ظل الفترة الممتدة من 2005-2014 على تحقيق قفزة نوعية في إطار سياستها السكنية الهادفة نحو تحقيق القضاء على أزمة السكن، وتحسين ظروف معيشة المواطن الجزائري. وهذا، قصد تجسيد مخططين يشملان -على التوالي- إنجاز مليون سكن للخماسي الأول، ومليونين وحدة سكنية للخماسي الثاني، مع توفير مناخ تشريعي ملائم يسمح بتحقيق ما تم تسطريه. وهذا، تحت غطاء مجموعة أهداف أخرى تسمح بتوجيه سياسية سكنية ناجعة وكفيلة تمكن من الوصول إلى توفير سكن لكل مواطن بمعايير دولية، وكذا بمساهمة مالية مشتركة بين الدولة وطالب السكن مع تحقيق توازن حضري ريفي يتلاءم مع السياسات التنموية الأخرى².

من بين أهم المخططات التي وضعتها الحكومة في مجال القضاء على أزمة السكن:

أ. محتوى سياسة السكن في برنامج (2005-2009): يتضمن هذا البرنامج بناء مليون وحدة سكنية، ويتم توزيعها كما يلي:

- بالنسبة لولايات الجنوب: 62000 وحدة
- بالنسبة لولايات الهضاب العليا: 98000 وحدة
- بالنسبة لامتصاص السكنات الهشة: 194000 وحدة

1- خوجة أسامة، "إصلاح السياسة العامة السكنية، كآلية لإدارة أزمة السكن في الجزائر للفترة (2005-

2014)", مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد الأول، 2020، ص 164.

2 - المرجع نفسه، ص 173.

- نسبة البرامج المختلفة الأخرى: 69000 وحدة

لقد ارتبط نجاح المخطط الخماسي (2005-2009) بنجاح مليون سكن، إضافة إلى إنجازات أخرى تحققت في ميادين شتى ارتبطت بالمشاريع المهيكلة على غرار الأشغال العمومية، النقل، الموارد المائية، والمؤسسات الصغيرة والكبيرة.

الجدول (06): السياسة السكنية في الفترة (2005-2009)¹

المعدل/ النسبة	عدد الوحدات السكنية	البرامج السكنية
23.14%	239.412	السكنات الاجتماعية
23.52%	243.351	السكنات التساهمية
12.48%	129.115	سكنات البيع بالإيجار
3.67%	038.068	السكنات الترقية
37.17%	384.620	السكنات الريفية

ب. محتوى سياسة السكن في برنامج (2010-2014): جاء المخطط الخماسي 2010-2014 بإجراءات تحفيزية لتشجيع الترقية العقارية من خلال التدابير التحفيزية، ومنها الاستفادة من قروض السكن بنسبة منخفضة من 3% إلى 1%، وإن شدد البرنامج على مواصلة السكن الحضري الإيجاري الموجه لذوي المداخل الضعيفة، ويشجع الترقية العقارية في شكل بيع بالإيجار والتساهمي، كما يؤكد هذا البرنامج على ضرورة الزيادة في إنجاز السكنات الريفية على اعتبار أهميتها في مرافقة التنمية الريفية، وفي إنجاز الإستراتيجية الوطنية لتنمية الهضاب العليا والجنوب.

¹ - خوجة أسامة، المرجع السابق، ص 174.

وقد قامت الدولة الجزائرية في إحداث صيغ تتوافق والمعايير الدولية؛ أي ذات نوعية جيدة، وتحديث البيئة القانونية المنظمة للسكن والعمران وملكية العقار، إضافة إلى إنشاء شراكة داخلية وخارجية لتحقيقها¹.

الجدول (07): صيغ السكن في الفترة (2010-2014)²

المعدل / النسبة	عدد الوحدات السكنية	البرامج السكنية
25%	500.000	السكن العمومي بالإيجار
15%	300.000	السكن الموجه لامتصاص السكن الهش
35%	700.000	السكن الريفي
25%	500.000	السكن الترقوي
37.17%	384.620	السكنات الريفية

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والمالية

تتبع سياسة اللامركزية في التكفل على المستوى المحلي بوظائف اقتصادية جديدة في إطار مالي ومحاسبي مجدد، وقد وضعت الدولة في مجال تسيير الشؤون المحلية العديد من البرامج الاقتصادية التي تساهم في تمكين الشباب من ممارسة المسؤولية من خلال الاضطلاع بواجباتهم المدنية واحترام حقوقهم الدستورية. ويمكن ذكر تلك البرامج كما يلي:

الفرع الأول: البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ومن أهم هذه البرامج³:

1 - خوجة أسامة، المرجع السابق، ص 176-177.

2 - المرجع نفسه، ص 178.

3- عبد الحكيم ببيصار ونور الدين بلقيل، استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في ظل الإصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، 2019، ص 13.

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر، وتوفير مناصب الشغل، وتحقيق التوازن الجهوي، وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، وسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجل نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة، والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى .

لقد تم إعداد هذا البرنامج، وشرع في تنفيذه العام 2001، من أجل تغطية الفترة 2001-2004. ويهدف إلى إعادة إنعاش وتحريك الاستثمار العمومي، وإعطائه دفعة أولى قوية من خلال غلافه المالي البالغ 525 مليار دج، منها 114 موجهة للتنمية المحلية في صورة برامج قطاعية غير ممركرة ومخططات بلدية للتنمية، حيث ركز على دفع وتحريك ودعم التنمية المحلية وبيئة الإقليم، وتحقيق التوازن الجهوي.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) : يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة، وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد، لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية.

وقدر الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بـ: 9000 مليار دج، منها 1981 مليار دج مخصصة للولايات والبلديات في شكل برامج قطاعية غير ممركرة ومخططات بلدية للتنمية، بما يعادل 22 % من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج.

ج. برنامج الاستدراك: تقوده وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرر في لقاء الولاية مع الحكومة المنعقد في شهر جوان 2006، ويتوفر على غلاف مالي قدره 60 مليار دج، نو

بعد جوارى يهدف إلى معالجة بعض الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الحاجات الأكثر إلحاحا والتي لم يتم التكفل بها من خلال البرامج التنموية السابقة والحالية¹.

د. البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014): يعتبر هذا البرنامج امتدادا للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، في جميع المجالات التنموية، في حين يركز بشكل أكبر على قطاع السكن الذي سجل مراجعة لكيفية الإعانات الخاصة بالحصول على الملكية، فيما ضم البرنامج السكني الجديد مليون و200 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع في قطاع الطرقات والنقل، المياه، الصحة والشغل ومنشآت قاعدية أخرى ذات علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشة المواطنين.

إن سعي البرنامج على مواصلة إنجاز السكن الحضري الإيجاري الموجه لذوي المداخل الضعيفة، وتشجيع الترقية العقارية في شكل بيع بالإيجار والتساهمي، فإن البرنامج يؤكد ضرورة الزيادة في إنجاز السكنات الريفية، على اعتبار أهميته في مرافقة التنمية الريفية، وكذا الإستراتيجية الوطنية لتنمية الهضاب العليا وجنوب البلاد.

هـ. البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019): هو برنامج استثمار جديد يمتد على خمس سنوات بقيمة 21.000 مليار دج، أي ما يعادل 262.5 مليار دولار موجهة لتطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع. ويندرج في إطار مواصلة برامج التنمية والاستثمارات السابقة، وأدمج خلال تحضيره المشاورات الوطنية والمحلية اللازمة، لاستخلاص الدروس من تجارب الماضي، وبغرض تحسين تأثيره على التنمية المحلية والتنمية البشرية، وأيضا على تنمية اقتصاد منتج وتنافسي في جميع القطاعات.

و. برنامج تنمية مناطق الجنوب: ارتبط أمر التنمية لمناطق الجنوب ارتباطا وثيقا باحترام الأنظمة البيئية السهلية في الواحات، والصحاري التي تميز هذه المناطق، والحفاظ على مواردها النادرة، وفي ضوء مختلف مخططات التنمية والبرامج الخاصة، استفادت مناطق

¹ - عبد الحكيم بيسار ونور الدين بلقيل، المرجع السابق، ص 13.

الجنوب مثلما استفادت المناطق الأخرى من البلاد من مجهود استثماري معتبر، حيث أنشئ صندوق خاص لتنمية مناطق الجنوب، يدل على إرادة الدولة لانتهاج سياسة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم، وهو صندوق وطني جاء خصيصاً لتنمية مناطق الجنوب، وترقيتها، ورفع معدلات التنمية المحلية لأي الجهة من الوطن لإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد¹.

الفرع الثاني: البرامج المدعمة للإصلاحات المالية (الجبائية)

تعد الوسائل المالية عاملاً أساسياً في التنمية المحلية؛ إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها، والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها قصد توفير الخدمات للمواطنين، يقتضي أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، حيث كلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات من ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه.

تجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص الموارد المالية المحلية، هناك ما يسمى بالموارد المالية المحلية الذاتية، والموارد المالية الخارجية، فالأولى (الموارد المالية الذاتية)، هي مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية التي تختلف في تنوعها من بلد لآخر، بحكم الإمكانيات المالية والنظام الاقتصادي المتبع.

أما الثانية (الموارد المالية الخارجية)، فتتمثل في القروض والإعانات، والتبرعات والهبات، وما يقدمه الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتلجأ الجماعات المحلية للإيرادات الخارجية عندما لا تستطيع تغطية كافة حاجات سكانها بمواردها الذاتية؛ لأن

¹ - عبد الحكيم ببيصار ونور الدين بلقيل، المرجع السابق، ص 13.

حصيلة الضرائب والرسوم، وإيرادات الأملاك العامة، لا تكفي لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات اللازمة للسكان.¹

إن أهم مشكل تعاني منه الجماعات المحلية بالجزائر هو عدم قدرتها على تحديد وعائها الضريبي بمفردها، وفي استقلالية تامة عن الدولة فليس من حقها خلق ضرائب جديدة، ولا حتى نسب وحجم الاستقادة منها، إنما هي عملية تدخل في صلاحيات الدولة، وفقا للنصوص القانونية المنظمة للجباية العمومية. لذلك، فهي لا تحصل إلا على الأموال الضريبية الممنوحة لها بنص قانوني من السلطة المركزية.

الجماعات المحلية أيضا، تعاني الكثير من الصعوبات الإدارية والهيكلية والبشرية والمالية، خصوصا الأقاليم النائية والجبلية والمعزولة أو ما يعرف بمناطق الظل التي تنعدم فيها النشاطات الاقتصادية. وبالتالي، لا تصرف حصيلتها المالية والجبائية، وعادة ما يجعلها تكتفي بالإعانات المالية التي تمنحها الدولة.

إن الوضعية التي آلت إليها مختلف البلديات فرضت على الحكومة ضرورة إعادة النظر في كل الأطر المنظمة للجماعات المحلية، وجعلها في مستوى التحديات التي تفرض عليها تقديم خدمة عمومية للسكان المحليين، وتلبية حاجياتهم اليومية. وبالتالي، التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية، وهذا، بعدما تحقق تقديم الخدمات العمومية بصفة منتظمة للمواطنين، وتوفير الموارد المالية لإعداد ميزانيات الجماعات المحلية لتنفيذ برامجها على أكمل وجه.²

1- سي فضيل الحاج وبن عطة محمد، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة. المجلد 8، العدد 1، 2017، ص 166.

2 - Amir Benyache and Sebbache Lynda, Reform of the local community system in Algeria: opportunities and constraints (2011-2018), Route Educational & Social Science Journal, Volume 6(4), March 2019, p 355.

من هذا المنطلق، واعتبارا للعجز الذي تعاني منه الجماعات المحلية، كان لا بد من التفكير بجدية في مباشرة إصلاح حقيقي على مستوى المالية العمومية المحلية، يكون مبني على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها الضريبي، إعادة النظر في الحصة المالية لتلك الجماعات، وإنشاء مؤسسة بنكية خاصة بالتنمية المحلية¹.

تطبيقا لأحكام قانون المالية لسنة 2011، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عمليات عصرنه التسيير المالي للجماعات المحلية، لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 21 أوت 2012، المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية.

وبما أن المصادر المحلية تعتبر من المصادر الرئيسية والأساسية في التمويل سواء وطنياً أو محلياً، وهي تعبر عن قدرة الاقتصاد على توفير رؤوس الأموال اللازمة لمباشرة المشروعات الاستثمارية بقدرات خاصة دون اللجوء إلى الغير. كان لا بد القيام بالإصلاحات المالية التالية:²

- تجديد الجباية المالية من خلال إشراك البلديات في الجباية المحلية عن طريق إشراك الجماعة المحلية بتحديد وعائها ونسبها، وكيفية تغطيتها، وهذا بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة.

- إصلاح مداخيل الأملاك عن طريق استثمار، واستعمال ما تتوفر عليه الجماعات المحلية من أملاك عقارية ومنقولة.

1 - عبد الحكيم بيسار ونور الدين بقليل، المرجع السابق، ص 9.

2- زكية آكلي، "التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد الأول، العدد الأول، ص 108-109.

- إعادة تأهيل البلديات عن طريق تشخيص واقعها، وتحسين وضعها، وقدرتها في التسيير، والتحكم الحسن في مشاكلها (عقود النجاعة).

- تجديد الاقتراض المصرفي عن طريق طلب قروض بنكية من طرف البلديات حسب قدراتها المالية شريطة أن تكون القروض طويلة المدى، وتتشكل ضماناتها من موارد دائمة، وبذلك يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجديد الادخار المحلي، وتسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية.

أيضا، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتنظيم أيام دراسية حول الميزانية الجديدة للبلديات لفائدة الإطارات المحلية (المفتشين العامين للولايات، مديري الإدارة المحلية، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين للدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الأمناء العامين للبلديات، أمناء خزينة البلديات ومابين البلديات والمراقبين الماليين للبلديات)، وهذا بمشاركة ممثلين عن مجلس المحاسبة ووزارة المالية¹.

وبهدف البحث أيضاً عن حلول للمشاكل المالية التي تعاني منها الجماعات الإقليمية في الجزائر، خصوصا العجز المالي الذي ساهم في إحداث أزمة التنمية على المستويين المحلي والوطني، الأمر الذي دفع بالسلطة المركزية إلى التدخل عن طريق وضع عدة صيغ، وآليات من أجل مراعاة ذلك المشكل خصوصا في ظل الرغبات الملحة من المواطن الجزائري، وسعيه إلى ضرورة إحداث تنمية على المستوى المحلي من أجل القضاء على التفاوت بين البلديات والولايات وتحقيق حياه كريمة ومعيشة أفضل.

إن القضاء على هذا التفاوت بين الجماعات الإقليمية تتدخل الدولة بتقديم إعانات عبر آليتين، وهما، التضامن والضمان بين الجماعات المحلية لتسيير في شكل صندوق، سميت هذه الصيغة بصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية².

¹ - عبد الحكيم بيسار ونور الدين بلقيل، المرجع السابق، ص 17.

² - رملي مخلوف وبغاوي ملوكة، المرجع سابق.

فمن أجل تغطية العجز المالي للجماعات الإقليمية، وتقادي الفوارق في مجال التنمية المحلية بينها، أقر المشرع آلية، تتمثل في التضامن المالي بين البلديات والولايات؛ وذلك بإنشاء صناديق الضمان والتضامن، طبقا لما نصت عليه أحكام المادة 211 من القانون رقم (10-11) المتعلق بالبلدية، والمادة 176 من القانون رقم (07-12) المتعلق بالولاية، فالصندوق يعد بمثابة آلية أخرى للتمويل المركزي بأسلوب غير مباشر¹.

يعتبر صندوق التضامن والضمان الذي حل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 143/73 المؤرخ في 1973/08/09 وعجزه عن تحقيق التنمية على المستوى المحلي، الآلية التي سطرته الحكومة الجزائرية للجماعات الإقليمية من أجل دعم وتحفيز التنمية المحلية في الجزائر، فمن خلال هذه الآلية يمكن تحقيق نوع من التوازن في موازنات البلديات والولايات قصد مواجهة صعوبات تنفيذ وإدارة مواردها المالية، كما أنه أحد أشكال تمويل برامج التنمية ويهدف إلى القضاء على الفوارق المختلفة التي تؤثر على تعزيز التنمية المستدامة.

لقد أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بغية النهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من خلال تجسيد التضامن والتعاون ما بين بلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بينهما².

يعد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (مقره الجزائر العاصمة) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت

1- قادري نسيم، المرجع السابق، ص 548.

2- يامة ابراهيم، النظام القانوني لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 4، العدد الأول، 2016، ص 606.

وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، حيث يعد وزير الداخلية والجماعات المحلية لآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.¹

يتولى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014²، مهمة إحداث توازن في تنفيذ الميزانية المحلية. فمن أجل إنعاش التنمية على المستوى المحلي، وتجسيد التضامن والتعاون، وتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية ما بين بلديات وولايات الوطن تدعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بمصادر تمويل متعددة وهيكل إدارية متنوعة، من شأنها أن تساهم في إنعاش التنمية المحلية على المستوى المحلي. يدير هذا الصندوق مدير عام ومجلس توجيه، ولجنة تقنية، بالإضافة إلى أقسام إدارية تشرف على القيام بأعماله.

يكلف الصندوق في إطار مهامه، بدفع المخصصات الآتية لفائدة الجماعات الإقليمية من صندوق التضامن للجماعات المحلية وهذا ب:³

- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية؛
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإلزامية ذات الأولوية؛

1- يامة ابراهيم، المرجع السابق، ص 606.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، (الجريدة الرسمية. العدد 19، 02 أفريل 2014).

3- قرومي حميد وخومية فتحة، دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الوطني "سبل تنويع الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية"، يومي 25-26 نوفمبر 2018، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص 04.

- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها أن تجابه أحداث كوارث و/أو طوارئ وكذا تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة؛
 - تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات؛
 - الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية؛
 - منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي؛
 - المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم؛
- إن التمويل الذي يقدمه الصندوق للجماعات المحلية في مجال دعم ميزانية التسيير أو

التجهيز يتخذ عدة صيغ، منها:¹

- 1- التمويل المخصص في مجال التسيير بنسبة 60% إلى قسم التسيير لميزانيات البلديات والولايات، وتضم منح معادلة التوزيع بالتساوي التي تغطي النفقات الإلزامية للجماعات الإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو الديمغرافي بالمناطق²، فضلا على تخصيص إجمالي التسيير أيضا للخدمة العمومية ومختلف الإعانات والاعتمادات (إعانات استثنائية،

¹ - قرومي حميد وخوميجة فتيحة، المرجع السابق، ص 08.

² - قدم الصندوق سنة 2017 منحة معادلة التوزيع بالتساوي لجماعات الإقليمية بمقدار 83.66 مليار دينار، حيث وزعت على 1442 بلدية بتكلفة 73.66 مليار (94%) من العدد الإجمالي للبلديات، وخصص غلاف 10 مليار دينار لفائدة 34 ولاية (71%) من العدد الإجمالي للولايات. كما استفادة جميع الولايات من تخصيص الخدمة العمومية بمبلغ قدره 6 مليار دينار لتغطية نفقات صيانة وكراء حافلات النقل المدرسي على مستوى البلديات. هذا وعرفت 281 بلدية تغطية نفقاتها الإلزامية بقيمة 84 مليار دينار وكان ذلك سنتي (2016-2017). أنظر: قرومي حميد وخوميجة فتيحة، المرجع نفسه، ص08.

إعانات التكوين والدراسات والبحوث، اعتمادات الزيادة في أجور الموظفين، اعتمادات صيانة المدارس وتغطية المطاعم المدرسية،...إخ).

2- التمويل المخصص في مجال التجهيز بنسبة 40%، والمتعلق بإنجاز برامج التجهيز والاستثمار في بعض المناطق الواجب ترقيتها.

على العموم، من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع المحلي، ويساعد على دعم الإنتاج والدخل الوطني، ينبغي على الدولة الجزائرية تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية عن طريق الاحتفاظ بموارد الدولة، بما في ذلك الأراضي، وتعزيز قدرات تحصيل الضرائب؛ وتنفيذ سياسات ضريبية أكثر عدل وشفافية وتصاعدية، ومكافحة الفساد، ومطالبة القطاع الخاص بدفع نصيبه العادل، مع إنهاء التدفقات المالية غير المشروعة التي توجه الموارد إلى خارج البلدان¹.

المطلب الثالث: الإصلاحات الإدارية

إن مختلف المعوقات التي تعرفها الإدارة الجزائرية مثل، تعقد الإجراءات وتقشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، سببه يعود بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية.

1- طالم علي وفيلالي بومدين، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية. مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 06، جوان 2016، ص 98.

وعليه، عكفت الحكومة الجزائرية على إعادة هيكلة المنظومة الإدارية بما يتماشى مع الإدارة الحديثة المؤهلة لتسير عملية التنمية المحلية، وخصوصية المجتمع المحلي من خلال التركيز أكثر على وظائف إدارة الموارد البشرية، التي تعتبر المحرك الرئيسي لمؤسسات الدولة ككل، وتكييفها مع طبيعة وظروف المجتمعات المحلية. وقد اتخذت عدة استراتيجيات كإصلاح الجماعات المحلية، وعصرنة الهياكل التمويلية للجماعات المحلية، ومحاربة جميع أشكال الفساد.

في هذا الصدد، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات على مستوى تنظيم الجماعات المحلية وإدارتها، وتعزيز دورها في البرامج التنموية، وهذا من أجل النهوض بالتنمية المحلية على مستوى جميع الأقاليم الوطنية، وتحقيق أبعادها المتوازنة والمستدامة. ومن بين أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في إطار تفعيل التنمية المحلية، تكمن في تفعيل دور أجهزتها الرئيسية والقاعدية المتمثلة في الجماعات المحلية، وكذا تطبيق الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول: تفعيل الدور الجديد للجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية أهم صورة، وأبرز مظهر لتحقيق التنمية المحلية، ولتطبيق سياسة اللامركزية وأحد آلياتها الرئيسية، باعتبارها ضرورة لكيان الدولة واستقرارها واستمرارها وفعاليتها وحضورها الدائم والقريب من المواطن، ووسيلة تدخلها المباشر وغير المباشر السريع وفي الوقت المناسب وبالأسلوب الملائم من أجل التحكم في شؤون المجتمع وتسييرها، وتلبية الاحتياجات ووضع الخطط الواقعية، نتيجة امتلاكها للمعطيات والبيانات الحقيقية والدقيقة بسبب تعاملها اليومي مع المواطن ومعايشة مشكلاته الحقيقية¹.

بصدور قانون البلدية الأخير سنة 2011 بدأت نية التطوير والإصلاح في هذا القطاع تتجسد، ولا يمكن الجزم بجاهزية وقدرة القانون على تحقيق التنمية المحلية وترقية العمل

1- عبد الحكيم ببيصار ونور الدين بلقليل، المرجع السابق، ص 2.

التشاركي المحلي، وشفافية التسيير وبعث مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي، وجعل المنتخب المحلي هو مخطط التنمية ومبتكر الموارد المالية المحلية، دون تتبع المراسيم والأنظمة الصادرة بعده، فالقانون في حد ذاته هو قاعدة الإصلاح والعصرنة لنظام الإدارة المحلية في الجزائر¹.

ففي ظل الإصلاحات الجديدة التي بدأت سنة 2011، ومست البلديات بداية بصدور قانون البلدية الجديد²، والقانون الأساسي لموظفي الجماعات المحلية، وكذا المرسوم المتضمن للأحكام الخاصة المطبقة على الأمين الهام للبلدية، وبقية النصوص الأخرى ذات العلاقة بهذا الموضوع، تم فهم الغاية من الإصلاحات، ومدى تحقيقه للاستقلالية للجماعات المحلية وتفعيل الديمقراطية التشاركية حسب ما نص عليه الدستور في تعديل 2016. إن قانون البلدية الجديد يمنح مسؤوليات وصلاحيات أكبر للجماعات المحلية والإدارات والمواطنين والمنتخبين³، إذ للجماعات المحلية الدور المركزي والمحوري في عملية تنمية الإقليم، بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل، وقد استفادت هذه الجماعات من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لأجل تجسيد برامج التنمية المحلية على أرض الواقع.

اعتبرت الولاية الجماعة الإقليمية للدولة، لها اختصاصات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية البيئة، وكذا والتنمية المحلية ومساعدة البلديات، حماية وترقية

¹ - مختار رابحي، مساهمات الدولة ومسؤولية التنمية المحلية، نشر في 24 يناير 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.elhiwardz.com/contributions/73764>، تاريخ الدخول: 20-08-2021.

² - قانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011.

³ - الديمقراطية التشاركية في الجزائر، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، المرجع السابق.

وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، كما تضمنت صلاحيات المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في مجال التنمية المحلية، منها: التنمية الاقتصادية، الفلاحة والري، الهياكل القاعدية الاقتصادية، تجهيزات التربية والتكوين المهني، النشاط الاقتصادي والثقافي، السكن¹.

كما نصت المادة 77 من قانون الولاية على مجالات التي يداول فيها المجلس الشعبي الولائي وهي²: الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، السياحة، الإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين، الشباب والرياضة والتشغيل، السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية، الفلاحة والري والغابات، التجارة والأسعار والنقل، الهياكل القاعدية والاقتصادية، التضامن ما بين البلديات المحتاجة، التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي، حماية البيئة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ترقية المؤهلات النوعية المحلية.

أما البلدية، فهي نقطة التنمية المحلية والاجتماعية والثقافية. وتعمل على إشباع حاجيات المواطنين، وتحسين شروط معيشتهم. فحسب القانون 11-10 المتعلق بالبلدية³، فإنها تعد مكاناً لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، إذ تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه⁴.

1- سي فضيل الحاج وبن عطة محمد، المرجع السابق، ص 167.

2- قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية.
3- المادتين 3 و4 من القانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية.

4- عبد الحكيم ببيصار ونور الدين بلقليل، المرجع السابق، ص 7.

إن، تكلف الولاية بصفقتها الدائرة الإدارية بالأعمال غير الممركزة للدولة، وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة بين مستوياتها المركزية والإقليمية. أما البلدية، فهي تساهم مع الدولة -بصفة خاصة- في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه.

إن التطور الذي عرفته الجماعات المحلية، من حيث دورها في حياة المواطن خلال التسعينيات، ومطالب هذا الأخير المتزايدة والمستمرة، يحتم على المهتمين بموضوع التنمية المحلية، ضرورة إعادة تحديد اختصاصات كلا من الدولة والجماعات المحلية، من باب وجود مطالب واحتياجات محلية، تستدعي كثيرا من الأحيان آنية الإجابة عليها.

في هذا الإطار، قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بمجموعة من الإصلاحات في تنظيم دور ومهام الجماعات المحلية التي من شأنها تفعيل استراتيجيات التنمية المحلية، وتحقيق أبعادها المتوازنة والمستديمة، وهذا من خلال توسيع مجالات تدخل الجماعات المحلية، وإعادة تنظيم قانوني البلدية والولاية، ودعم التمويل لها، وإصلاح المالية والجباية المحليتين وترقية المقاربة التشاركية¹.

تظل الجماعات المحلية الأساس في تنفيذ وتحقيق استراتيجيات التنمية المحلية، وأبعادها المتوازنة والمستديمة بالجزائر، لهذا كان لزاما حتى تضطلع هذه الجماعات بدورها التنموي على المستوى الإقليمي والمحلي القيام بمجموعة من الإصلاحات القانونية والتشريعية، التي من شأنها تحقيق دورها في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

إن أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في سبيل تفعيل التنمية المحلية من طرف الجماعات المحلية، هو تعديل قانوني البلدية والولاية، وتوسيع مجالات تدخلها ومواردها

1 - عبد الحكيم ببيصار ونور الدين بلقيل، المرجع السابق، ص 11.

المالية، ووضع برنامج لدعم الجماعات الإقليمية من خلال إصلاح الصندوق المشترك للجماعات الإقليمية، وإصلاح الجباية والمالية المحليتين، وترقية المقاربة التشاركية، وأخيرا، الإطلاق الرسمي لبرنامج تعزيز الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال"¹ الذي من شأنه أن يعزز ويتوافق مع أبعادها واستراتيجياتها المثلى².

أيضا لا ننسى أن اللامركزية المالية ضرورة أساسية لتوفير المجالس المحلية على ميزانيتها الخاصة. وعليه، ينبغي توفير إطار قانوني مناسب يعمل فيه المسؤولون التنفيذيون على رسم السياسة المحلية لمدة سنة، ثم تحديد العائدات المالية اللازمة لتنفيذها، ومنه تحديد من أين يتم الحصول على هذه الموارد المالية، وهذا عن طريق تحديد المصادر الذاتية والأخرى المتعلقة بهبات السلطة المركزية خاصة بالنسبة للبلديات الفقيرة؛ وفي إطار تحديد المصادر المالية الذاتية بإمكان المجالس المحلية أن تستغل كل إمكانياتها المادية

1- مشروع "دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية" المعروف اختصارا ببرنامج (Cap Del)، كمشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذا حكومة البلد، هو برنامج مبتكر للتنمية المستدامة والمندمجة، يسعى إلى ترقية مواطنة نشطة ومسؤولة، قادرة في إطار ديمقراطية محلية على الإسهام الأمتثل في تنمية الجماعات المحلية. كما يسعى وبإشراك الفاعلين في المجتمع إلى دعم وتحسين أنظمة تخطيط الاستراتيجي المحلي، وكذا تسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحوكمة الولائية وما فوق الولائية. فبغرض إعادة الاعتبار لفاعلي التنمية المحلية، يقوم مشروع كبداً بالتنمية الشراكة بين الفاعلين والمجالس المنتخبة والجمعيات الفعالة على الصعيد المحلي والولائي وتكوين للشباب قصد تكيفهم مع مثل هذه المشاريع في أطر جمعوية قصد إتاحة الفرص لممثلي المجتمع المدني، للمشاركة مع المجالس المنتخبة في تحديد رؤية مشتركة لمستقبل البلدية في شتى مجالات التنمية. أنظر: أمينة طواولة، "برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. المجلد 2، العدد الأول، 2018، ص 110.

2 - عبد الحكيم ببيصار ونور الدين بلقيل، المرجع السابق، ص 18.

وصلاحياتها الوظيفية في عملية تحصيل الموارد المالية، وهذا هو المفهوم العميق للامركزية المالية التي تفتقر إليه الجماعات المحلية الجزائرية اليوم¹.

وعليه، فالإصلاح الإداري للجماعات المحلية الجزائرية ضرورة تفرضها المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الوطني؛ فأمام تراجع عائدات النفط تتراجع بالضرورة الخدمات العمومية. وعليه، يتدهور المستوى المعيشي للمواطن الذي قد يشكل مصدر تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي. والحل الناجع، هو وضع حد للمشاكل الاجتماعية على مستوى الأقاليم الإدارية بما لا يجعلها تتشابك وتؤثر على أمن الدولة، ومن هنا، يأتي دور التنمية المحلية الذي يؤكد البحث أنه لن يتحقق في ظل ظروف التسيير الحالية للأجهزة المحلية، بل ينبغي تطوير آليات تعمل وفق الخصوصيات المختلفة للأقاليم والعمل على تنمية الميزات التفاضلية التي يتمتع بها كل إقليم، وهذا لن يكون إلا بتعميق اللامركزية².

من هذا المنطلق، وجب عصنة الهياكل التمويلية للجماعات المحلية، لاسيما النظر في المهام الموكلة لصندوق التضامن والضمان وإعادة إصلاحه إصلاحا كليا من مختلف الجوانب التنظيمية والهيكلية، مع إعادة النظر في القوانين المنظمة للجماعات الإقليمية (قانون البلدية وقانون الولاية)، كما ينبغي إنشاء فروع جهوية تابعة للصندوق، تكون على إطلاع تام على أحوال البلديات المالية واحتياجات المواطنين فيها، حيث تقوم بتمويل تلك البلديات والولايات وتكون لها حرية التصرف في الإعانات. على أن تتضمن تلك الفروع أعضاء من المنتخبين على المستوى المحلي تتوفر فيهم شروط الكفاءة العلمية والمهارات

1- فضيل ابراهيم مزارى، "إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 159.

2- المرجع نفسه، ص 159.

والخبرات الكافية، مع ضرورة وجود هيئة رقابية تابعة لتلك الفروع تتولى مهمة متابعة كل إجراءات الإعانات والدعم المقدمة من طرف تلك الفروع¹.

الفرع الثاني: تفعيل نظام الإدارة الإلكترونية

تعتبر عملية الإصلاح الإداري عملية تشاركية بين عناصر وقوى متعددة في المجتمع، فبذلك تكون عرضة للتأثيرات لعدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهي عملية تخضع لتقييم مستمر. وبطبيعة الحال، فإن أهداف هذه العملية تتأثر إلى حد بعيد بهذه العوامل. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن الإصلاح الإداري عملية قد تستغرق وقتا وتخطيطا، وهنا، تكمن أهمية وضع أهداف واقعية ضمن إطار زمني محدد بحيث تتواءم مع الخطط التنموية المحلية مع السياسة العامة وتكون قابلة للقياس والتقييم².

ومن أجل توفير فرصا حقيقية وثمانية لتحسين أداء الإدارة وخدماتها الموجهة للمواطنين، كان لا بد من إدماج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المرافق العمومية المحلية، حيث تسمح هذه التكنولوجيا بتوطيد العلاقة بين الإدارة والمواطن.

إن عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية أصبحت حتمية تفرضها التغيرات العالمية، فهي تعمل على تحسين جودة أداء العمل بالمنظمات، من خلال استخدامها الأساليب الإلكترونية الحديثة والتي تتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة، بالإضافة إلى قدرتها على تجاوزها لكل مشاكل الإدارة التقليدية. غير أن فكرة الوعي بمقتضيات التكنولوجيا وتفعيلها في الدول العربية، يواجه حاليا تحديات وعقبات سياسية، قانونية، اجتماعية وإدارية تحول دون تحقيق إدارة إلكترونية فعالة في الكثير من الدول العربية³.

¹ - رملي مخلوف وبغاوي ملوكة، المرجع السابق.

² - عمر ملاعب، "الإصلاح الإداري مدخلا لتصويب المسار التنموي: تجارب دولية"، مجلة دراسات تنموية. العدد 62، 2019، ص 17.

³ - رملي مخلوف، "الفلسفة الجديدة للإدارة الإلكترونية في العالم العربي: رؤية مستقبلية"، مجلة الندوة لدراسات القانون الدولي والعلاقات الدولية. العدد الأول، جويلية 2019، ص 54.

إن الإدارة الإلكترونية من الأساليب المعاصرة التي تسعى لتحويل المؤسسات إلى مؤسسات إلكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إنجاز جميع أعمالها ومعاملاتها الوظيفية ووظائفها الإدارية¹. فهي مدخل معاصر يحمل في فلسفته مفهوم الإدارة بلا أوراق، لأنه يعتمد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من حاسب آلي وشبكات الانترنت وفاكس وهاتف في العمليات الإدارية المختلفة، والتي تعتمد على رقابة وتخطيط وتنظيم ومتابعة لمجريات العمل الإداري وتحسين الخدمات الإدارية للمواطن.² التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس درباً من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ويمثل عامل الوقت أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات.³

لقد عرف البعض الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة، والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية، من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة.⁴

1- موسى عبد الناصر ومحمد قريشي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة"، مجلة الباحث. عدد 09، الجزائر، 2011، ص 88

2- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر: أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 5-6.

3- كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية فهي مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص 59.

4- غنية نزلي، "دور لإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات لمرافق العمومية المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 12، جانفي 2016، ص 178.

وتعرف الإدارة الإلكترونية على أنها الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في البناء التنظيمي، واستخدام التقنية الحديثة بما فيها شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة، وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمستخدمين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن هو تحول الإدارة من إدارة عادية إلى إدارة إلكترونية¹.

إذن، يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي عملية استخدام المؤسسات الإدارية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، فهي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف².

إن من خصائص وسمات الإدارة الإلكترونية الناجحة هو الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون الوسط الأساسي للعمل داخل المؤسسات والإدارات، إذ أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالنسبة للمؤسسة، هي تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات، والتي تساعد الإدارة على استخدام المعلومات المدعمة لاحتياجاتها في اتخاذ القرارات، وللقيام بمختلف العمليات التشغيلية في المؤسسة، وذلك عن طريق تحويل، تخزين ومعالجة كل أنواع المعلومات (نصوص، صور، صوت،...) في شكل معطيات رقمية موحدة، وبثها بسرعة الضوء في كل أنحاء العالم باستخدام الشبكة العالمية إنترنت، كما

1- محمود صبري خميس أبو حبيب، الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتطبيق: الفوائد والسلبيات، مداخلة أقيمت في إطار ملتقى تكنولوجيا المعلومات الموسوم بـ: "نحو مجتمع معلوماتي"، المنظم من طرف كلية تكنولوجيا المعلومات، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، أبريل 2009، ص 07.

2- المرجع نفسه، ص 07.

يمكنها ترجمة المعلومات المستقبلية، وتحويلها إلى الشكل المرغوب فيه، فضلا عن تغيير طرق الاتصال داخل الإدارات¹.

شكل تطوير الإدارة الإلكترونية محور أساسي لاستراتيجيات الدول العربية، والذي يشمل التسريع باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في الإدارات العمومية، وذلك من خلال إدخال هذه التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز استعمالها على مستوى الإدارة العمومية، يؤدي تطبيق هذا المحور إلى حصول تغيير جذري لأنماط التنظيم، وعمل الإدارة العامة وحملها على تبسيط نمط سيرها، وخدمة المواطن بطريقة أكثر ملائمة، لاسيما من خلال إدراج مختلف خدماتها عبر الانترنت. يترجم هذا المحور الاستراتيجي أيضا إرادة سياسية واضحة لتطوير العديد من الخدمات الإلكترونية في الإدارات العامة في صالح المواطنين والمؤسسات.

ويمكن ذكر أهم التقنيات المستخدمة في مجال الإدارة الإلكترونية:²

1. نظم المعلومات الإدارية: إن نظم المعلومات الإدارية التي ظلت معظم الإدارات تطبقها، هي غالبا الأعمال الروتينية اليومية التي تقوم بها الإدارات العمومية، مثل الاتصالات الإدارية (صادر - وارد)، إدارة الملفات الطبية في المستشفيات، نظم المحاسبة، نظم شؤون الموظفين وغيرها.

وعليه، لجأت هذه الدولة في السنوات الأخيرة إلى تصميم نظم خاصة بها قدر الإمكان مراعية المعايير القياسية حتى تستطيع التكامل مع التقنيات الأخرى، مثل الانترنت. وتجدر

1- بن بريكة عبد الوهاب وبن تركي زينب، "أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية"، مجلة الباحث. العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2007، ص 246.

2- العوض أحمد محمد الحسن، "الإدارة الإلكترونية: المفاهيم - السمات - العناصر (دراسة وثائقية)"، مداخلة أقيمت في إطار المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية من 01-06/04/2010، المنظم من طرف الجماهيرية العظمى، طرابلس، ص 34.

الإشارة هنا، إلى أن تلك النظم سواء النظم الجاهزة أو المطورة محليا يجب أن تكون سهلة الاستخدام ويكون انسياب العمل سلسا ومنطقيا.

2. تقنيات الأرشفة الالكترونية: تستخدم المساحات الضوئية (السكرانرز) لتحويل الوثائق الورقية إلى شكل رقمي يمكن تخزينه وتبادلته عبر الشبكات المحلية أو الانترنت. ويستخدم لهذا الغرض مساحات سريعة جدا تعادل سرعة آلات تصوير المستندات تقريبا. وتكون مرتبطة عادة بنظام للأرشفة الالكترونية مثل: **Aserfiche, Arabdox, Projectwise**، حيث تقوم بتخزين الوثائق وفهرستها بطريقة تمكن من استرجاعها عند الحاجة لها.

3. نظم إدارة المحتويات: هي برامج تتركب في مواقع الانترنت لتسهل عملية إدارة المعومات (المحتويات). وتستخدم تلك النظم قواعد بيانات لتخزين جميع المعلومات، إضافة إلى القوالب الجاهزة وذلك لإنتاج صفحات ويب ديناميكية تكون في النهاية موقعا متكاملًا. وبالتالي، توفر تلك النظم إمكانية الإدارة والتحكم في الموقع بشكل شمولي وسهل التعديل في التصميم، توزيع الصلاحيات وتنظيم العمل، إضافة محتويات.

4. النماذج الالكترونية: هي نماذج الكترونية تفاعلية تتاح عبر الانترنت، وهدفها هو إدخال البيانات بشكل تفصيلي من طرف (المواطن) ليقوم بإرسالها للطرف الثاني (الجهة الحكومية) لتدخل إلى نظام ما يقوم بمعالجتها الكترونيا.

5. نظام الدفع الالكتروني: هناك طرق عديدة للدفع على الإنترنت مثل: بطاقات الائتمان.

6. محركات البحث: هي عبارة عن أدوات يمكن عن طريقها البحث في كامل الموقع واسترجاع المعلومات. وتعد محركات البحث من نماذج نظم الاسترجاع الحرة (غير المقيدة) والتي تعتمد على الكلمات المفتاحية للدلالة على موضوع البحث. ويمكن لمحركات البحث أن تشمل جميع النصوص التي يحتويها الموقع، مما يوسع نطاق البحث ويزيد من كفاءة الاسترجاع¹.

1- العوض أحمد محمد الحسن، المرجع السابق، ص 32.

7. التوقيع الإلكتروني: هو ليس توقيع بالمعنى المعروف، بل عملية مصادقة من قبل

شخص أو هيئة ما ويتم من خلالها التأكد من أميرين:

- ضمان أن الرسالة (وثيقة بيع أو شراء مثلا) أرسلت من الشخص الحقيقي وليس شخص آخر غيره.

- ضمان أن الرسالة وصلت فعلا بنفس الشكل الذي أرسله بها المرسل وصادق عليه. ويتم ذلك بواسطة عملية رياضية (لوغاريثم) تتم على الرسالة قبل الإرسال لتحديد جميع خواصها وتشمل كل صغيره وكبيرة في الرسالة بحيث لو تغير أي شيء في الرسالة تتغير نتيجة العملية¹.

يستدعي تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر آليات عملية، تتأتى بالنهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا من خلال تعميم استخدام الإدارة الإلكترونية، حيث تعد وسيلة هامة للرفع من كفاءة الموظفين وتطوير أدائهم، كما أصبحت الحلول الرقمية من الركائز الجوهرية في تطور الإدارة العمومية وتعتبر الآلية المحورية التي تخدم المواطنين وتحرك عجلة التنمية في المستوى المحلي.

إذن، لا بد أن تتجه جهود الجزائر إلى الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ودمجها في المؤسسات العمومية والإدارة المحلية بهدف تطوير الوظائف الإدارية كالقضاء على البيروقراطية كتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. ويلمس المواطن درجة من التحسن في أداء الإدارة المحلية، باستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية، لكن الوصول إلى أعلى درجات الرضا، يظل في حاجة ماسة إلى المزيد من أعمال تطوير البنية التحتية (توصيل جميع

1- العوض أحمد محمد الحسن، المرجع السابق، ص 32.

فروع البلديات بشبكة الألياف البصرية)، وتحسين هياكل الاستقبال وتطوير أساليب المعاملات الإدارية للموظفين¹.

المبحث الثاني: المقاربات البديلة لتحقيق التنمية المحلية

إن التنمية المحلية التي تمس كل القطاعات تقوم على عملية معالجة التحديات والمشاكل من خلال مجموعة البرامج والمشاريع التي تسعى السلطات المحلية من خلالها إيجاد الحلول للمشاكل العامة، أين تصبح تمثل أهم مخرجات النظام السياسي للمطالب المرفوعة إليه في شكل مدخلات ضمن إطار عملية معقدة للغاية يتسم دور الجماعات المحلية فيها بالاستجابة لتلك المطالب بالفعالية والنجاعة.

غير أن القيود التي تكبح التنمية المحلية كثيرة، ولا جدوى من المجهود التنموي الوطني ما لم تسهم فيها الهيئات الجهوية بفعالية. ذلك أن المقاربات التقليدية القائمة على مركزية السلطات والآليات والأجهزة المنبثقة منها قد عفا عليها الزمن بالنظر إلى التطور المعتبر للطلب الاجتماعي².

هنا، نركز على كفاءة السلطة المحلية في تحقيق الأهداف التنموية من خلال برامج الإصلاح التنموي، الذي تسعى إليه الجماعات المحلية ومنظومتها الإدارية إلى تقويمها بمشاركة الفواعل المحلية في ضوء معادلة قائمة على تطوير الأداء عبر زيادة الفعالية والكفاءة وتقليل التكاليف. كما أن تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة كشكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية، هو ما اصطلح عليه اسم الديمقراطية التشاركية.

1- جبور علي سايح، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية. المجلد الأول، العدد الأول، 2017، ص 6.

2- طالم علي وفيلاي بومدين، المرجع السابق، ص 102.

إن الإصلاح التنموي المحلي لا يتم إلا من خلال إشراك السكان، تأتي كعنصر أساسي في عملية مواجهة مختلف التحديات، حيث تلعب الأطراف والفواعل المحلية المشاركة دورا أساسيا في عملية التخطيط للتنمية وتنفيذ السياسات التنموية، ذلك أن كفاءة وفعالية هذه الفواعل تؤثر بشكل مباشر في تقدم أو تراجع الجهود التنموية في أي دولة كانت.

المطلب الأول: تعزيز الديمقراطية التشاركية

لا جدوى للمجهود الوطني في تحقيق تنمية محلية ما لم تسهم فيه الهيئات الجهوية بفعالية. فالمقاربة التقليدية القائمة على مركزية السلطات والآليات والأجهزة أثبت قصورها بالنظر إلى ما يتطلبه الواقع الاجتماعي المحلي الراهن، خلافا للمقاربة التنموية الجديدة التي تتيح للفواعل المجتمعية الجديدة استغلال اقتسام السلطة بين الدولة والجماعات المحلية المنتخبة، في سياق مساعي تمكين السلطة المحلية من تعزيز دورها في اتخاذ القرار وتحريك عجلة التنمية المحلية.

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية، أحد مكونات الديمقراطية المحلية، ويمكن أن تكون تمثيلية وتشاركية في الآن نفسه. وغالبا ما تستخدم عبارة الديمقراطية المحلية للتأكيد على المشاركة المستمرة في المناقشات وفي شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات المحلية. ولا تعني الديمقراطية التشاركية حق مواطني الجماعة المحلية في اختيار ممثليهم بحرية فحسب، بل تشمل كذلك حق السكان في الإعلام وفي الاستشارة والتشاور وحتى حق المشاركة في اتخاذ القرار¹.

على المستوى المحلي، تعني عبارة الديمقراطية التشاركية مجموعة متباينة من التقنيات والإجراءات والسبل: كالاستقصاءات ذات المصلحة العامة، والاستفتاءات المحلية، وإجراءات

1- تراكمة جمال ورملي مخلوف، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي: قراءة حول إسهامات الرأي العام في صياغة المشروع التنموي المحلي، المرجع السابق.

التشاور في المادة العمرانية أو في مادة التهيئة الترابية، ومجالس الأطفال والشباب ومجالس الحكماء ومجالس المهاجرين وكذلك مجالس الأحياء. ويتمثل هدفها المشترك في تشريك المواطنين في اتخاذ القرار العام.

ويمكن لمشاركة المواطنين أن تأخذ شكلا تلقائيا أو شكلا ذا طابع مؤسسي. ويمكن بذلك للمشاركة أن تنطلق من القاعدة، أي مباشرة من المواطنين، في شكل تصاعدي، غير أنه يمكن للمسؤولين السياسيين أيضا طلبها وتأخذ بذلك شكلا تنازليا.

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

يقوم مفهوم «الديمقراطية التشاركية» على تخلي السلطة عن دورها المركزي عبر التخفيف من عبء الوصاية السياسية والإدارية، وفسح المجال للتعاطي مع فواعل مجتمعية جديدة كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، وحتى المواطن، لتمكينه من الحصول على نصيب من التخلي الشرعي للدولة عن سلطتها لصالح السلطة المنتخبة المحلية وشركائها من الفواعل الاجتماعية والاقتصادية، والمساهمة في تحديث الجماعات المحلية «غير المنفتحة» التي تقتضي جهدا كبيرا لإدماجها في التجربة التنموية القومية/الوطنية، والدولية والعالمية بعد ذلك¹.

تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها «مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة». وتبعاً لذلك لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها أي بوصفها مفهوماً، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعية على ذمتها وذلك في علاقة بالهدف المقصود من تكريسها. فالديمقراطية

1- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 3.

التشاركية تسد ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها، أي أنها تقوم بدمقرطة الديمقراطية¹.

الأمين شريط يعرفها على أنها «شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم...»، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك»².

كما يعرف رشيد لصفير الديمقراطية التشاركية بأنها «مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة»³.

إن الديمقراطية التشاركية في عموم التعريف هي الإطار المؤسسي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير حكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية. وذلك، لتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وترسى فيها «دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة»⁴.

1- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 6.

2- الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالي الجزائر والمغرب"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 17، جوان 2018، ص 244.

3- المرجع نفسه، ص 244.

4- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، ص 9.

ففي المجتمعات المعاصرة، غالبا ما يكون المستوى المحلي هو الأنسب لتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. وعادة ما يتم ربط مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية بمفهوم الحوكمة الرشيدة أو بمفهوم الحوكمة المفتوحة، حيث يمكن تطبيق العمل التشاركي في تقييم التصرف البلدي. ويمكن إذا للمواطنين أن يحكموا بأنفسهم على فاعلية التدابير المتخذة وعلى القيود التي واجهتها ومساعدة السلطات البلدية لإيجاد التدابير التصحيحية.¹

في هذا الصدد، كرست العديد من البلدان الاستفتاء المحلي التقريري الملزم، وذلك غالبا بمبادرة من السلطات المحلية (فرنسا، إسبانيا، البرتغال، فنلندا، إيرلندا، ...) وفي حالات نادرة بمبادرة من المواطنين (ألمانيا، سويسرا).

تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى، بين السكان والمسؤولين المنتخبين، والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم. وتسمح الديمقراطية التشاركية في بعض الحالات بمكافحة التعصب.

تسمح هيئات التشاور وإجراءات المشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية، ذلك أن الديمقراطية التشاركية هي بشكل ما مدرسة سياسية لتعلم المواطنة من خلال انخراط ومشاركة المواطنين في المنظومة التشاركية، يصبحون قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقا من مصالحهم الخاصة. مما يعني أن المواطن داخل هذه المنظومة هو أكثر من ناخب ولكنه أقل من صاحب القرار.²

يمكن تطبيق المسار التشاركي على مستوى تقييم التصرف البلدي. ويمكن بذلك للمواطنين أن يحكموا بأنفسهم على فاعلية التدابير المتخذة والصعوبات التي تواجهها السلطات البلدية وأن يساعدها على إيجاد تدابير تصحيحية.

1- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، ص 6.

2- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (برلين)، مكتب تونس، دون سنة طبع، ص 13.

على العموم، تقوم الديمقراطية التشاركية المحلية على أربعة عناصر:¹

- الإعلام: يتمثل في وضع المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذم العلوم، وهي مرحلة أولية لكل عمل تشاركي.

- الاستشارة: تقوم الجماعات المحلية بإعلام المواطنين حول مشاريع محددة وتطلب منهم آراءهم بصورة مسبقة، فيجد المواطنون أنفسهم في موقع الملاحظين. ويمكن استخدام الاستشارة لإقرار اقتراح البلدية أو إبطاله.

- التشاور: تجري الجماعة المحلية حوارا مع المواطنين وإعلامهم بمشروع أو قرار يجب اتخاذه، ويمكنهم اقتراح أفكار وإبلاغ أصواتهم. وأحيانا تجبر للجماعة المحلية على قبول مقترحات المواطنين بعين الاعتبار عند اتخاذا القرار، وبذلك يسمح التشاور بإدماج المواطنين والفاعلين المحليين بشكل مباشر وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار حول مشروع معين.

- اتخاذ القرار بصورة مشتركة: تتخذ الجماعة المحلية والمواطنين قرارات مشتركة حول بعض المسائل والرهانات المتعلقة بالسياسات المحلية، فإما يشارك المواطن السلطات المحلية في إعداد المشروع بشكل مباشر أو يتم ذلك عن طريق التفويض بمنح السلطات جزء من سلطتها للمواطنين وتقبل القرارات المتخذة من قبلهم.

وثمة العديد من المستلزمات أو المؤشرات الدالة على قيام البناء الديمقراطي التشاركي

أهمها:²

1- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 11.

2- حريزي زكرياء المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 36-37.

- تأكيد سيادة الشعب وسلطته، فالشعب مصدر السلطة وصاحب الشرعية التي بها يكون الحكومة مسؤولة أمام ممثليه، وهي رهن إرادتهم بما يكفل للشعب وممثليه مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياته المدنية.
- التعدد التنظيمي المفتوح ومعناه حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات من غير قيد أو تعرقل إلا ما كان يهدد سلامة تراب الدولة، وهي الوسيط بين السلطة والشعب من دون احتكار حزب للنظام في حالة وصوله مقاليد السلطة.
- تعميق مفهوم المواطنة كمؤشر هام يتضمن الشعور الدائم واللصيق بالفرد يجعله ملتزما حيال الغير بالمسؤولية ويقاسمه العيش على أرض واحدة وهي الوطن بما يترك له قدرا من الحرية والإبداع وجانب من الالتزام بالقوانين من أجل الاستقرار.
- تحقيق العدالة الاجتماعية التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية عموما وكذا الديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة في التوزيع لمختلف الثروات وعائدات النمو مع عدم تهميش الطبقات المحرومة.
- التداول على السلطة من خلال رفض نظرية احتكار السلطة من قبل شخص أو حزب أو هيئة تقاديا لوقوع الهوة بين السلطة والشعب.

الفرع الثاني: هيئات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية

- تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون.
- لعل المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف بل يمنع أحيانا من

وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين وصورة تسيير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مشاركة فعلية للمواطنين¹.

أولاً: الهيئات المحلية التقليدية

يكتسي موضوع الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية أهمية بالغة على صعيد الدراسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، فمن أجل التنويع في الموارد المالية للدفع بعجلة التنمية الوطنية الشاملة، لا بد من بتوسيع دائرة المبادرة المحلية للجماعات الإقليمية (البلدية والولاية)، وذلك بإعادة النظر في النظام القانوني لها بما يمكنها من أداء دورها التنموي المحلي بكل استقلالية في التسيير التي تمكنها من تجسيد مخططاتها التنموية في ظل مصادر تمويل أخرى لميزانياتها المحلية التي تعتمد منذ الاستقلال على ميزانية الدولة، وهو ما برر صور الرقابة الوصائية المشددة عليها من قبل السلطات المركزية للدولة أو من يمثلها على المستوى المحلي².

أ. البلدية:

البلدية مؤسسة دستورية يشكل فيها المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية. فهي إذن، جماعة إقليمية لامركزية وخليّة أساسية في تنظيم البلاد مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي طبقاً للمادة الأولى من قانون البلدية رقم 10/11، حيث تعمل البلدية على إشباع حاجيات المواطن وتحسين ظروف معيشتهم خصوصاً حماية الفئات المحرومة اجتماعياً سواء من ناحية السكن أو الصحة أو التعليم أو التشغيل، فهي المسؤولة عن النهوض بالقطاعات السياحي والاجتماعي على

1- نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، المركز الديمقراطي العربي، نشر يوم 17 أفريل 2017، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=45683>، تاريخ الزيارة: 20-08-2021.

2- نذير عميرش، "البلدية ودورها في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، المجلد أ، 2018، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، ص 148.

المستوى المحلي. ولذلك تمثل جوهر الديمقراطية المحلية والتشاركية وقاعدة للتنمية المحلية والاجتماعية والثقافية.

في هذا الإطار، تعتبر البلدية أقرب إدارة للمواطن وأفضل مدرسة لترسيخ مبادئ الديمقراطية وتطبيقاتها بفعل الاحتكاك الدائم والتواجد اليومي مع المواطن، فهي تجسد جوهر الديمقراطية المحلية ومكان مساهمة وإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، وهي تعد هيئة لإدارة الإقليم في مجال التنمية وكذا من قبيل ممارسة المواطنة. نجد أن المشرع في قانون البلدية رقم 10/11 قد أشار إلى آليات الديمقراطية التشاركية في الباب الثالث منه تحت عنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية" وهذا ضمن المواد من 11 إلى 14 منه.¹

عهد قانون البلدية رقم 10/11 للبلدية باتخاذ كل ما تراه مناسباً لتحقيق دفعة نوعية في العجلة الاقتصادية المحلية، إذ أنها تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتخصيص رأس المال على شكل استثمارات تسند لصناديق المساهمة التابعة للجماعات الاستثمارية، وكذا تتكفل باستغلال المرافق والمؤسسات أو تعهد بها للخوادم في شكل عقود امتياز أو التزام، فضلاً عن إنشاءها لبعض المرافق العمومية التي ينص عليها قانون البلدية.²

اعتمدت الجزائر في ظل قانون البلدية رقم 10/11 على المخططات البلدية من أجل تجسيد أهدافها المتعلقة بالتنمية المحلية، إذ أن إشراك البلدية في عملية التخطيط للتنمية وتنفيذ السياسة التنموية العامة على المستوى المحلي ما هي إلا تجسيد لسياسة الدولة

1- قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.

2- الديمقراطية التشاركية في الجزائر، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، المرجع السابق، ص 10.

الموجهة للبلديات،¹ وهذه المخططات يكون تنفيذها مرهون بوسائل إدارة التنمية على المستوى المحلي وكذا بالإمكانات المادية والبشرية الضرورية.²

يمر المخطط البلدي بمرحلتين، تتمثل الأولى في الإعداد والثانية في التنفيذ، وهما من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.³ في هذا الصدد، نصت المادة 110 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية على أنه: يعد المجلس الشعبي البلدي برامج السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويُصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشياً مع الصلاحيات المخولة له قانوناً، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية. ويكون اختيار العمليات التي تنجزها في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي".

ويعد المخطط البلدي للتنمية PCD مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للمركزية على مستوى الجماعات المحلية، ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات إنجاز المنشآت التجارية، وتتضمن المادة 86 من القانون رقم 08/90 على أنه على البلدية إعداد مخططات والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط يكون باسم الوالي بينما

1- المخطط البلدي للتنمية لعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية على مستوى البلدية بصفة خاصة والمستوى المحلي بصفة عامة. رغم أهمية المخطط البلدي للتنمية لم يعرف المشرع الجزائري هذا المخطط في كل القوانين المنظمة للبلدية، والتي كان آخرها في سنة 2011، إذ اكتفى بالتعريف الوارد في المرسوم رقم 136-73 المؤرخ في 9 أوت سنة 1973، الذي يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية. أنظر: سعيود زهرة، "الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر"، مجلة البحوث. المجلد 11، العدد الأول، ص 217.

2- عادل إنزازن وانتصار عربوات، "دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 3، العدد 2، ص 58.

3 - سعيود زهرة، المرجع نفسه، ص 217.

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

على الرغم من أن الأرصدة المالية المخصصة للمخططات البلدية للتنمية (PCD) سواء في رخصة البرنامج أو اعتمادات الدفع تعد ضعيفة مقارنة بالأرصدة المالية المخصصة للبرامج القطاعية غير الممركزة (PSD) والممركزة (PSC)، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية هذه المخططات، وذلك بالنظر إلى أهدافها والنتائج المرجوة من تنفيذها، فالعمليات المسجلة في إطار هذه المخططات يجب أن توجه خصيصاً للاستجابة السريعة والفعالة الانشغالات المواطنين، وتساهم كذلك في تفعيل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى البلديات، والتقليل من الفوارق بين البلديات فيما يخص توفر المرافق اللازمة.¹

الكثير من الباحثين يرون بأن النظام القانوني الحالي للبلدية في الجزائر كفيل بتجسيد البلدية لدورها في تحقيق تنمية محلية مستدامة وفي تسيير مصالحها العمومية تسييرا ناجعا وفعالا يتماشى مع التطورات التي تشهدها الساحة الوطنية والدولية في المجال الاقتصادي والمالي خصوصا. فقد أصبحت البلدية كجماعة إقليمية تلعب دورا بارزا في التنمية المحلية، لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية بفعل تدهور أسعار المحروقات، مما فرض على الدول المعتمدة على الربيع البترولي ومنها الجزائر، التوجه نحو تنوع إيراداتها المالية. وعليه كان لزاما إعادة النظر في المنظومة القانونية للجماعات الإقليمية (البلدية والولاية) باتجاه توسيع صلاحياتها من أجل البحث عن مصادر أخرى لتمويل ميزانياتها، وذلك بفتح المجال

1- دراوسي مراد وقويدري كمال، "ظروف تسيير المخططات البلدية للتنمية في الجزائر بين النظري والتطبيق: دراسة حالة ولاية البليدة (2015 - 2019)", مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. المجلد 8، العدد 2، جوان 2021، ص 1048.

أمام الاستثمار في جميع المجالات، لاسيما الفلاحة والسياحة والصناعة والخدمات، بما يمكنها من تجسيد مخططاتها التنموية بطرق تسيير ناجعة وفعالة لمصالحه العمومية.¹

ب. الولاية

تعتبر الولاية وحدة إدارية مهمة تقوم عليها الإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر،² فهي المسؤولة عن تسيير وسائلها المالية المتعلقة بحصيلة الجباية على الرسوم ومداخيل ممتلكاتها والإعانات والاقتراض، وذلك عن طريق المجلس الشعبي الولائي الذي يصادق على ميزانية الولاية بعد دراستها.³ فضلا على دوره في تحسين وتطوير وسائل الحياة الاجتماعية في الولاية من خلال ترقية الوقاية الصحية وتدعيم برامج مجالس البلديات في مجالات السكن والشغل والتنمية الريفية.⁴

أما الوالي، فيعتبر عضواً وممثلاً للسلطات الإدارية والسياسية المركزية في الولاية، يعمل على ممارسة مهام الضبطية الإدارية وحماية الحدود الإدارية للولاية وإعلام السلطات المركزية بكل ما يجري في الولاية في جميع الميادين، فضلا على اعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ولقرارات الحكومة على المستوى المحلي.⁵

ويعد المخطط القطاعي للتنمية PSD مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة

1- نذير عميرش، المرجع السابق، ص 147

2- المادة 1 من قانون الولاية رقم 07/12.

3- المادة 77 من القانون العضوي 01/12.

4- الديمقراطية التشاركية في الجزائر، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، المرجع السابق، ص 13.

5- المرجع نفسه، ص 14.

اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

ج. اللجان الاستشارية:

تمثل اللجان الاستشارية المحدثة على المستوى المحلي الصيغة الأكثر شيوعا للديمقراطية التشاركية. وتجد أساسها أحيانا في نصوص تشريعية ملزمة كما يمكن أن تبادر البلديات بإنشائها. وتتسم بالتنوع من حيث تركيبتها وموضوعها.¹ فلقد خول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي تشكيل لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة أو دائمة، سيما ما تعلق بالمجال الاقتصادي والمالي، التهيئة العمرانية، التجهيز وكذا الشؤون الاجتماعية والثقافية.²

ثانيا: الشركاء الجدد على المستوى المحلي

لقد شكل التعديل الدستوري لعام 2016 محطة سياسية بارزة ميزت تطور مسيرة النظام الدستوري الجزائري، ذلك بالنظر إلى المكاسب الثمينة التي حملها هذا الدستور الجديد في مجال دعم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وترقية الممارسة الديمقراطية في البلاد وترسيخ مبدأ الدولة الاجتماعية، حيث شملت هذه المكاسب التي استدعت تحيين الإطار التشريعي المنظم للحياة السياسية وكذا منظومة القوانين المرافقة لهذا التعديل الدستوري، العديد من المحاور الأساسية التي تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري. فهناك العديد من

1- في فرنسا، يمكن للمجلس البلدي أن ينشئ لجانا استشارية بشأن أي إشكالية متعلقة بمصلحة البلدية خاصة بكامل المنطقة البلدية أو بجزء منها، وتشمل هذه اللجان أشخاصا من غير أعضاء المجلس كمثلي الجمعيات المحلية. كما يمكن لرئيس البلدية استشارة هذه اللجان كلما تعلق الأمر بمسألة أو مشروع يهم المرافق العمومية أو التجهيزات المحلية التي تدرج في نطاق نشاط الجمعيات المنتمة لهذه اللجان.

2- المواد (31 إلى 36) من قانون البلدية رقم 10/11.

الشركاء الجدد أصبح لهم دور بالغ الأهمية في تسهيل تحريك العجلة التنموية، منها ما هو من الفواعل السياسية ومنها ما هو من الفواعل الاقتصادية.

أ. المجتمع المدني:

ورد مصطلح «المجتمع المدني» في أدبيات الدراسات الغربية بوصفه كلا يحتوي على جزء تمثله «الجمعيات» و«المنظمات غير الحكومية» الخاضعة في تأسيسها وتسييرها للمبادئ الديمقراطية ومقتضيات القانون. ومعناه في المطلق، مجموعة من الهيئات تكون خاضعة لقانون خاص أو غير خاضعة له، وهو مكون من مكونات المجتمع، يقع بين «الأسرة والدولة والقطاع الخاص»، ويشتمل على جمعيات ومنظمات غير حكومية، وجماعات أفراد تتعاون لتحقيق أهداف غير ربحية¹.

يعرفه الباحث الجزائري دكتور **أمحمد برقوق**: «المجتمع المدني هو مجمل الجمعيات والوظيفية وغير السياسية، النشطة، والمبادرة، والمستقلة، والهادفة إلى تحقيق الصالح العام، في مجتمع معين أو عدد من المجتمعات»².

من الناحية العملية، المجتمع المدني هو فعل مدني متنوع لا يتوخى توزيع الأرباح بين القائمين عليه، ينشط داخل المجال العام باعتباره ممارسة تتقاطعها المصلحة العامة والمصالح الخاصة للأفراد والجماعات المكونة له، بشكل يؤدي في الغالب الأعم إلى بلوغ مصلحة مشتركة سمتها التوافق والنزوع إلى التواصل والإنصات والحوار.

تتحقق هذه المشاركة بالتعاون والتضامن والحوار والاستشارة والتشاور مع المؤسسات المنتخبة، والسلطات العمومية بخصوص إعداد السياسات العمومية، وبرامج التنمية وتفعيلها

1- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، المرجع السابق، ص11.

2- عصام بن الشيخ والأمين سويقات، المرجع السابق، ص 22.

وتنفيذها وتقييمها، واقتراح قرارات ومشاريع، وتقديم ملتمسات في مجال التشريع وعرائض تهم مناحي الحياة العامة.

ولأن اشتغالها مدني غير نفعي، فإن المجتمع المدني بمنظماته من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، في عمومها، تنقسم المبادئ الأساسية التالية:¹

- النزاهة واستقلالية القرار والإدارة الذاتية؛

- احترام القانون؛

- حقوق الإنسان والكرامة؛

- الشفافية والديمقراطية؛

- المسؤولية والخدمة والاهتمام بالصالح العام؛

- الحوار والتوافق والاحتكام إلى مبادئ حرية الرأي والمناصفة وتدبير الاختلاف؛

- الانفتاح والتعاون؛

- قيم التطوع والتضامن والمساعدة من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي.

فالمجتمع المدني إذن يشير إلى كل الأنشطة التطوعية التي تمارسها الجماعة وتنظمها قيم ومصالح مشتركة يسعى من خلالها إلى تقديمها للمجتمع المدني لدعم الخدمات أو دعم التعليم أو دعم التنمية والصالح العام، حيث يجتمع المواطنون تحت أطرها المختلفة لممارسة الضغوط أو التأثير في عملية صنع القرار وصياغة السياسات مثل تشكيل مجالس للأحياء، مجالس الشباب، وورشات السكان، تتولى مهام رفع الإطار المعيشي والترفيهي للمواطن عن طريق التأثير في السياسة العامة.²

1- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، المرجع السابق، ص10.

2 - عصام بن الشيخ والأمين سويقات، المرجع السابق، ص 3.

ويبقى المجتمع المدني من الفواعل الأساسية للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية وتأكيد الفاعلية السياسية للمواطن، خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي، نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن وقدرته الفعالة على متابعة وصياغة وتنفيذ المبادرات التنموية التي تحل مشاكل المجتمع، ومساهمة المجتمع المدني الهامة في تثقيف المجتمع بقضاياها التي تقترب من واقعه، ودعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية من خلال إظهار الأنماط التسييرية الأكثر تفضيلا لدى المواطن.

ب. القطاع الخاص:

تعد الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص أحد أبرز الآليات التي انتهجتها معظم الدول في تسهيل عملية تمويل الخدمات العامة على المستوى المحلي خاصة، ففي ظل زيادة عبء الدولة في تمويل المشاريع وصعوبة تقديم خدمات فعالة تتماشى ورغبات الجمهور المتطورة، أضحت هذه الشراكة الخطوة الأساسية وجوهر توجه الدولة نحو تطبيق اللامركزية في شقها المالي، سيما والدور الذي أضحي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة¹.

إن الشراكة في مفهومها هي إحدى مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين أو متعاملين اقتصاديين بصفة دائمة، فلا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بقدر ما تتعدى إلى المشاركة في تسيير الإدارة والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء للمؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى. فالشراكة تعتبر آلية متاحة أمام الدولة لتحسين مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية، بحيث تعني أوجه الانخراط بين القطاعين العام والخاص سواء كان القطاع الخاص مقيما أو

1- غربي وهيبية، "الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد السادس، ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 203.

غير مقيما في مسار التنمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ذلك أن تداخل القطاعين معاً يعد دعماً أساسياً للاقتصاد الوطني و صيغة للتكامل والتنافس.¹

بالمقابل، اعتمدت الجزائر أيضاً تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر جيلاً جديداً من المؤسسات التي تواجه تحدي المساهمة في رفع نسبة النمو الاقتصادي، وتنظم مساهمتها القانونية كشريك في العملية التنموية ثلاثة قوانين هي قانون العمل والضرائب وحماية البيئة، في ظل تنافسية عالية تراهن على أن تنعكس على أنماط عيش الأفراد، المجتمع والبيئة بطريقة ايجابية تساهم في توفير الحاجات التنموية المطلوبة من الجماعة المحلية.

ج. المواطن:

يعتبر المواطن الفاعل الأساسي الذي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فهو يعتبر هزة وصل وحلقة ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى (الجمعية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص)، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، بإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزاً للخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة.

وفي هذا الصدد، تبنى المشرع مفهوم المشاركة من خلال نصه على آليات للديمقراطية التشاركية في قانون البلدية رقم 10/11 من خلال تمكين المواطن من المشاركة في تسيير شؤونه العمومية على المستوى المحلي (البلدية).

1- السعيد دراجي، المرجع السابق، ص 310.

فالمواطن اعتبر أحد مواضيع القانون الدولي في مجال إقرار له كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية.¹ بالمقابل، أضحت قضية مشاركة المرأة في العمل السياسي من أهم القضايا التي نوقشت في العقود الأخيرة وطرحت على عدة مستويات، حيث جاءت في سياق الحديث عن تمكين المواطنين من المشاركة السياسية بشكل عام، وجزء من الخطاب الدولي حول حقوق المرأة الذي بدأ بمؤتمر المكسيك العام 1979 وانتهى مؤتمر بكين العام 1995، مع مروراً بمؤتمر نيروبي العام 1985.²

إن تمكين المرأة في العمل السياسي كحق الانتخاب والترشح في المجالس التمثيلية سوف يؤدي بالضرورة إلى تزايد نشاطها السياسي، وسيعزز حظوظ تكريس أشكال المشاركة السياسية وبالتالي ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية، وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية بالسعي إلى التمكين الأفضل للمرأة في العمل السياسي خصوصا في التعديل الدستوري لعام 2008 والعام 2016.³

د. الإعلام التنموي:

لم يعد بالإمكان اعتبار الإعلام مجرد وسيلة لتوصيل الخير، وإنما بوصفه قوة تأثير بشكل فاعل في الجمهور، ومن ثم المساهمة في تشكيل المفاهيم وتوجيهها عن طريق التعبئة الجماهيرية، حيث انصبت العديد من البحوث الإعلامية حول كيفية تسخيرها في عملية التنمية عن طريق وضع الفرضيات والحلول للقضايا المصيرية المهمة المتعلقة بالواقع الاجتماعي خصوصا على المستوى المحلي.

1- باديس بن حدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد العاشر، جانفي 2019، ص 293.

2- حريزي زكرياء، المرجع السابق، ص 5.

3- المادة 31 مكرر من القانون رقم 08-19 المتضمن التعديل الدستور 2008.

أيا كانت الأشكال التي تتخذها الديمقراطية التشاركية المحلية، فإن الشرط المسبق والضروري لأي فعل تشاركي هو قيام السلطات المحلية بالاتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بالسياسات البلدية بجميع الأشكال الممكنة وأكثرها شفافية. وهنا يكمن أساس «الحوكمة المفتوحة»، إذ يوجد ترابط بين الشفافية والمشاركة، فالشفافية تكمن في ضمان نفاذ العموم للمعلومات المتعلقة بالسياسات، أما المشاركة فتمنحهم إمكانية النفاذ إلى مسارات اتخاذ القرار المتعلقة بتلك السياسات¹.

فعلى المستوى الرسمي، يقوم الإعلام التنموي بعرض الواقع الاقتصادي والتنموي، بإيجابياته وسلبياته، وطرح الحلول العلمية للمشكلات التنموية، وعرض معوقات وأهدافها. أما على المستوى الشعبي، فيكون بخلق وعي جماهيري بالسياسات التنموية، والتوعية بأساليب النهوض باقتصاد الفرد والأسرة والجماعة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال شرح السياسات التنموية بصورة مبسطة يفهمها المواطن العادي والمتخصص، وتوضيح مفاهيم الإنتاج الوطني وقيمه بالنسبة لتدعيم الإنتاج الاقتصادي، وترشيد الاستهلاك لدى المواطنين بكافة طبقاتهم، وتنمية الوعي والاستثمار لديهم².

إن الإعلام التنموي يعد إذن الجهاز العصبي لعملية التنمية، وهدف الإعلام التنموي الأساسي هو تعظيم مشاركة المجتمع في كافة عمليات التنمية وتحويله إلى مجتمع مساند للعملية التنموية، وتحويل أفراد هذا المجتمع إلى وكلاء التنمية والتغيير، وذلك باستخدام أدوات المعرفة والوعي.

1- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب أريانة، تونس، ص14.

2- ضحى هلال، دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة جانب التنمية السياسية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول: 2020/03/31، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=53391>

تتنوع وسائل الإعلام والاتصال المستخدمة في هذا الشأن:¹

- 1- الإشهار حول اجتماعات المجالس المحلية التداولية
- 2- عمليات الأبواب المفتوحة التي تسمح بتقديم أنشطة البلدية ومشاريعها، ومناقشة الموضوعات المتعلقة بالحياة المحلية، مع تحديد مشاغل المواطنين ومطالبهم.
- 3- تقارير حول المدة الانتخابية تنظم في شكل اجتماعات علنية يقوم خلالها المنتخبون باستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الحملات الانتخابية، والحصول على آراء المواطنين أو الجمعيات في أنشطتهم.
- 4- مجلات البلدية، والإذاعات أو القنوات التلفزيونية المحلية، ومواقع البلديات على شبكة الإنترنت مع إدراج بنوك معلومات، والمنتديات، والبث المباشر لاجتماعات لمجالس البلدية.

المطلب الثاني: إرساء الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد

كحلول للواقع التنموي بإشكالياته وضغوطاته وفرصه المتاحة وربط مقتضيات العمل التنموي بإرساء مقومات اللامركزية، لا بد من إرساء الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة عن طريق محاربة جميع أشكال الفساد من أجل تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي، تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية وتفعيل التمييز الإيجابي للجهات المحرومة الذي أقره الدستور. ناهيك عن إحكام التكامل بين مكونات المنظومة التربوية، العناية بالشباب والطفولة، المعالجة الاقتصادية لظاهرة الفقر، النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.²

1- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 15.

2- لطفي بن سعيد، اللامركزية كأداة لتكريس استراتيجيات وتنفيذ سياسات شمولية بتونس، مداخلة أقيمت في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة: "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية، أيام 09-11 أبريل 2019، المنظم من طرف وزارة الشؤون المحلية والبيئة، الجمهورية التونسية، بيروت، ص 9.

الفرع الأول: إرساء الحوكمة الرشيدة

يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم مفاهيم الإدارة الحديثة؛ وقد حظي هذا المفهوم باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة بعدما شهد العالم العديد من الانهيارات والأزمات والفضائح المالية في مختلف دول العالم؛ والتي أدت إلى خسائر مالية كبيرة لكبريات الشركات العالمية؛ وفقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وابتعاد المستثمرين عنها؛ إضافة إلى فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والتدقيق نتيجة عدم جودة المعلومات المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات.

حوكمة المؤسسات (قطاع عام أو خاص) تعد من أهم الركائز لتعزيز الشفافية والوضوح وزيادة الرقابة على الإدارة ووظائفها، والتقليل من عمليات الغش والفساد المالي الذي يمارسه بعض المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة. كما تلعب الحوكمة دور فعال في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الوطني والأجنبي، وذلك نتيجة لقدرتها على توليد الأرباح وتحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر.¹

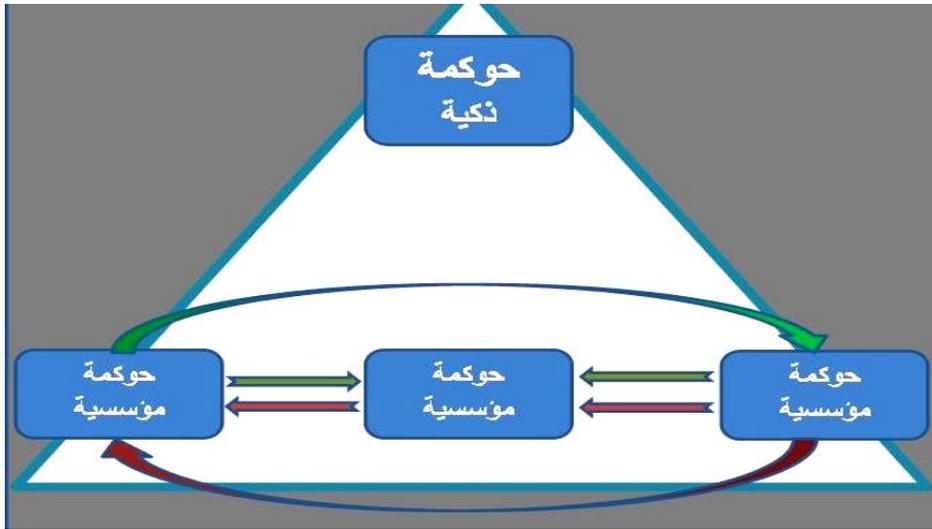
تستمد حوكمة الشركات أهميتها من كونها أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية إذ تعمل على محاربة الفساد الإداري، ومنع التلاعبات والتحريفات وعدم السماح بوجودها، كما أنها تسعى إلى حماية مصالح المساهمين في المقام الأول وتحقيق العدالة في معاملتهم، وحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة في المنشأة، وتؤدي حوكمة الشركات إلى ترشيد ممارسات المديرين ومجلس الإدارة وترشيد ممارسات المحاسبين ومراقبي الحسابات.²

1- نورة محمدي ومحمد الصغير قريشي، "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد 9، 2016، ص 188.

2- المرجع نفسه، ص 189.

التزام المؤسسات بأنظمة الحوكمة المرتبطة بقطاعاتها هو أداة لضبط المؤسسة والمحافظة على ممتلكاتها، فهي أداة رفع المؤسسات وأداة النهوض بالدولة بشكل عام، أي أن الهدف الأساسي من قواعد الحوكمة المؤسسية هو المحافظة على بقاء المؤسسة. فهي مستمرة وتبقى في الوجود حتى تستنفذ الموارد والموجودات التي تمتلكها، لأن نشاطها يعد مستمرا ولا علاقة له بالعمر الطبيعي للملاك، أي أن احتمال التصفية أو التوقف يمثل حالة استثنائية.¹

الشكل رقم (02): العلاقة بين الحوكمة المؤسسية العمودية والأفقية



المصدر/ خالد موسى إدريس، الرابط: <https://sites.google.com/view/kmidris/>

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال

1- بن زعدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من ولاية جيجل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018-2019، ص ص 79-88.

والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح¹.

لقد أصبح اليوم اتفاق واسع على دور وتأثير الحوكمة على تحسينات مخرجات العمليات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تحديداً والمجتمعات عموماً، إذ أن التزام المؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة يضمن الوصول إلى حالة الالتزام والإذعان اللازمة لضمان نجاحها في بلوغ وتحقيق أهدافها التنموية، ومن ثم فإن الحوكمة يمكن عدها مؤشر حاسم في عملية أدائها.

من هذا المنطلق، يتوجب تعزيز الحكامة الرشيدة في كافة مستويات الإدارة العمومية خصوصاً على المستوى المحلي من أجل أن تكتسي مدلولها الحقيقي بحكم العلاقة القائمة بين الإدارة والمواطن. فالمقاربة التنموية الجديدة تتيح للفواعل المجتمعية الجديدة وعلى رأسها «الرأي العام» في استغلال اقتسام السلطة بين الدولة والجماعات المحلية المنتخبة، في سياق مساعي تمكين السلطة المحلية من تعزيز دورها في اتخاذ القرار وتحريك عجلة التنمية المحلية.

وعليه، ومن أجل تحقيق حوكمة محلية رشيدة لا بد من تطبيق المعايير التالية:²

- المشاركة، بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار

¹ - حوكمة الشركات، تقرير هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، تاريخ الدخول: 19-05-

2021، على الرابط، https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

² - نوي طه حسين وشيبوط سليمان، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. العدد الأول، ص 253-254.

الممثلين في مختلف مستويات الحكم. على أن تكون هناك من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

- المساءلة، من خلال خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

- الشرعية، وذلك بقبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

- الكفاءة والفعالية، التي يعبر عنها بالبعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعتبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

- الشفافية، من خلال إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

- الاستجابة، بأن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.¹

الفرع الثاني: محاربة الفساد الإداري

إن ترسيخ وانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أصبح من الصعب على المؤسسات العمومية والشركات خصوصا القطاعات الخاصة التغاضي عن دورها التتموي وإحساسها بالمسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع. وأهمية هذه المشاركة الاجتماعية لا تكمن فقط في

1- نوي طه حسين وشيبوط سليمان، المرجع السابق، ص 254.

الشعور بالمسؤولية وإنما أصبح أمراً ضرورياً لكسب تعاطف المجتمع واحترامه وبالتالي النجاح والإقبال من الجماهير.

من هذا المنطلق، كان لا بد من رصد الفساد في مساحة الخدمة العامة بالدولة والتي هي رغبة النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على حد سواء في القضاء على الفساد بمختلف أشكاله خصوصاً الفساد الإداري، وهذا كله من أجل إحداث تطور حقيقي في عملية التنمية المحلية. ويتم ذلك عن طريق تفعيل الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية، وتفعيل أيضاً عمل هيئات مكافحة الفساد:

أولاً: تفعيل الرقابة الإدارية:

تشكل الرقابة بأشكالها المختلفة آلية مهمة في ضبط وتوجيه العمل الإداري خصوصاً على المستوى المحلي الذي يتطلب ذلك التناسق الوظيفي بين توجهات السلطة المركزية والوحدات المحلية بوجه عام. وإذا كانت الرقابة الشعبية والقضائية تحدان من الفساد، فالرقابة بنظام المفتش العام (الأمبودسمان) تعتبر ذات أهمية بالغة في توجيه العمل الإداري على المستوى المحلي، وكذا ضبط التخصيصات المالية وأبوابها في المالية المحلية.

الجزائر بحاجة إلى تفعيل نظم الرقابة بأشكالها المختلفة؛ ولكن الرقابة الشعبية تحتاج إلى الشفافية أولاً حيث تتاح للمواطن المحلي حرية الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي.¹

والرقابة القضائية تتطلب استقلالية القضاء بما يجعل دور القاضي حاسماً في كل المسائل بعيداً عن التدخلات الفوقية؛ أما الرقابة بنظام المفتش العام فتتطلب هي الأخرى ضبط الإطار الذي يعمل فيه هذا المفتش درءاً للتعسف وكذا حتى يؤدي وظيفته الرقابية بالكفاءة المطلوبة.

1- فضيل ابراهيم مزارقي، المرجع السابق، ص 160.

أما الرقابة الإدارية فهي الأخرى آلية عملية حتى تضمن سير عمل الوحدات المحلية على الإطار العام الذي تنتهجه الدولة، إلا أنها تحتاج إلى خلق مرونة في نظام الرقابة القبلية والتحديد الدقيق لممارسة الرقابة البعدية حتى لا يتعسف الإداري في حق المنتخب.¹

ثانيا: تفعيل عمل هيئات مكافحة الفساد:

تبنت الحكومة الجزائرية العديد من المعايير الدولية لمكافحة الفساد، ووضعت منظومات مؤسساتية ورسمت خطط واستراتيجيات لمكافحة ظاهرة الفساد، ويتعلق الأمر بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا الديوان المركزي لقمع الفساد.

أ. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

تضمن الباب الثالث من القانون رقم 01/06 أحكاما، تتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ضمن المواد من 17 إلى 24، حيث نصت المادة 17 منه على إنشاء هذه الهيئة مبنية الهدف من ذلك وهو تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد. يتعلق دورها أساسا بالوقاية وليس بالمكافحة طبقا للمادة 22 من نفس القانون التي تنص على أنه يتعين على الهيئة عندما تتوصل إلى وقائع ذات وصف جزائي أن تحول الملف إلى وزير العدل الذي يختص بتحريك الدعوى العمومية عندما الاقتضاء.²

من خلال استقراء الأحكام ذات الصلة بمهام هذه الهيئة، يمكن القول أنها تتمحور حول الوقاية من الفساد بالدرجة الأولى، كما تضطلع بمهام جمع المعلومات وكذلك تلقي

¹ - فضيل ابراهيم مزارى، المرجع السابق، ص 160.

² - حمزة خضري، "الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 7، جوان 2012، ص 183.

التصريحات بالامتلاك الخاصة بالموظفين العموميين الخاضعين لواجب التصريح بالامتلاك.¹

المشرع الجزائري يكون قد وسع في نظرتة اتجاه الوقاية من الفساد ومكافحته من زاوية الوسائل القانونية، المتمثلة في هذا المقام في هذه الهيئة:

أولاً: من خلال اختصاص الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالاضطلاع بمهامها المختلفة بشأن جرائم الفساد وليس فقط بعض هذه الجرائم.

ثانياً: من خلال النص على الاستقلال المالي وتمتع الهيئة هذه بالشخصية المعنوية فضلاً على أنها توضع لدى رئيس الجمهورية طبقاً لما تضمنته الفقرة 01 من المادة 17 من القانون رقم 01/06 وكذا المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 2006/11/22 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، والتي جاءت صياغة المادة 02 منه مطابقة تماماً لنص الفقرة 01 من المادة 17 من القانون رقم 01/06.²

إضافة إلى ذلك، فقد تم تدعيم هذه الاستقلالية من زاوية أخرى وهي المتعلقة بالأعضاء المكونين لهذه الهيئة، إذ نصت المادة 19 من القانون رقم 01/06 على ضمان أمن وحمائتهم من أشكال الضغط أو الترهيب أو التهديد أو الإهانة والشتم أو الاعتداء بشتى أنواعه التي قد يتعرضون لها أثناء تأديتهم مهامهم أو بمناسبة ذلك.

1- تبون عبد الكريم، الحماية الجنائية للمال العام في مجال الصفقات العمومية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 367-368.

2 - المرجع نفسه، ص 367.

ب. الديوان المركزي لقمع الفساد

تم إنشاء ديوان مركزي مكلف مهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد وهذا طبقا لنص المادة 24 مكرر من الأمر رقم (10-05)¹، حيث يكلف ضباط الشرطة القضائية التابعون للديوان مهامهم وفقا لقانون الإجراءات الجزائية وأحكام قانون مكافحة الفساد. (المادة 24 مكرر 1 الفقرة 2).

وإذا كانت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته قد تم وضعها لدى رئيس الجمهورية، فإن الديوان المركزي لقمع الفساد قد تم وضعه بموجب الفقرة 01 من المادة 03 من نفس المرسوم الرئاسي لدى الوزير المكلف بالمالية، أما بشأن النص على استقلالية الديوان، فقد أضافت الفقرة 02 من نفس المادة على أنه يتمتع بالاستقلال في عمله وسيره. وبغية تحقيق هذه الأهداف، نص المشرع سلفا على خضوع جرائم الفساد لاختصاص الجهات القضائية ذات الاختصاص الموسع وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية،² كما نص أيضا على امتداد الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية التابعين للديوان في جرائم الفساد، والجرائم المرتبطة بها إلى جميع التراب الوطني ضمن الفقرة 03 من المادة 24 مكرر 1 من الأمر رقم 05/10 المؤرخ في 2010/08/26. وقد أسند المشرع مهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد إلى مديرية التحريات التابعة للديوان.³

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتمم لقانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد وكافحته، (الجريدة الرسمية. العدد 50، الصادرة في 01-09-2010).

2- المادة 24 مكرر 1/1 من الأمر رقم 05/10 السابق الذكر.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 426/11 المؤرخ في 2011/12/08 المحدد لتشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد، وتنظيمه وكيفية سيره، طبيعته القانونية.

منح المشرع للديوان إمكانية بأن يوحي السلطة السلمية للعون العمومي الذي يكون موضع شبهة في وقائع تتعلق بالفساد، لاتخاذ هذه الأخيرة كل إجراء إداري تحفظي ضده، على أن يكون تقديم التوصية بذلك بعد إعلام الديوان وكيل الجمهورية المختص مسبقا.¹

ت. السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

كان من الضروري البحث عن مؤسسات تساهم في أخلقة الحياة العامة، وتعزيز مبادئ الشفافية، والحكم الراشد، والوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك نظرا لما تتمتع به هذه المؤسسات الدستورية من صلاحيات وقائية ورقابية وردعية، إضافة إلى المهام الرقابية والاستشارية والتحسيسية لهذه المؤسسات الدستورية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وهو الدور الذي تقوم به الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (والتي أصبحت تسمى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020).²

بموجب نص المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2020، فإن هذه المؤسسة المستقلة مزودة بأوسع الصلاحيات وآليات التدخل الفعالة والمعززة من أجل إعداد الإستراتيجية الوطنية وعمل الدولة في هذا المجال وتنفيذها ومتابعتها.

وتشرف السلطة بناء على نص المادة 205 من التعديل على عدة مهام وهي:³

- وضع إستراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها،

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 22 من المرسوم الرئاسي رقم 426/11 المؤرخ في 2011/12/08، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، المعدل.

2- عميري أحمد، "أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2020: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أنموذجا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 7، العدد 1، 2021، ص 58.

3- المادة 205 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

- جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة،
- إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، وإصدار أوامر، عند الاقتضاء، للمؤسسات والأجهزة المعنية،
- المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد،
- متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد،
- إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها،
- المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية ومكافحة الفساد،
- المساهمة في أخلاق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد.

المطلب الثالث: تعزيز الشراكة ودعم الاستثمار المحلي

تواجه منظومة القطاع العام تغييرا كبيرا في الإدارة كاستجابة من قبل الحكومات للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. فمع التعقيدات التي طرأت على عمل الحكومات وازدياد الطلب على خدمات حكومية كفؤة وفعالة، كان لا بد لهذه المنظومة من العمل على تحسين الأداء والاستجابة للمتطلبات الجديدة التي تواجهها، ولذلك أصبح من الضروري أن تواجه الحكومات هذه التحديات والتفكير بشكل استراتيجي بحيث تكون قادرة على إدارة النتائج.¹

من هذا المنطلق، لا بد أن تقوم الحكومة بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة

1- عمر ملاعب، المرجع السابق، ص 11.

إدارة الحكم وكفاءة الإدارة.¹ وهذا لا يتم إلا عن طريق إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية والذي سيساهم في تعزيز الاستثمار على المستوى المحلي.

الفرع الأول: تعزيز جهود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص² أحد أبرز الآليات التي انتهجتها معظم الدول في تسهيل عملية تمويل الخدمات العامة على المستوى المحلي خاصة، ففي ظل زيادة عبء الدولة في تمويل المشاريع وصعوبة تقديم خدمات فعالة تتماشى ورغبات الجمهور المتطورة، أضحت هذه الشراكة الخطوة الأساسية وجوهر توجه الدولة نحو تطبيق اللامركزية في شقها المالي، سيما والدور الذي أضحي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة.³

وتقوم هذه الشراكة على مساهمة القطاع الخاص في بعض مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقديم أصول وخدمات تتعلق بهذه البنية، بما في ذلك وضع السياسات والتخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة والمراقبة والتمويل من أجل تحقيق تنمية مستدامة جرت العادة على أن تقدمها الحكومة.

تم تداول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظل التحديات الجديدة التي تواجه المدن والحاجة إلى إحياء الالتزام العالمي بالتنمية الحضرية المستدامة، مقابل تقلص حجم القطاع العام وانتعاش أنشطة الخصخصة، من خلال تزايد التنوع في أنشطة القطاع

1- طالم علي وفيلالي بومدين، المرجع السابق، ص 102.

2- تعرف المادة 1 من القانون المغربي رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنه عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص عقد محدد المدة، يعهد بموجبه شخص عام إلى شريك خاص مسؤولية القيام بمهمة شاملة تتضمن التصميم والتمويل الكلي أو الجزئي والبناء، أو إعادة التأهيل وصيانة أو استغلال منشأة أو بنية تحتية أو تقديم خدمات ضرورية لتوفير مرفق عمومي. أنظر: الجريدة الرسمية، العدد 6328، الصادرة بتاريخ 22 يناير 2015، المملكة المغربية.

3- غربي وهيبية، المرجع السابق، ص 203.

الخاص التي شملت خدمات البنية التحتية، هذه الأخيرة التي يستحيل بدونها ممارسة معظم الأنشطة الاقتصادية، مما دفع بعض الحكومات إلى اللجوء للتعاقد مع القطاع الخاص كشريك في توفير البنية التحتية والخدمات الحضرية في جميع جوانب سلسلة القيمة الحضرية.¹

إن القطاع الحكومي الجزائري عموماً يتحمل عبء العديد من الخدمات العمومية وإن كانت هناك نقلة نوعية في مجال الشراكة في ما يتعلق بتسيير خدمة المياه² من خلال توفير المياه الصالحة للشرب إلى معالجة المياه المستعملة التي رأت بفعل تدخل القطاع الخاص في تسييرها باعتماده على خبراته وإمكانياته التي ساهمت في تحقيق رضى المواطنين (المستهلكين للمياه).³

الجزائر تبنت هذه الصيغة بشكل واضح مع الإصلاحات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي، أين انتقلت إلى نظام اقتصاد السوق وحرر قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية سقف الاستثمار الخاص، وسمح له بالخوض في جميع مجالات الاقتصاد باستثناء القطاعات الإستراتيجية الحساسة.

1 - رملي مخلوف، "سبل تعزيز جهود الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر"، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الدولي "تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات"، يومي 27-28-نوفمبر 2018، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدة 2.

2- حققت الجزائر بفعل الشراكة التي مزجت بين القطاعين العام والخاص في مجال تسيير خدمات المياه نقلة نوعية في مجال تحقيق حاجيات المواطن اليومية التي بات يعاني منها سابقاً، ويمكن الاستشهاد بشركة سيور وهي شراكة بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني مع الشريك الخاص أغواس دي بارشلون التي حققت معظم أهدافها التي سطرت من قبل، حيث تم تقديم خدمات جيدة والقضاء على المعانات التي عانى منها سكان ولاية وهران. أنظر: لكل أمين، المرجع السابق، ص 166.

3- المرجع نفسه، ص 2.

ثم تعزز دور القطاع الخاص أكثر مع صدور قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض، الذي كرس مبادئ اقتصاد السوق، واعتبر أساس تفعيل الشراكة بين القطاعين، مع تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات.¹

وقد أقيمت العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع إنتاج مواد البناء المدعم بشركة "الافارج" المختصة في إنتاج مواد البناء. وفي قطاع الخدمات الذي ساهمت فيه شركة مختلطة جزائرية فرنسية "سيكو" لتسيير شبكة المياه الصالحة للشرب بولاية قسنطينة، وكذا قطاع المالية والبنوك الممول من بنك البركة الجزائري الذي يمزج بين رأسمال القطاع العام والخاص الذي أنشئ في 20 ماي 1991.²

إن عملية وضع إستراتيجية معينة تستهدف تطوير القطاع الخاص بالدرجة الأولى في النشاط الاقتصادي من خلال جملة من الآليات التي تسمح له من لعب دور الشريك مع القطاع الحكومي. وعلى هذا الأساس، فإنه يمكن إبراز جملة من الآليات تشكل في ترابطها الإستراتيجية المثلى لتطوير مزدوج للقطاع الخاص وللشراكة على وجه الخصوص:³

- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال ما يسمى بمناخ الأعمال ويعني على حد تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية

1- السعيد درجي، المرجع السابق، ص 315.

2- المرجع نفسه، ص 318.

3- بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مداخلة ألقى في إطار الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ص 11-12.

والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الاقتصادي، حيث تتغير وتتداخل مكونات هذه البيئة فيما بينها إلى حد كبير مما يصعب من إبراز تأثيراتها على حدى.

- التشاور بين القطاع العام والخاص من خلال توفير الحكومة المناخ الملائم للنمو والتطور في الأداء للقطاع الخاص وإعطائه فرص المشاركة إلى جانبها في الحياة الاقتصادية وقطاع الخدمة الاجتماعية أكثر.

- وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لتوفير الثقة والمشروعية في الأعمال في جوانب تنظيمية وإدارية بعيدة كل البعد عن البيروقراطية ومضامينها ولتسهيل عملية الأداء في ظل تواجد السوق الموازي في الاقتصاديات العالمية، حيث أن ذلك من شأنه خلق نظام المنافسة وتسهلي لدخول القطاع الخاص للسوق بمشروعاته الصغيرة بشكل ينعكس إيجابا على نشاط القطاع الخاص.

- الحد من تعاضم مكانة القطاع العام، فهذا قد يساهم في تراجع دور القطاع الخاص وإبعاده عن الساحة الاقتصادية التي باتت مرهونة بتواجده ودعمه للمشاريع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية وفي تحقيق أوجه التنمية المحلية.

الفرع الثاني: تدعيم الاستثمار المحلي

إن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية، ولهذا أعطى قانون الاستثمار 93-12 للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات خاصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات CALPI على المستوى المحلي، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني APSI. وقد أوكلت لكلا الهيئتان المهام التالية:¹

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

- ضمان ترقية الاستثمارات.

¹ - نور الدين تمجيددين والحاج عرابة، المرجع السابق، ص 142.

- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية "الاقتصادية، التقنية، التشريعية، التنظيمية" والمتعلقة بمجال استثماراتهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.

- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي.

وباعتبار الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي يهدف إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، فلا بد أن تقوم الجماعات المحلية بإصلاح النظام الجبائي والاهتمام بقطاع الاستثمار السياحي بشكل يخدم أهداف التنمية المحلية ويحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية.

كذلك ضرورة أن تقوم الجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء، لذلك فإن تجارب الدول المتقدمة في ميدان التنمية عبر الزمن أثبتت مصدر قوتها هو التركيز على الاستثمار في قدراته لأنه في واقع الأمر هو الذي يحقق الفارق النوعي والقيمة المضافة في المجتمعات.

وعليه، لا بد للمجتمعات المحلية أن تقوم بتتويج استثمارها المحلي حسب المجال الذي

تنشط فيه:¹

-المجال الزراعي والفلاحي: أن تقوم الأنشطة حول دعم تربية المواشي والأبقار، ومستودعات تربية الدواجن، وأحواض تربية الأسماك، إضافة إلى دعم استصلاح الأراضي، ومراقبة الإنتاج الزراعي.

-المجال الصناعي والحرفي: أن تقوم الأنشطة حول دعم ورشات التصنيع الصغيرة والمتوسطة مثل ورشات النجارة والألمنيوم وتحويل البلاستيك، ودعم النشاطات الحرفية كالميكانيك والسباكة والبناء وغيرها من الحرف المنتجة للثروة المحلية.

1- عبد السلام عبد اللاوي وأمال بوبكر، "دور الجامعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمالية. المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 94.

في نهاية هذا الفصل، يتضح أن الجزائر قامت بجهود إستراتيجية للقضاء على أزمة التنمية المحلية، حيث مست هاته الإصلاحات التي تجسدت في مخرجات السياسات العامة للحكومة مست قطاعات مختلفة كالصحة والتعليم والسكن، تعود للفائدة للمواطن الجزائري، كما دعمت هذه الإصلاحات بمقاربات تنموية بديلة لتفعيل التنمية المحلية من خلال الاعتماد على نظام الإدارة الالكترونية، وتوسيع نطاق صلاحيات الولاية والبلدية كوحدين أساسيين إقليميين للتنمية المحلية وكذا تعزيز الديمقراطية التشاركية بفتح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن من أجل المساهمة في صنع القرار التنموي على المستوى المحلي.

الفصل الرابع

واقع التنمية في ولاية سعيدة

تشهد ولاية سعيدة كغيرها من ولايات القطر الجزائري أزمة تنمية محلية تجلت مظاهرها وتباينت، إذ منذ ستة عقود مضت (منذ الاستقلال)، وبالرغم من المشاريع التنموية الموجهة لولاية سعيدة، لا زالت هذه الأخيرة تحقق مؤشرات تنموية قطاعية دون المستوى المطلوب، وأضحت الجهود المبذولة بالتكفل بالخدمات العمومية التي تتطلبها الساكنة المحلية، غير فعالة وضعيفة المردودية، الأمر الذي جعل التنمية المحلية في ولاية سعيدة تقبع مكانها لاسيما منذ سنة 2000، أين سجلت تأخرا وركودا على صعيد التنمية المحلية، نظرا لعدة أسباب وتحديات عرقله وثبّطت مسار التنمية لولاية سعيدة.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات والتحديات التي عرقلت سير عجلة التنمية المحلية لولاية سعيدة للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020.

المبحث الأول: الطبيعة البنوية لولاية سعيدة

تعتبر ولاية سعيدة أحد ولايات الثمانية والخمسين التي يتشكل منها التقسيم الإقليمي الأخير للجزائر، وقد كان لها السبق في النشوء الإداري كجماعة إقليمية منذ التقسيم الإقليمي لسنة 1984، وهي تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا بموقعها الوسطي بين الشمال التلي والجنوب الصحراوي، ناهيك عن تواجدها جغرافيا في منطقة الهضاب العليا، كل هذا أكسبها استعدادات وخصائص طبيعية واقتصادية واجتماعية، تؤهلها لان تكون ولاية رائدة تنموياً.

المطلب الأول: الخصائص الطبيعية والاقتصادية

تحتل ولاية سعيدة موقعا مركزياً واستراتيجياً هاماً، حيث تمتد على مساحة تقدر بـ 40. 765 6 كم². تقع بالجزء الغربي للبلاد وتعتبر نقطة عبور لعدة ولايات بسبب موقعها المتميز، وأيضاً من خلال الطرق الرئيسية التي تعبرها، كما أنها تتوسط ولايات الشمال

وولايات الجنوب من الجزء الغربي، وبطبيعة الحال تمثل حلقة في سلسلة الأطلس التلي ضد زحف الرمال نحو الشمال، كما أنها تملك موارد أولية من حيث المياه والنباتات.

الفرع الأول: الخصائص الطبيعية للمنطقة

تملك ولاية سعيدة خصائص طبيعية متنوعة حبها الله بها، تؤهلها لتكون قطب اقتصادي بامتياز نظرا لموقعها الجغرافي وتضاريسها الشاسعة، فمن حيث التضاريس، تعتبر ولاية منطوية زراعية بامتياز، بالنظر لمكانتها الطبيعية، حيث تتكون تضاريسها من مجموعتين، أولها مجموعة من السهوب بالجهة الجنوبية، تتميز برطوبة ترتبتها، كما تكثر فيها نباتات الحلفاء، أما المجموعة الثانية فتختلف فيها التضاريس الطبيعية حيث تحتوي على مناظر طبيعية مختلفة منها الجبال، غابات، وديان وسهول.

أما فيما يخص المناخ، يسود ولاية سعيدة مناخا قاريا باردا جدا في فصل الشتاء، وحارا وجافا صيفا، حيث تصل في فصل الصيف إلى معدل 40° مع هبوب رياح حارة (رياح السيروكو)، أما في فصل الشتاء تتراوح من 0° إلى 4° مع صقيع متكرر ليصل بمعدل متوسط 30 يوما في السنة موزعة على سبعة أشهر.

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للمنطقة

تتعلق هذه المؤشرات بالنشاط الاقتصادي المرتكز على قطاعات حيوية هدفها الأساسي توفير خدمات و سلع محلية للإنتاج لكل موطني المنطقة، لذا سيتم التركيز على بعض القطاعات منها:

أولا: قطاعي الفلاحة والتجارة

تعتبر الزراعة من المهن الأساسية المعتمد عليها ولاية سعيدة، وهذا نتيجة لما تتوفر عليه من أراضي زراعية خصبة، والتي تتربع على مساحة تبلغ 511 349 هكتار، منها

308 206 هكتار صالحة أي ما يمثل 60.27 % من الأراضي الإجمالية، أما الأراضي المتبقية فهي تمثل نسبة 10 % من الأراضي غير الصالحة للزراعة.¹

أما من ناحية الثروة الغابية، فإن ولاية سعيدة تعد أهم المناطق التي تحتوي على غابات هائلة بالغرب الجزائري، إضافة إلى مساحة سهبية مقدرة بحوالي 120 000 هكتار.

كما تعتبر الحلفاء من بين النباتات المتواجدة بكثرة والتي تحتاج إلى القليل من الماء لنموها، وهي تعتبر حصنا مهما وممتازا ضد التصحر وتآكل الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى أن هذا النبات يعتبر احتياطيا غذائيا للحيوانات المحلية، ناهيك أنها موردا هاما في المجال الاقتصادي، حيث تستعمل لتصنيع الورق. حيث كل هذه المكونات الأساسية بالمنطقة تعتبر آفاق التنمية المستقبلية.

كما تزخر الولاية بثروة غابية متنوعة، فمن بين أنواع الأشجار المتواجدة بالمنطقة شجر حلب الصنوبر تتربع على مساحة قدرها 65211 هكتار، يليه شجر البلوط بمساحة 211 42 هكتار، بالإضافة إلى شجر الكرز والذي يتربع إضافة على مساحة قدرها 18 835 هكتار، وللعلم فإن أنواع الأشجار الثلاث المذكورة هي المهيمنة على الغطاء الغابي بالولاية، بالإضافة إلى ذلك تمة أصناف غابية أخرى تنتشر على مساحة إجمالية مقدرة بـ 32 726 هكتار.

¹ - مديرية الفلاحة لولاية سعيدة، احصائيات سنة 2020.

جدول رقم (08): المؤشرات الإحصائية لقطاع الزراعة (2016-2020)¹

2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة	Libellé
511 349	511 349	511 349	511 349	511 349	Has	المساحة الزراعية الكلية
308 206	308 206	308 206	308 206	308 206	Has	المساحة الكلية الصالحة
32 280	30 914	30 623	30 351	22 278	Has	المساحة الكلية الصالحة المسقية
126 972	126 972	126 972	126 972	126 972	Has	مساحة المناطق الرعوية السهبية
48 731	48 731	48 731	49 531	52 531	Has	مساحة الحلفاء
32 692	32 692	32 692	32 692	32 692	Has	مساحة المناطق الرعوية العادية
132 180	131 975	127 460	116 457	106 330	Has	منطقة الحبوب
10 649	9 697	8 171	6 565	3 985	Has	منطقة العلف
8 999	8 355	6 521	5 813	5 385	Has	منطقة المراعي
8 235	7 829	7 847	7 799	6 909	Has	أشجار الفاكهة
987 295	971 000	970 800	889 873	888 953	Nbre	عدد رؤوس الأغنام
11 814	13 000	19 410	24 862	25 471	Nbre	عدد رؤوس الأبقار
76 700	74 000	73 700	70 223	69 444	Nbre	عدد رؤوس المعز
0	0	0	15	15	Nbre	عدد رؤوس الإبل
26	26	25	24	25	Nbre	تربية الدواجن
110 094	110 094	110 094	109 294	106 294	Ha	منطقة الغابات
24	24	24	24	24	%	معدل التشجير
1	2	2	2	2	Nbre	إنتاج الحليب
97 646	97 620	97 590	97 125	95 580	qx	اللحوم الحمراء
66 154	66 031	49 980	51 530	30 686	qx	اللحوم البيضاء
18 619	17 600	21 100	26 767	25 321	103 litres	حليب البقر
352	350	325	307	362	qx	العسل
24 670	24 630	23 390	22 822	24 755	103 unités	البيض
15 011	14 985	14 980	14 440	14 049	qx	الصوف

¹ - مديرية البرمجة والمتابعة، التقرير السنوي لسنة 2020.

من خلال تتبع معطيات الجدول، يتضح بأن غالبية المؤشرات الاقتصادية بولاية سعيدة خلال الحقبة الزمنية (2016-2020)، تشهد تزايداً ملحوظاً بنسب متباينة، باستثناء مؤشرات أربع هي:

- مساحة الحلفاء التي عرفت تناقصاً متوالياً بنسبة 10%، من أصل المساحة المقيدة لسنة 2016.

- عدد رؤوس الأبقار التي تناقصت أعدادها بنسبة 50%، حيث شهدت ولاية سعيدة سنة 2020 انخفاضا قدره 13657 رأس، وهذا راجع إلى عدم اهتمام المسؤول المحلي بهذه الثروة الحيوانية، ونقص الدعم لمربي الأبقار وغلاء الأعلاف، وكذا خصوصية المنطقة.

- كمية حليب البقر، يلاحظ تراجع في الكمية المنتجة بين سنتي (2016-2020)، والسبب هو تناقص عدد الأبقار بالولاية.

- كمية العسل المنتج، هو الآخر سجل تناقصاً في كميات إنتاجه، خلال الحقبة الزمنية ذاتها بفارق في الوزن المقدر بعشرة قنطار بسبب عدم الترويج بهذه الثروة وتهميشها محليا وأيضاً تأثير المناخ.

الجدول رقم (09): مناطق ومسارات الغابات اعتباراً من 2020/12/31¹

Piste forestière Nbre de Km	Piste forestière Nbre de piste	Superficies au 31/12/2020	COMMUNES
11	2	408	سعيدة
17	3	8749	دوي ثابت
55,9	6	18657	عين الحجر
21	4	5278	أولاد خالد
18	2	4661	مولاي العربي
16,5	3	11202	يوب
-	-	4011	هونت

¹ - مديرية البرمجة والمتابعة، الإحصائيات السنوية لسنة 2020.

21	3	5553	سيدي أعمار
20,5	4	7986	سيدي بوبكر
20	3	21314	الحساسنة
-	-	17490	المعمورة
21,6	4	10640	سيدي احمد
-	-	8172	عين السخونة
15	2	11570	أولاد ابراهيم
5	1	14662	تيرسين
8,5	2	9172	عين السلطان
251	39	159 525	المجموع

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الخاص بالمناطق الفلاحية، أن المجموع الكلي للمناطق ومسارات الغابات يقدر حوالي 39 منطقة بالولاية، حيث أن بلدية عين الحجر تضم حوالي 6 مناطق بمساحة مقدرة بـ 18657 كم²، بينما بلدية تيرسين تضمن منطقة واحدة بمساحة مقدرة بـ 14662 كم²، فبالرغم من كبر المساحة الغابية التي تمتلكها بلدية تيرسين، إلا أن الاهتمام بالثروة الغابية بالمنطقة كان ضعيفا نوعا ما، أما باقي البلديات فقد حازت على نفس عدد الغابات المستفاد منها، في حين أن بلدية أولاد إبراهيم وبلدية عين السخونة، تتعدم فيها مسارات الغابات.

أما المجال تجاري بولاية سعيدة، فقد بلغ عدد الأشخاص المزاوون للأنشطة التجارية حوالي 18113 تاجر، منهم 18305 شخص طبيعي و808 شخص معنوي، حيث أن ولاية سعيدة تملك في هذا المجال سوق جملة للخضر والفواكه مقره بلدية أولاد خالد بمساحة إجمالية مقدرة بـ 18034 كم²، كما تملك ولاية سعيدة أسواق تجارية مختلفة موزعة على بلدياتها كما هو موضح في الجداول التالية:

البلديات	سعيدة	عين الحجر	أولاد خالد	هونت	سيدي بوبكر	الحساسنة	مولاي العربي
عدد الأسواق	10	01	01	01	01	01	01

- 04 أسواق أسبوعية بمساحة مقدرة بـ 37 000 م² ممثلة في الجدول التالي:

البلديات	سعيدة	يوب	عين السخونة	سيدي بوبكر
عدد الأسواق	01	01	01	01

- 04 أسواق ماشية بمساحة مقدرة بـ 120 700 م² ممثلة في الجدول التالي:

البلديات	سعيدة	مولاي العربي	سيدي احمد	اولاد ابراهيم
العدد	01	01	01	01

- متجرة أسماك واحدة بمساحة 310 م²

- 05 مسالخ بمساحة إجمالية 2 900 م² منها (01) خاصة بالأغنام و(01) الدواجن (03) مذابح بمساحة إجمالية 1 070 م².

الجدول رقم (10): توزيع النشاطات التجارية في ولاية سعيدة¹

النشاط	شخص معنوي	شخص طبيعي	المجموع
الإنتاج الصناعي	3 253	348	3 601
الحرف اليدوية	22	6	28
البيع بالجملة	860	127	987
استيراد وتصدير	2	33	35
التجارة بالتجزئة	8 286	70	8 356
الخدمات	5 882	224	6 106
المجموع	18 305	808	19 113

¹ - مديرية البرمجة والمتابعة، الإحصائيات السنوية لسنة 2020.

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن النسيج التجاري يرتكز بالأخص على النشاطات بالتجزئة والخدمات حيث يمثل هدين القطاعين حوالي 80 بالمائة من مختلف الأنشطة التجارية الأخرى، يليها في المرتبة الثالثة قطاع الإنتاج الصناعي، في حين قطاعي الحرف اليدوية والاستيراد والتصدير، لا زال دون المستوى المطلوب ولا يعطي جذبا استثماريا.

ثانيا: السياحة والمياه المعدنية

تمتلك ولاية سعيدة على الصعيد السياحي إمكانات كثيرة ومتنوعة وواعدة في إضافة قيمة ايجابية للفعل السياحي بالولاية، مما دفع بالمسؤول المحلي المعين والمنتخب على حد سواء أن يهتم أكثر، ويمنح أولوية في تفعيل النشاط السياحي بهدف خلق ثروة وفتح مناصب شغل، وكذلك فك العزلة والتغيب التي أضحت تعيشها ولاية سعيدة في ذاكرة المواطن الجزائري لاسيما ما تزخر به الولاية من استعدادات وقدرات سياحية غير مستغلة لحد الآن. إن المميزات الطبيعية التي تمتاز بها عدة مناطق من الولاية لا يمكن إنكارها وهذا منذ القدم ومعترف بها، حيث تضم محافظة سعيدة حاليا (06) مؤسسات فندقية منها (02) فنادق عامة وأربعة (04) فنادق خاصة حيث يبلغ طاقتهم إجماليا حوالي 715 سريرا. نظرا لتنوع مناطقها السياحية هذا ما يؤهلها لتكون قطبا سياحيا بامتياز وسوقا مفتوحا لمبدعي الاستثمار وهذا من أجل خلق الثروة وتحقيق التنمية المحلية.

جدول رقم (11): عدد المؤسسات الفندقية بالولاية¹

2020	2019	البيانات
6	6	عدد الفنادق
322	322	عدد الغرف
715	715	عدد الاسرة
3	3	عدد المحطات الحموية
5	5	عدد مناطق التوسع السياحي (zet)

¹ - مديرية السياحة لولاية سعيدة، احصائيات لسنة 2020.

هناك خمس (05) مناطق خاصة بالتوسع السياحي (ZET) حيث تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المناطق 1116.3 هكتار ويتم تفصيلها على النحو التالي:

- منطقة للتوسع السياحي بسعيدة: 35 هكتار

- منطقة بحمام ربي 62.5 هكتار

- منطقة بتيفريت 100 هكتار

- منطقة بالمرجة 768.8 هكتار

- منطقة بعين السخونة 150 هكتار

كما تضم ولاية سعيدة ستة (06) بلديات مصنفة كمحطات سياحية منها:

- بلدية سعيدة (السياحة الثقافية- التاريخية- الدينية- البيئية)

- بلدية سيدي أعمر (السياحة المعدنية- السياحة البيئية)

- بلدية عين السخونة (السياحة المعدنية- السياحة الدينية)

- بلدية عين السلطان (السياحة البيئية-الصيد السياحي)

- بلدية أولاد خالد (السياحة المعدنية- السياحة البيئية)

- بلدية ذوي ثابت (السياحة البيئية-الصيد السياحي)

تتميز الولاية بجودة مياهها المعدنية الحرارية لكن استغلالها الحالي لا يعكس قيمة هذه المنتجات.

يبعد حمام ربي حوالي 11 كم على مقر الولاية، نسبة تدفق مياهه 7 ل/ثا عند 48 درجة وسعته 53 غرفة، وحمام سيدي عيسى ب 14 كم على مقر الولاية، نسبة تدفق مياهه 7 ل/ثا عند 48 درجة مع 47 غرفة، أما حمام عين السخونة فيبعد حوالي 80 كم على مقر الولاية مع نسبة التدفق 50ل/ثا عند درجة 31 درجة ويحتوي على 31 غرفة.

ومن بين الفضائل التي تمتاز بها هذه المنتجات المعدنية أنها تساهم في علاج بعض الأمراض على غرار أمراض الروماتيزم، الأمراض الجلدية وأمراض التهاب الرئة.

أما في ما يخص المياه المعدنية، فإن ولاية سعيدة تحتل مكانة هامة بهذه الثروة نظرا للجودة المعترف بها لمياهها أنها فعلا سوقا تجاريا مزدهرا لأنه يتميز بالطلب المتزايد باستمرار بالإضافة كذلك إلى عملية حفر بئر بقرية أم الدود بلدية مولاي العربي نو الأهمية الملموسة والتي تتم دراسة خصائصه الفيزيائية والكيميائية وتبين أنه ذو جودة عالية معترف به كمياه معدنية إذ أنه سكان المنطقة لا يعانون من نقص في تدفق المياه إلا في الحالات التي تتواجد فيها اعطاب في الشبكة أو في محطة الإنتاج، أعطاب تقنية كهربائية وميكانيكية، تسرب المياه وكذا نوعية الشبكات القديمة المتهرئة.

الجدول رقم (12): الثروة المعدنية التي تتوفر عليها الولاية

2020	219	2018	2017	2016	الوحدة	التسمية
120 697	120 471	113 890	113 670	112 896	M3	السعة المائية
120 697	120 471	113 890	113 670	112 896	M3	سعة المياه
0	0	0	0	0	NBRE	عدد السدود
0	0	0	0	0	M3	سعة السد
183	183	176	174	169	NBRE	عدد الآبار
120,698	120,472	113,890	113,670	112,896	HM3/AN	سعة البئر (حجم)
1759,64	1 589,047	1524,108	1417,478	1 395,452	KMS	طول الشبكة
71230	70 360	63860	59 313	59 227	NBRE	عدد
175	175	175	175	175	L/J/HAB.	متوسط
175	175	175	175	175	L/J/HAB.	التوزيع بالمياه
145	145	145	140	140	L/I/HAB.	التوزيع بالمياه
98	98	98	98	98	%	معدل الاتصال
20	20	20	20	20	%	معدل فقدان
177	168	161	159	151	NBRE	عدد الخزانات
105 760	101 560	96210	89 410	86 360	M3	سعة الخزان
77	67	65	61	58	NBRE	عدد أبراج المياه
14 250	12 150	11900	11 100	10 600	M3	سعة أبراج المياه
1	1	1	1	7 (Aires	NBRE	عدد المحطات
403 710	398 753	387858	379 544	372 674	NBRE	السكان
21 633	16 658	11893	11 904	15 124	M3	حجم المياه العامة
12	10	9	9	5	NBRE	عدد محطات
50 715	47 023	43265	43 265	37 929	M3	قدرة معالجة
97	97	97	97	97	%	المعدّل العام
97	97	97	97	97	%	معدل اتصال
96	96	96	96	96	%	معدل اتصال
38	48	50	22	22	%	معدل استعادة

من خلال معطيات الجدول، يظهر جليا أن سعة المياه المتوفرة في ولاية سعيدة من سنة 2016 إلى غاية 2020 عرفت تزييدا لكن بنسب ضئيلة، كما نلاحظ انعدام السدود في ولاية سعيدة بالرغم من أهمية السدود في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وعليه، لا بد من وضع استراتيجيات وطنية ومحلية لبناء السدود في الولاية باعتبارها مورد ثمين وأمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المحلية.

يمكن ذكر بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد المائية بولاية سعيدة إلى غاية 2020:

- معدل التزويد بالماء الشرب 98 %
- معدل التزويد الصرف الصحي الحضري 97 %.
- معدل اتصال الصرف الصحي في المناطق الريفية 96 %.
- عدد أبراج المياه 77 بسعة 14 250 م³
- عدد المخازن 177 بسعة 105 760 م³

ثالثا: الطاقة وشبكة الطرقات

شكلت كل الكهرباء والغاز إحدى مصادر الطاقة التي تستفيد منها الولاية، ويمكن ذكر

أهم المستفيدين حسب عدد البلديات في الجدولين التاليين:

جدول رقم (13): نسبة توصيل الكهرباء لكل بلدية في ولاية سعيدة

البلديات	عدد المستفيدين	نسبة (%) الكهرباء
سعيدة	41 213	97,42
دوى ثابت	1 345	87,22
عين الحجر	7 762	98,78
اولاد خالد	7 961	99,23
مولاي العرب	2 712	94,56
يوب	5 407	96,28
هونت	1 330	70,44
سیدی معمر	2 486	95,65
سیدی بوبكر	5 286	97,49
الحساسنة	3 284	94,72
المعمورة	1 761	85,15

94,64	3 515	سیدی احمد
95,39	2 009	عين السخونة
97,51	5 292	اولاد ابراهيم
84,15	1 147	تيرسين
95,59	1 974	عين السلطان
96,01	94 484	المجموع

من خلال معطيات الجدول تظهر نسبة الاستفادة من توصيل الكهرباء حيث تعكس نسبة تقريبا 96% من مجموع عدد المستفيدين إلى غاية 2020 مما يدل على أن معظم السكان مستفيدين منه.

جدول رقم (14) : نسبة توصيل الغاز لكل بلدية في ولاية سعيدة

البلديات	عدد المستفيدين	نسبة (%) الغاز
سعيدة	35 732	84,46
دوي ثابت	737	47,8
عين الحجر	4 821	60,73
اولاد خالد	4 857	60,54
مولاي العربي	1 802	62,83
يوب	3 633	64,29
هونت	633	33,53
سيدي معمر	1 228	47,25
سيدي بوبكر	3 231	59,59
الحساسنة	1 936	55,84
المعمورة	1 087	52,56
سيدي احمد	1 366	36,78
عين السخونة	1 239	58,83
اولاد ابراهيم	3 422	63,06
تيرسين	587	43,07
عين السلطان	1 058	51,23
المجموع	67 369	68,46

أما فيما يخص الاستفاداة من الغاز الطبيعي فإن نسبة إلى غاية 2020 لم تصل إلى المستوى المرغوب حيث بلغت حوالي 68.46 هذا ما يعكس نقص الاستفاداة بولاية سعيدة من هذا المورد رغم أهميته، وبالرغم من الثروة الهائلة التي تتمتع بها دولة الجزائر. كما تتوفر الولاية على شبكة من الطرقات موزعة بشكل عادل على جميع أنحاء الإقليم، تتكون هذه الشبكة من (06) طرق وطنية وطرق ولائية وطرق بلدية تغطي جميع البلديات التابعة للولاية والوصول إلى أي نقطة في الفضاء الإقليمي حتى في الأماكن الأكثر عزلة. تتكون شبكة الطرقات بالولاية من محورين مهمين هما: محور الشمال والجنوب مدعم بشكل أساسي بالطريق الوطني (RN 06)، ومحور الشرق والغرب مدعم بالطريقين الوطنيين (RN94- RN92). أما الطرق بالولاية فإنها تغطي خطا طوليا قدره 1 716 501 كم موزعة على النحو التالي: بالنسبة للطرق السريعة الوطنية: 401. 949 كم (RN 06)، اما الطرق الولائية فتقدر بحوالي 615. 912 كم (27)، بينما الطرق البلدية فب 588. 540 كم منها (119) 110.100 كم غير معبدة.

الخريطة رقم (02): خريطة شبكة الطرقات بولاية سعيدة¹



¹ - المصدر: وزارة الأشغال العمومية، الرابط: http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1155

تجدر الإشارة إلى أن أحدث الأرقام التي أجريت في السنوات الأخيرة تظهر زيادة في شبكة الطرقات لتصل إلى 20 000 سيارة/ اليوم، 25 إلى 30 % منها مركبات نوع ثقيل وعلى حافة الطرقات منتجات زراعية معروضة للبيع على طول الطرقات المؤدية. ولاية سعيدة تقع على مسافات متقاربة بالنسبة للولايات المجاورة هذا ما يؤهلها للحصول على الدور الريادي في إطار سياسة التخطيط الإقليمي.

جدول رقم (15): المشتركين وكثافة الهاتف الثابت لكل بلدية في ولاية سعيدة

البلديات	عدد المشتركين	كثافة الخط / 100
سعيدة	22 535	13,88
دوي ثابت	256	4,04
عين الحجر	2 661	6,73
اولاد خالد	2 265	5,50
مولاي العربي	544	4,00
يوب	1 726	8,19
هونت	261	4,46
سيدي اعمر	593	5,36
سيدي بوبكر	885	3,87
حساسنة	875	5,48
معمورة	293	3,56
سيدي احمد	85	0,50
عين السخونة	232	2,65
اولاد ابراهيم	1 191	4,92
تيرسين	105	1,16
عين السلطان	161	1,94
/	34 668	8,34

بخصوص المنشآت البريدية، تتكون البنية التحتية البريدية حاليا من 54 مكتبا بريديا من ضمن 4000 مكتب على المستوى الوطني،¹ منها اثنا عشر (12) بمقر الولاية، حيث تقدم مؤسسة البريد خدمة بمعدل متوسط حيث أن كل مؤسسة يقابلها 7 535 مواطن. أما بالنسبة للاتصالات: ففي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تمتلك الولاية 112 مركز

¹ - حوصلة أهم إنجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لسنة 2020.

هاتفي بسعة إجمالية تبلغ 51 995 جهازا هاتفيا رقميا. ففي نهاية عام 2020 بلغ عدد الخطوط المتصلة بالمستخدمين إلى 34.668. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستخدمين بالانترنت بلغ في سنة 2020 إلى 33 995 مشترك ب (ADSL) و (4 G).

المطلب الثاني: خصائص التقسيم الإداري والسكاني

تتميز ولاية سعيدة بالعديد من الخصائص التي جعلتها منطقة إستراتيجية وإدارية بامتياز. ويمكن التطرق لخصوصيات التنظيم الإداري والسكاني بهذه الولاية كما يلي:

الفرع الأول: التقسيم الإداري

تجدر الإشارة إلى موقع ولاية سعيدة المتميز على أنها المحور الرابط لولايات الغرب الجزائري، ما يجعلها في طلب متزايد على الشراكة نظرا لإمكاناتها الاقتصادية والحرفية من طرف عدة ولايات مثل تلمسان، سيدي بلعباس، تيارت، البيض والنعام، ولهذا الغرض أنشأت الولاية مركزا لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، كما تحوز على مركزان آخران للتوسع الاقتصادي بعين السخونة وأم الدود (بلدية مولاي العربي). وحسب التقسيم الإداري النصوص عليه في القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم، تتكون ولاية سعيدة من 06 دوائر و 16 بلدية وهي كالتالي:¹

1. دائرة سعيدة: بلدية واحدة وهي بلدية سعيدة.
2. دائرة عين الحجر: ثلاث بلديات وهي عين الحجر، مولاي العربي، سيدي احمد.
3. دائرة الحساسنة: ثلاث بلديات وهي الحساسنة، المعمورة، عين السخونة.
4. دائرة سيدي بوبكر: أربع بلديات وهي سيدي بوبكر، سيدي عمر، أولاد خالد، هونت.
5. دائرة يوب: بلديتين وهي يوب، دوي ثابت.
6. دائرة أولاد إبراهيم: ثلاث بلديات وهي أولاد إبراهيم، تيرسين، عين السلطان.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، قانون رقم 84/09، يتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، المؤرخ في 04 فيفري 198، ج ر، المادة 14.

الجدول رقم (16): مساحة ولاية سعيدة وبلدياتها

المساحة	البلديات
75,8	سعيدة
417,3	عين الحجر
423,7	مولاي العربي
1.257,3	سيدي احمد
579,5	الحساسنة
1.216,5	المعمورة
404,4	عين السخونة
245,7	سيدي بوبكر
167,8	سيدي اعمر
207,2	أولاد خالد
176,1	هونت
443,1	يوب
216,9	دوي ثابت
253,6	أولاد ابراهيم
421,4	تيرسين
259,2	عين السلطان
2 6.765,40 كم	مساحة إجمالية

الخريطة رقم (01) : خريطة تعداد البلديات الإدارية لولاية سعيدة



المصدر : مديرية التخطيط والبرمجة لولاية سعيدة

الفرع الثاني: التوزيع السكاني

يتضح من خلال الجدول أدناه، أن الكثافة السكانية لولاية سعيدة أظهرت وجود مستويات متباينة من بلدية لأخرى ويمكننا تصنيفه كما يلي:

الجدول رقم (17): توزيع عدد السكان على بلديات ولاية سعيدة لسنة 2016¹

الرقم	تعداد البلديات	المساحة كلم ²	الإحصاء العام للسكان	الكثافة السكانية
2001	سعيدة	75,80	115 166	2 141,27
2002	دوي ثابت	216,90	4 315	29,19
2003	عين الحجر	417,30	21 493	94,76
2004	أولاد خالد	207,20	19 368	198,86
2005	مولاي العربي	423,70	10 426	32,06
2006	يوب	443,10	15 314	47,54
2007	هونت	176,10	4 097	33,23
2008	سيدي أعمر	167,80	7 715	65,94
2009	سيدي بوبكر	245,70	17 131	93,01
2010	الحساسنة	579,50	10 448	27,53
2011	المعمورة	1 216,50	5 342	6,77
2012	سيدي احمد	1 257,30	12 205	13,59
2013	عين السخونة	404,40	5 725	21,64
2014	أولاد ابراهيم	253,50	18 406	95,57
2015	تيرسين	421,40	6 307	21,49
2016	عين السلطان	259,20	6 068	32,09

¹ - إحصائيات مديرية الصحة والسكان لسنة 2016.

المطلب الثالث: الخصائص الاجتماعية والثقافية للمنطقة

في الواقع ولاية سعيدة جزء لا يتجزأ من الرقعة الجغرافية للجزائر بفضل خصائصها الجغرافية والاقتصادية حيث أن موقعها متميزا في وسط هذه المناطق من البلد، كما أنها مساحة محورية بين المناطق الشمالية والجنوبية من الجزء الغربي للوطن وبطبيعة الحال هي أفضل حلقة في سلسلة جبال الأطلس التلي.

الفرع الأول: الخصائص الاجتماعية

المؤشرات الاجتماعية هي مجمل الخدمات الضرورية لحياة اجتماعية متوازنة وهي تشمل على قطاعات تسيير المطالب الاجتماعية للمواطنين وهي كالتالي:

أولاً: الصحة

تحتوي ولاية سعيدة على هياكل طبية تتمثل في وجود مستشفى عام للولاية بأكملها يضم 420 سريرا، و03 مستشفيات في كل من دائرة يوب، سيدي بوبكر والحسانة يضم كل مستشفى 60 سرير، كما توجد بمقر الولاية مؤسسة إستشفائية متخصصة ب 180 سريرا، و04 مؤسسات صحية عمومية جواريه، وكذا 24 عيادة صحية من بينها 06 خاصة بالتوليد والأمومة. كما تحتوي الولاية أيضا على 70 قاعة علاج، وعلى معهد وطني عالي واحد للتكوين الشبه الطبي. أما بالنسبة للموارد البشرية، فيمكن تفصيلها في الجدول التالي حسب إحصائيات سنة 2020:¹

القطاع الخاص	القطاع العام
مستشفى خاص ب 50 سرير	
مستشفى يومي للأمراض السكر والغدد الصماء (4 سرير)	141 طبيب متخصص
69 طبيب متخصص	273 طبيب عام
72 طبيب عام	62 طبيب جراح أسنان
35 طبيب جراح أسنان	27 صيدلي
90 صيدلي	1670 شبه الطبي
38 شبه الطبي	

¹ - إحصائيات مديرية الصحة والسكان لولاية سعيدة سنة 2020.

أحصت الولاية على أن القطاع الصحي يتوفر على 960 سريرا، بمعدل 1.82 سرير لكل 1000 نسمة، ويظل هذا المعدل أقل من المعايير الوطنية والتي تبلغ 2 سرير في 1000 نسمة.¹

ثانيا: التعليم والتكوين المهني

يتكون قطاع التعليم في ولاية سعيدة حسب إحصائيات 2020 من أربع مستويات تعليمية حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (18): عدد المؤسسات التربوية وملحقاتها بالولاية²

الداخلية	نصف داخلية	المطاعم	الورشات	المخابر	الأقسام		عدد التلاميذ	العدد	نوع المؤسسة
					الموجودة	المستعملة			
/	/	151	/	/	2 132	1 902	56 624	208	مدرسة
/	22	/	56	138	1 140	1 058	32 907	68	متوسطة
8	11	/	43	145	657	578	15 327	30	ثانوية

على مستوى التعليم الابتدائي يوجد 232 مدرسة ابتدائية منها 203 مدرسة تشتغل وتتألف من 2 074 قسما يشغلها 55 836 تلميذا ويشرف عليها 2 362 مدرسا. إذ يبلغ عدد المدارس الابتدائية في قطاع التعليم بولاية سعيدة 237 مدرسة ابتدائية منها 208 مدرسة مؤلفة من 2132 قسما يشغلها 56624 طالب وطالبة ويشرف عليها 2406 معلمين.

أما على مستوى التعليم المتوسط بلغ عدد المؤسسات التعليمية حوالي 68 متوسطة، تضم 1140 قسم، و32907 طالبا يشرف عليهم 1793 معلما.

1- مديرية البرمجة والمتابعة، التقرير السنوي لسنة 2020.

2- مديرية التربية لولاية سعيدة، إحصائيات لسنة 2020.

بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي، فقد بلغ عدد الملتحقين بالمؤسسات الثانوية ما يقارب 15327 طالبًا موزعين على 30 مدرسة ثانوية ويشرف عليهم حوالي 1213 معلمًا. تعرف بعض بلديات ولاية سعيدة عدم وجود المدارس الثانوية كل من بلدية ذوي ثابت، عين السلطان وتيرسين، وهذا ما يشكل تحديًا وإشكالا لمواصلة التعليم الثانوي خاصة الفتيات.

أما بخصوص قطاع التعليم العالي، تعرف جامعة سعيدة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي، ثقافي ومهني يوجد مقرها بعاصمة الولاية، حيث تتألف من 05 مجتمعات تتشكل من مباني إدارية وبيداغوجية، فضلا عن تلك المتخصصة للخدمات الجامعية، وقد تم تسميتها بجامعة الدكتور مولاي الطاهر.

بصدور المرسوم التنفيذي رقم 10-09 المؤرخ في 04-01-2009، تم إنشاء جامعة سعيدة بعد أن كانت مركزا جامعيًا. وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 13-200 المؤرخ في 20-05-2013 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 10-09 المؤرخ في 04-01-2009 المتضمن إنشاء جامعة سعيدة، حيث تم إعادة هيكلة الجامعة لتصبح مشكلة من 04 نيابات مديريةية مكلفة بـ:

1. التكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج.
2. التكوين العالي في الطورين الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج.
3. العلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.
4. التنمية والاستشراف والتوجيه.

تضم جامعة سعيدة 06 كليات بعنوان السنة الجامعية 2016-2017، موزعين على الكليات التالية:

- 1) كلية الآداب واللغات والفنون تضم: قسم الآداب واللغة العربية، قسم الآداب واللغة الفرنسية، قسم الآداب واللغة الانجليزية، قسم الفنون.
 - 2) كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية: تضم قسم العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية.
 - 3) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تضم: قسم العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، قسم علوم التسيير.
 - 4) كلية الحقوق والعلوم السياسية وتضم: قسم الحقوق، قسم العلوم السياسية.
 - 5) كلية العلوم وتضم: قسم الرياضيات، قسم الفيزياء، قسم الكيمياء، قسم البيولوجيا.
 - 6) كلية التكنولوجيا وتضم: قسم الإعلام الآلي، قسم الإلكترونيات، قسم الهندسة المدنية والري، قسم هندسة الطرائق، قسم الإلكترونيك.
- أما قطاع التكوين المهني، تحتوي ولاية سعيدة على معهدين وطنيين للتكوين المهني بالإضافة إلى 11 مركزا وفروع للمراكز المهنية متواجدة على مناطق مختلفة من إقليم الولاية.

ثالثا: الشباب والرياضة

ترتكز ولاية سعيدة في شقها الرياضي على نادي مولودية سعيدة والذي توج عدة مرات في كرة اليد وكرة القدم كما تشتهر الولاية أيضا برياضات أخرى مثل الرياضات القتالية، الملاكمة، الجمباز والألعاب الرياضية الأخرى. كما تحوز ولاية سعيدة على:

- عدد الملاعب (ملاعب بلدية): 18 ملعب

- عدد المسابح: 05 مسابح

- عدد المسارات الرياضية: 02 مسار

- عدد القاعات المتخصصة: 13 قاعة

معظم المنشآت الرياضية المتواجدة في ولاية سعيدة لا تلبي بشكل كاف الرغبات وهذا نظرا للعدد المتزايد للمنخرطين في جميع الألعاب الرياضية، لهذا لا بد من إعادة النظر في هذا القطاع من طرف المسؤولين المحليين قصد توفير خدمات لجميع المنخرطين.

الفرع الثاني: الخصائص الثقافية

أولا: المنشآت الثقافية

إن المجال الثقافي في ولاية سعيدة لا يستجيب لتطلعات الساكنة المحلية، وهذا نتيجة للعدد الضئيل للمنشآت الثقافية، حيث تتربع على مساحة سعيدة الهياكل الثقافية التالية:

- عدد المكتبات: 17 مكتبة
- عدد المتاحف: 01 متحف
- عدد دور الثقافة: 01 دار ثقافة
- عدد دور المسرح: 01 مسرح
- عدد قاعات السينما: 01 قاعة سينما

ثانيا: الفنون والحرف اليدوية

الحرف اليدوية بالولاية غنية بتاريخها، حيث تنوعت فيها الصناعات اليدوية والحرفية كنسيج الصوف، البرنوس، الصراميك، الحلفاء، ...آخ. لكن البنية التحتية لهذا القطاع غير كافية، فوجود غرفة حرفية واحدة لا يلبي الطلب ويعود بالسلب على التنمية المحلية، وعليه، لا بد من تدارك الأمر من خلال الاهتمام بهذا المجال بطرق جيدة

الجدول رقم (19): الفنون والحرف اليدوية بالولاية¹

Libellé	Unité	2019	2020
عدد الغرف الحرفية	Nbre	1	1
عدد دور الحرف	Nbre	1	1
قدرة استيعاب دور الحرف	Nbre	20 artisans + 14	20 artisans + 14
عدد المتاحف	Nbre	0	0
عدد اجنحة العرض	Nbre	0	0

¹ - غرفة الحرف والصناعة التقليدية بولاية سعيدة، احصائيات،

المبحث الثاني: واقع السياسة التنموية في ولاية سعيدة

اتسم الوضع بجل بلديات ولاية سعيدة بتواضع الإمكانيات المادية نتيجة ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية وافتقار الإدارات الجهوية والمحلية إلى الكفاءات المهنية من ناحية العدد والاختصاص خاصة في مجال الاستشراف والتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع وخاصة المتعلقة بالخدمات الأساسية في أغلب المناطق.

المطلب الأول: المشاريع التنموية المسجلة لولاية سعيدة

تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية المحلية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي، كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية في الأقاليم، ولهذا تم تخصيص غلاف مالي وبرامج حظيت بها لولاية سعيدة، المتمثلة في:

الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية PCD (2010-2020)

المخطط البلدي للتنمية (Plan Communal de Développement) هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، وتم تنفيذ هذا المخطط بموجب المرسوم 136_73 المؤرخ في 09 أوت 1973، حيث تندرج المخططات البلدية للتنمية في إطار سياسة التوازن الجهوي، قصد إعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية.¹

لقد شهدت ولاية سعيدة، خلال الفترة الزمنية (2010-2020) في إطار مخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، تزايدا نسبيا لعدد

1- اونيسي ليندة، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد التاسع، جوان 2016، ص. 228.

المشاريع والبرامج التنموية الموجهة لبلديات الولاية، مع تخصيص اعتمادات مالية مقدرة بـ 6839980000.00 د.ج.

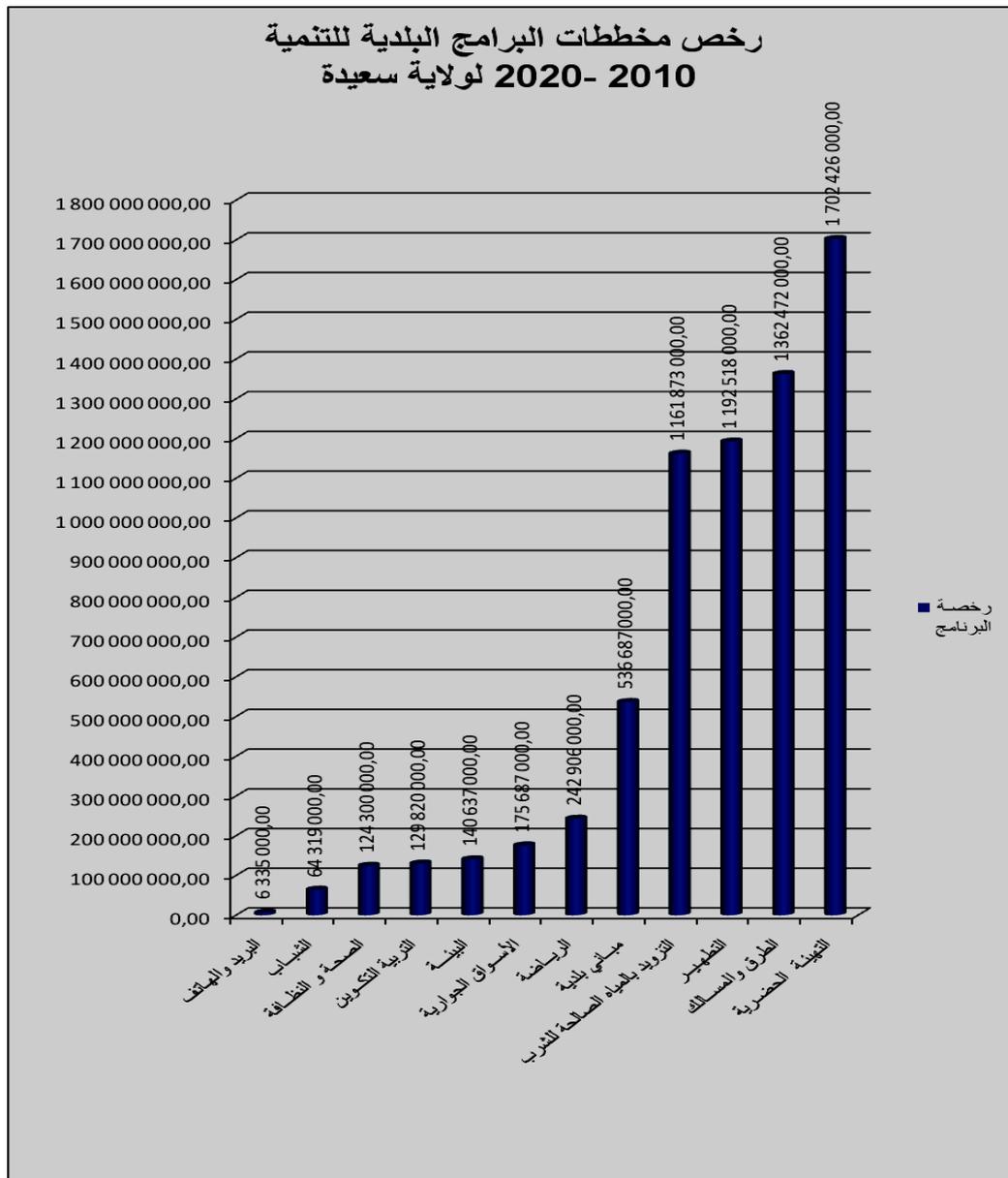
من خلال ما تقدم، فإن المخططات البلدية هي عبارة عن برامج تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها وأولتها وكيفية تمويلها في مراحل متعاقبة، كما حدد المرسوم المذكور سابقا مختلف الأبواب والعمليات التنموية المدرجة ضمن المخطط البلدي للتنمية وهي محددة على النحو التالي:

- قطاع الري والفلاحة تتدرج تحته الفصول التالية التيزيد بمياه الصالحة للشرب، التطهير والبيئة.

- قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية ويضم ضمنه الطرق والمسالك البريد والمواصلات مباني البلدية كذلك التسيير البلدي في المناطق الواجب ترقيتها.

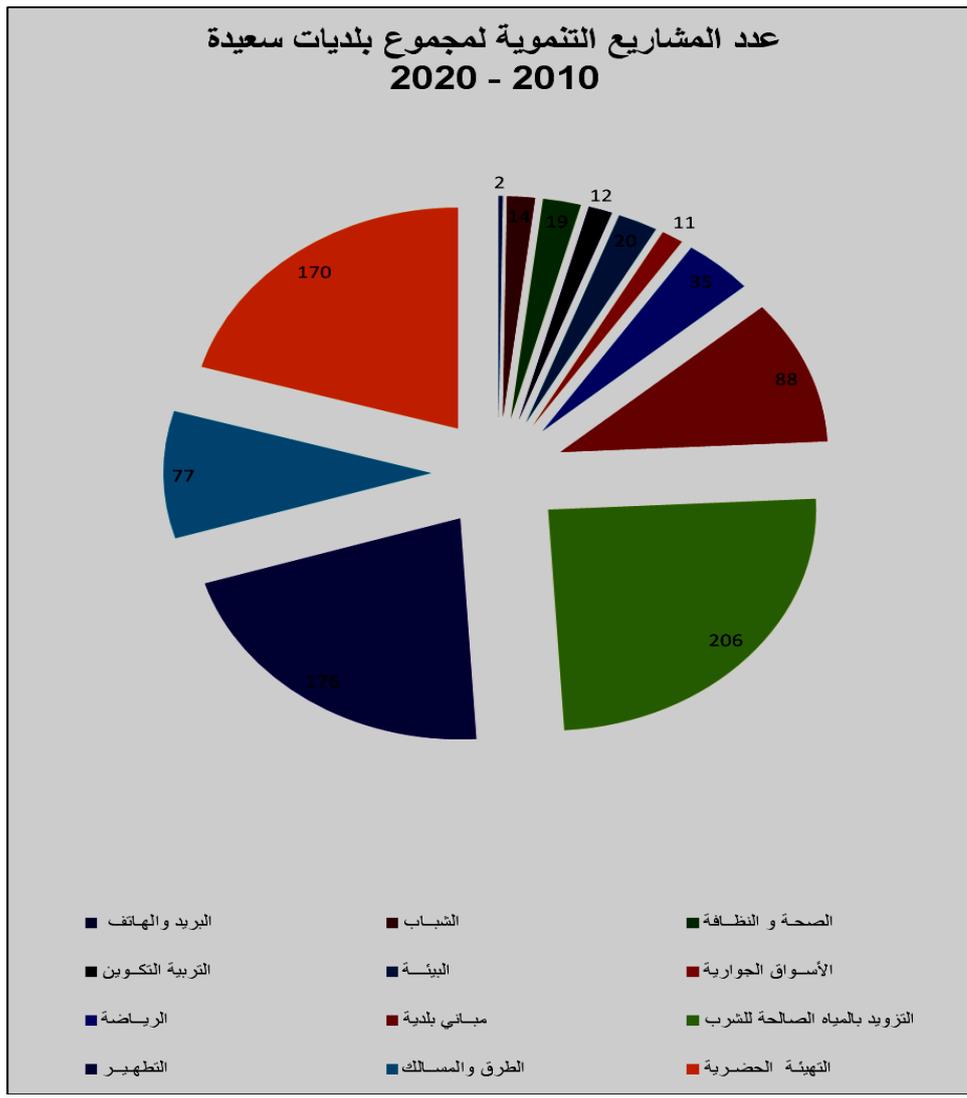
- قطاع التربية والتكوين البنى الاجتماعية والثقافية ويضم التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة الثقافة والترفيه، الشبيبة، الرياضة.

وقد تم التطرق إلى المشاريع التنموية في جميع المجالات المستفاد منها من طرف بلديات ولاية سعيدة خلال الفترة الزمنية (2010-2020) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبة

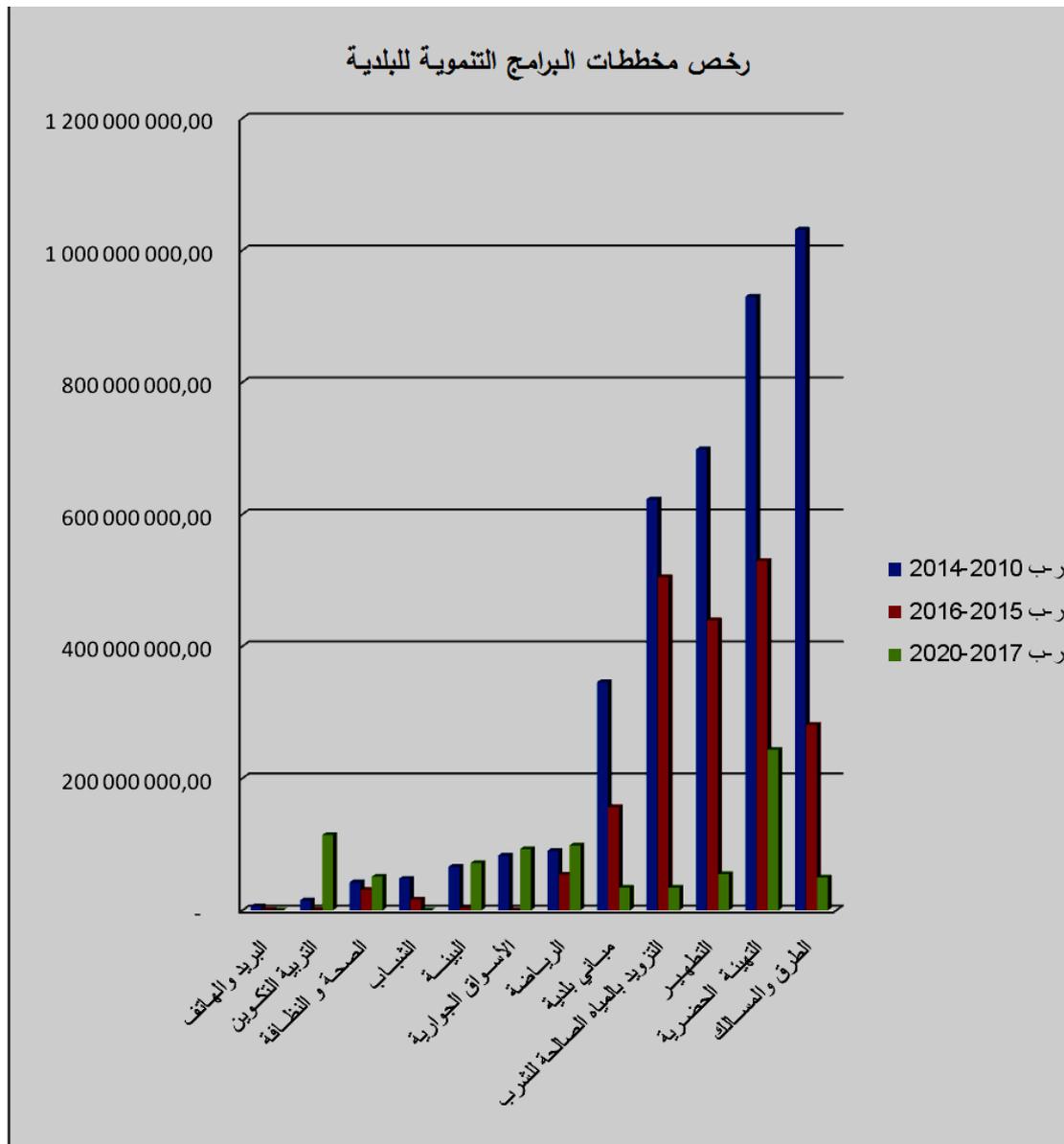
يوضح الشكل أعلاه لمجموع الاعتمادات المالية المخصصة لكل برنامج على مستوى بلديات سعيدة، حيث استفاد قطاع التهيئة الحضرية الحصة الأكبر من الاعتمادات المالية والمقدرة ب 17024266000 دج، إضافة إلى قطاع الطرق المسالك والذي خصص له رصيد مالي مقدر ب 1362472000 دج، مقارنة بالقطاعات الأخرى لاسيما قطاعي الشباب والبريد والهاتف اللذان لم يستفيدا من اعتمادات مالية كافية.



المصدر: إعداد الطالبة

يبين الشكل أعلاه عدد المشاريع التنموية في بلديات ولاية سعيدة، المتعلقة بمدى تجسيد تلك المشاريع في إطار تسيير وتنفيذ عمليات المخطط البلدي للتنمية في الفترة الممتدة من (2010-2020) لجميع القطاعات، حيث استفاد قطاع التزويد بالمياه الصالحة للشرب بحصة أكبر من عدد المشاريع والمقدر عددها 206 مشروع، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التطهير والذي بلغ عدد المشاريع فيه 176 مشروع، ثم قطاع التهيئة الحضرية

الذي خصص له 170 مشروع لنفس الفترة، قطاع الطرق والمسالك الذي أنجز فيه 77 مشروع، بينما لم تأخذ بقية القطاعات القدر الكافي من الحصص.



المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الشكل أعلاه، رخص مخططات البرامج التنموية لولاية سعيدة، في الفترة الممتدة من (2010-2020)، موزعة على ثلاث فترات، حيث شهدت الفترة الممتدة من (2010-2014) زيادة في عدد المشاريع المنجزة بالولاية، خاصة في قطاع الطرق والمسالك الذي

أخذ الحصة الأوفر من الاعتمادات المالية، ثم قطاع التهيئة الحضرية الذي شهد هو الآخر ارتفاع، وكذا قطاع التطهير والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، في حين لم تستفد القطاعات الباقية من رخص المخططات بشكل أوفر. أما الفترة الممتدة من (2015-2016)، وبالرغم من أنها فترة قصيرة ولكنها شهدت انجازا فيما يخص المشاريع التنموية في جميع البلديات بالولاية خصوصا القطاعات المذكورة سابقا، وبخصوص الفترة الممتدة من (2017-2020) ونتيجة للأزمة التي عاشتها الجزائر لاسيما نقص الموارد المالية، فقد شهدت الفترة انخفاضا في المشاريع المنجزة باستثناء بعض القطاعات كالتهيئة الحضرية والتربية والتكوين.

على العموم، هناك تفاوت في المشاريع التنموية المنجزة في بلديات سعيدة في الفترة ما بين (2010-2020)، فمختلف الحصص من المخططات التنموية التي تجسدت في بلديات سعيدة كانت متفاوتة، والأشكال المدرجة أدناه توضح تلك الرخص وهي على النحو التالي:

يبين الشكل الأول، رخص المخططات في أربع بلديات (سعيدة، أولاد إبراهيم، المعمورة وعين الحجر)، حيث أن بلدية سعيدة كانت لها الحصة الأوفر باعتبارها عاصمة الولاية، فقد استفادت من مشروع التهيئة الحضرية بأكثر نسبة، بينما استفادت بلديتي سعيدة وأولاد إبراهيم بالحظ الأوفر من مشروع التطهير، وبخصوص الطرق والمسالك، فقد كانت بلدية المعمورة المستفيد الأكبر من هذا المشروع.

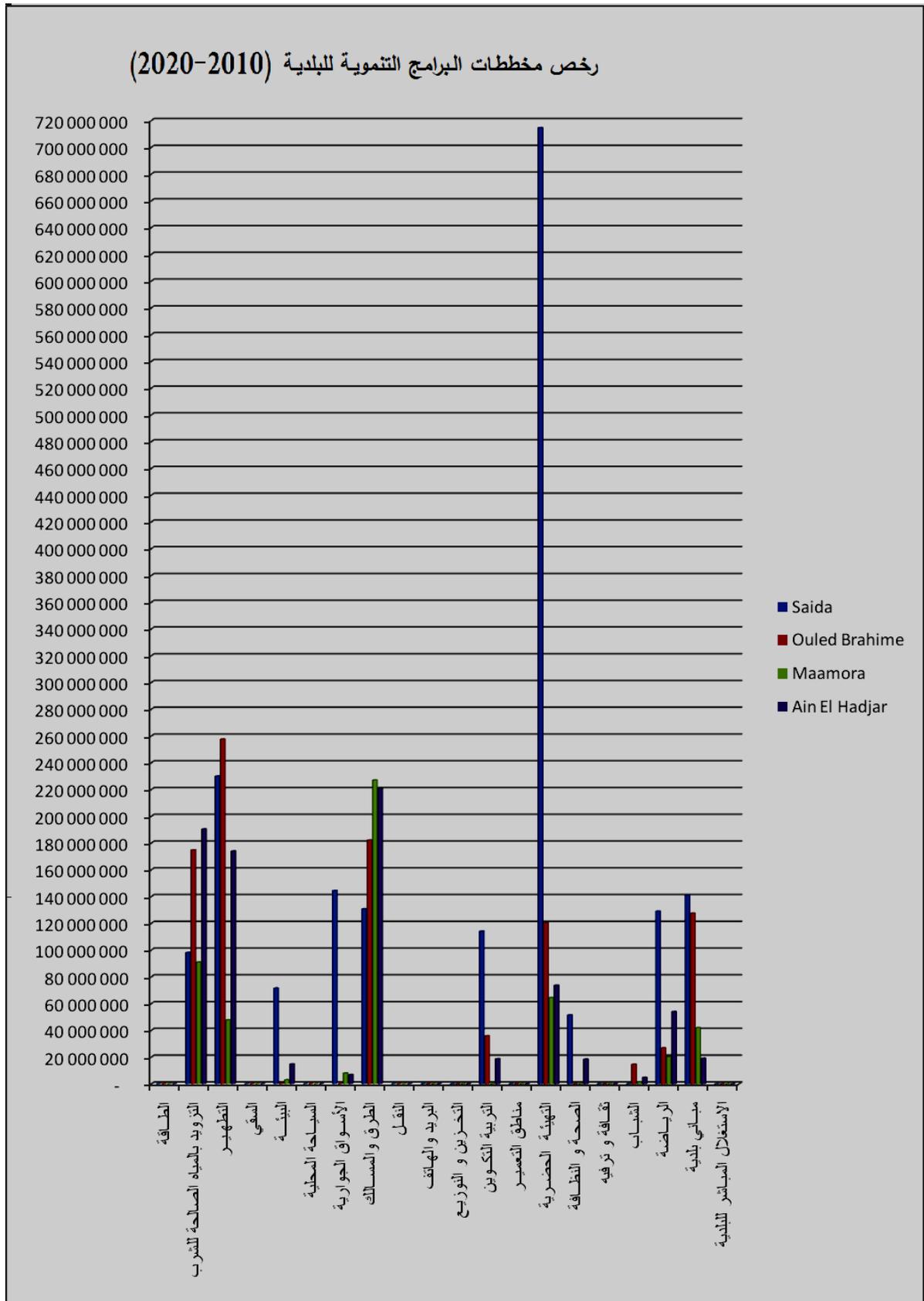
بالنسبة للشكل الثاني والذي يبين رخص المخططات التنموية في أربع بلديات وهي (دوي ثابت، أولاد خالد، مولاي العربي ويوب)، حيث استفادت هذه البلديات بمشاريع تنموية متقاربة خصوصا قطاع التزويد بالمياه الصالحة للشرب وكذا قطاع التطهير خصوصا بلدية أولاد خالد، كما أخذت بلدية مولاي العربي الحصة الأوفر من مشروع الطرق والمسالك، في حين استفادت كل من بلديتي ذوي ثابت وأولاد خالد من مشروع التهيئة الحضرية.

بخصوص الشكل الثالث، الذي ضم البلديات التالية (هونت، سيدي اعمر، سيدي بوبكر، الحساسنة)، فبلدية سيدي بوبكر استفادت بحصة الأسد من مشروع التهيئة الحضرية،

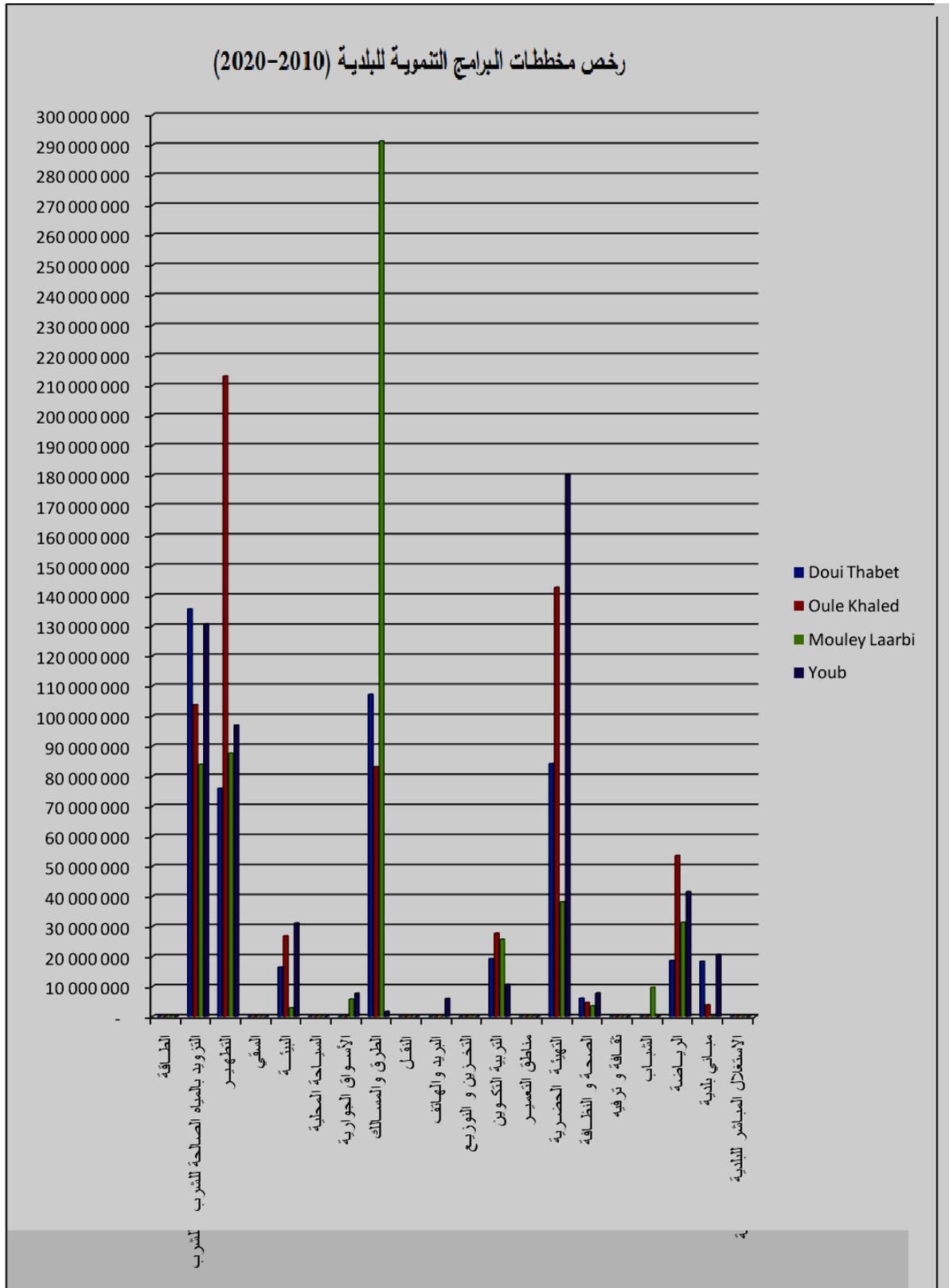
بينما تعادلا في المرتبة الثانية كل من بلديتي هونت وسيدي اعمر، وبخصوص مشروع التطهير، فقد استفادت كل من بلدية سيدي اعمر وسيدي بوبكر من نفس الحصة، وتبقى بلدية الحساسنة المستفيد الأكبر من مشروع التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

الشكل الرابع يضم أربع بلديات (سيدي احمد، عين السخونة، تيرسين، عين السلطان)، فيما يخص قطاع التزويد بالمياه الصالحة للشرب استفادت منه كل من بلديتي تيرسين وعين السلطان بالحصة الكبرى، كما استفادت عين السلطان أيضا بالتهيئة الحضرية ومشروع التطهير، بينما استفادت تيرسين مع سيدي احمد من مشروع الطرق والمسالك.

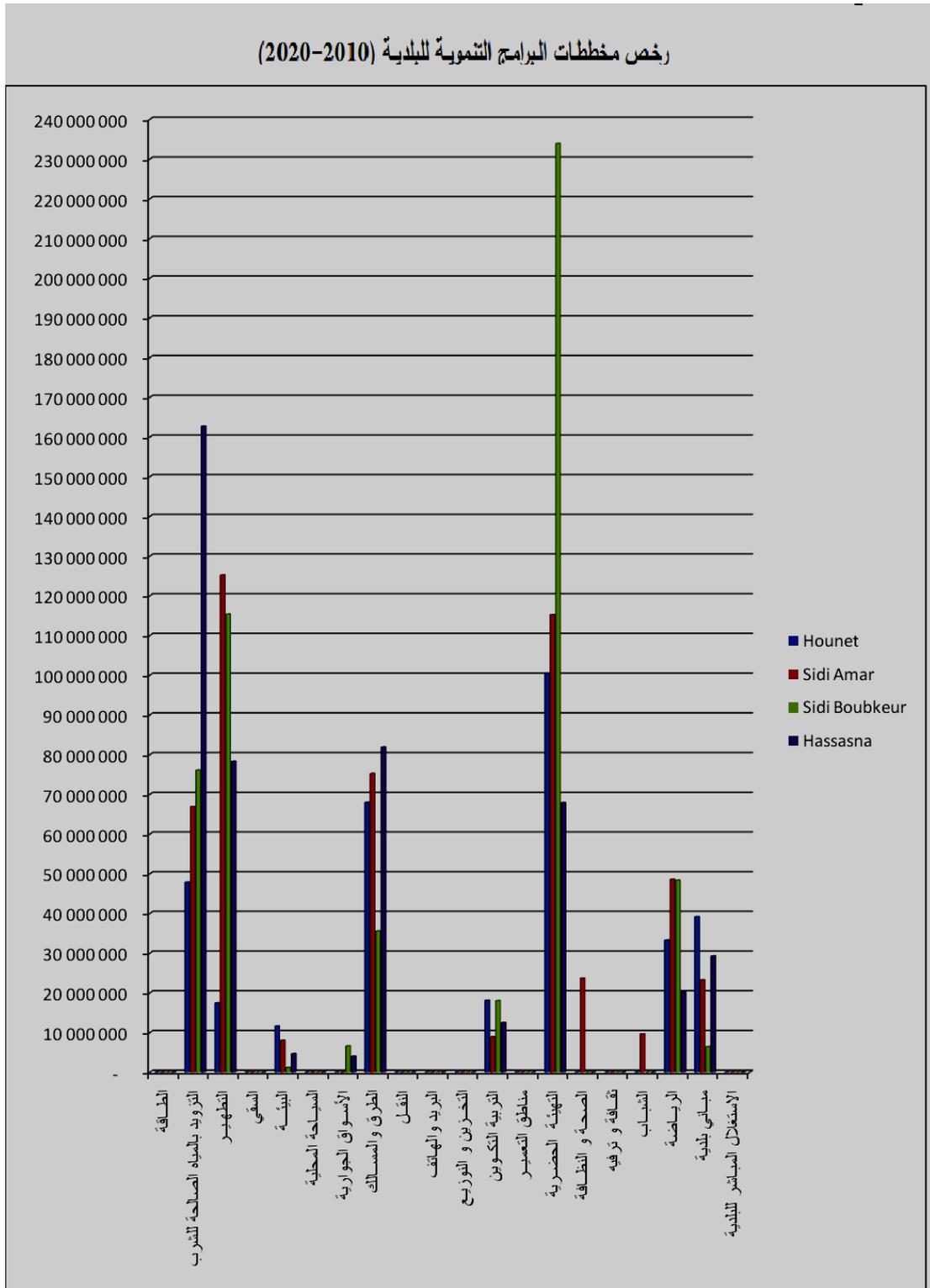
وفقا لما سبق ذكره، نلاحظ أن القطاعات التي تم التركيز عليها في العمليات التنموية ونخص بالذكر كل من قطاع التطهير، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الطرق والمسالك، التهيئة الحضرية قد استفادت منها جل بلديات سعيدة، بينما بقية القطاعات شهدت استفادة ضعيفة لاسيما مجال الرياضة، المباني البلدية، الشباب، كما أن هناك قطاعات انعدمت فيها المشاريع التنموية مثل قطاع السياحة والنقل، والطاقة، والسقي والتي تعتبر من قبل القطاعات التي يجب أن يولى لها اهتماما بالغا، باعتبارها قطاعات استثمارية تساهم في تفعيل العملية التنموية.



من إعداد الطالبة

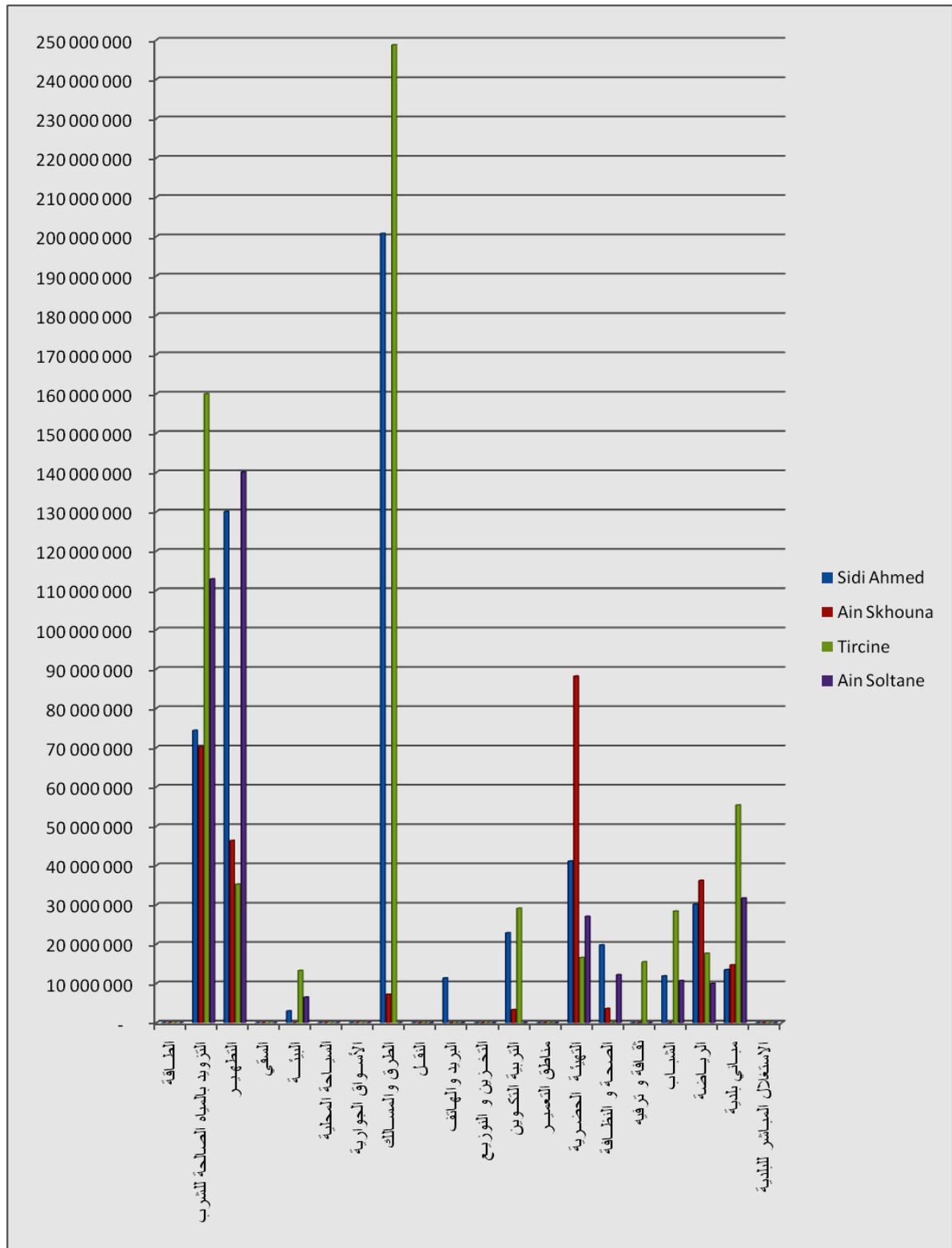


من إعداد الطالبة



من إعداد الطالبة

رخص مخططات البرامج التنموية البلدية (2010-2020)



من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: المخطط القطاعي للتنمية PSD (2010-2020)

يعتبر المخطط القطاعي للتنمية (plan sectoriel de développement) آلية من آليات تدخل الولاية، لتحقيق العدالة التوزيعية للبرامج والمشاريع التنموية بين مختلف البلديات، والاستجابة لمطالب المواطنين وتلبية الحاجات الأساسية.

يلعب المجلس الشعبي الولائي في هذا المضمار، دورا محوريا في التخطيط التنموي، وبفضل مشاركته يمكن له تغطية العجز التنموي الذي تتخبط فيه الكثير من البلديات بولاية سعيدة، والخروج بمناطقها من حالة الحرمان إلى وضع يستجيب لمقتضيات التنمية المحلية، من خلال تعزيز الفرص الاجتماعية وتمكين المواطن وتكريس حقه التنموي.

وفي هذا السياق، يحدد المرسوم رقم 93-57 المؤرخ في 27 فبراير 1993 مختلف أبواب وعمليات وبرامج التنمية المحلية المسجلة باسم المخطط القطاعي للتنمية المحلية، كما تندرج البرامج القطاعية غير الممركزة ضمن المخططات الوطنية الكبرى وتسعى إلى تجسيد الخطوط العريضة للسياسة العامة الكلية.

ومنه ينظم المخطط القطاعي للتنمية مختلف الاستثمارات والتجهيزات العمومية وفقا لطبيعتها وحاجاتها وخصوصياتها حسب كل إقليم وبلدية، ويمكن تبويب مجالات الاستثمار، وتحديد الجهات الوصية عليها، وتدقيق مختلف القطاعات والفروع التنموية، والتي يصل عددها إلى 08 قطاعات، يمكن تحديدها فيما يلي:

- الصناعات التحويلية والذي يستهدف القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير الأنشطة الحرفية والتقليدية وترقية الصناعات التحويلية والاقتصاد الوطني، وتعزيز مشاريع القطاعات الفرعية "الصناعات المحلية".

- الطاقة والمناجم، حيث يهدف المخطط القطاعي لتحقيق التنمية الريفية لما لها من أهمية قصوى في مرافقة ودعم المجتمع المحلي المنتج والمطور للأنشطة الفلاحية.

- الفلاحة والري باعتبارهما من القطاعات المهمة للمساهمة في تطوير الإنتاج الفلاحي والزيادة من المردودية في المناطق والأقاليم الخصوصية، بالإضافة إلى مشاريع الري المكمل للنشاط التنموي في مجال الفلاحة.
 - قطاع الخدمات الذي يسهر على تنفيذ وتسيير العمليات التنموية وترقية السياسة التشغيلية، خاصة في قطاع السياحة والخدمات، ويساهم في تطوير المنشآت وتجهيزها وصيانتها.
 - المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، حيث تتدرج ضمنه الكثير من القطاعات الفرعية الضرورية لتعزيز بنية القاعدة التحتية لكونها تساعد على تحقيق التنمية المحلية، كالمسك الحديدية، محطات الطرق، الموانئ والمطارات، إما على المستوى الوطني أو المحلي الولائي.
 - قطاع التربية والتكوين نظرا لأهمية مشاريعه التي يمكن تجسيدها للرفع من قدرات الاستيعاب للتدريس والتكوين الكمي والنوعي في مختلف المجالات.
 - قطاع السكن الذي يركز على قطاعين فرعيين مهمين هما التخطيط الحضري والتهيئة، المساكن للتكفل بانشغالات الفرد وتحسين الإطار المعيشي له.
 - المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية قطاع مهم لتحقيق التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي، وتطوير قطاعات الصحة من خلال بناء المنشآت وتجهيزها لصالح الفئات الهشة وفئات المجتمع، وتوفير المرافق العمومية الضرورية لبلوغ مستوى من الرفاه الاجتماعي.
- مجمل القول، إن عملية تسيير وتنفيذ المخطط القطاعي للتنمية، تتطلب تضافر الجهود بين الولاية والمصالح الوصية غير الممركزة لتجسيد البرامج المسطرة في إطار الإنفاق العام وموازنات التجهيز العمومي، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي الذي يحدد مختلف المجالات والقطاعات التي استفادت منها ولاية سعيدة لتحقيق التنمية المحلية، إذ بلغ

تقدير المدفوعات المتركمة على عمليات التنمية القطاعية بولاية سعيدة ما يفوق:
63 038 822 000,00 د.ج.

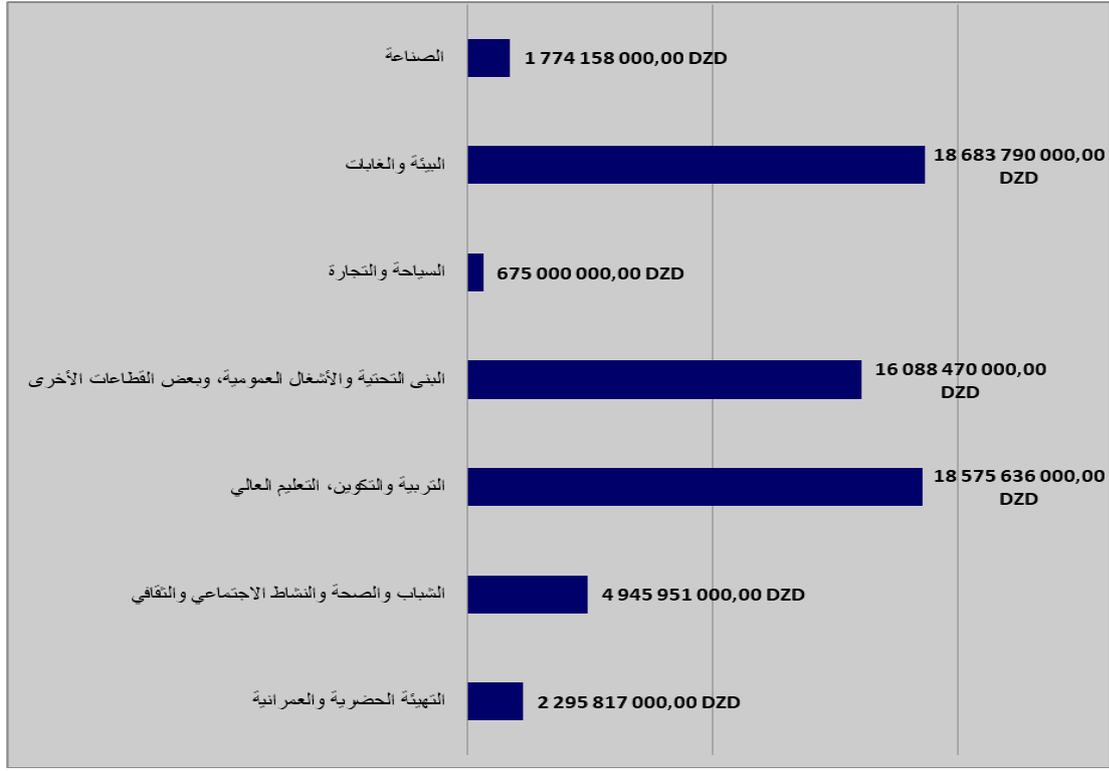
جدول رقم (20): واقع التنمية القطاعية بولاية سعيدة خلال الفترة (2010-2020)

القطاع التنموي	الصناعة	البيئة والغابات	السياحة والتجارة	البنى التحتية والأشغال العمومية، وبعض القطاعات الأخرى	التربية والتكوين، التعليم العالي	الشباب والصحة والنشاط الاجتماعي والثقافي	التهيئة الحضرية والعمرانية
الرصيد المالي	1 774 158 000,00 DZD	18 683 790 000,00 DZD	675 000 000,00 DZD	16 088 470 000,00 DZD	18 575 636 000,00 DZD	4 945 951 000,00 DZD	2 295 817 000,00 DZD
عدد المشاريع	3	79	6	67	230	91	10
الإجمالي المالي	63 038 822 000,00 DZD						

المصدر: ولاية سعيدة

بناء على معطيات الجدول في الأعلى، يتبين أن ولاية سعيدة استفادة من أغلفة مالية طيلة الفترة (2010-2020) من مبلغ بلغ سقفه ما يعادل: 63 038 822 000,00 DZD، والذي يتوزع على سبعة 07 قطاعات فرعية التي يبين تفاوتها الشكل البياني أدناه:

شكل رقم (10): مجالات التنمية القطاعية بولاية سعيدة (د.ج)



إعداد الطلبة

من خلال معطيات الجدول السابق، وتمثيلات الشكل أعلاه، نلاحظ أن التنمية المحلية بولاية سعيدة استهدفت ما يلي:

أولاً: قطاع البيئة والغابات

استفاد قطاع البيئة والغابات من حصة الأسد لتمويل مشاريعه وتجسيد برامجه التنموية، حيث استهلك ما يساوي 18 683 790 000,00 دج من الميزانية المخصصة للمخطط القطاعي للتنمية في نفس الفترة.

ومن خلال استقراء لوضعيات المشاريع وتوزيعها على مختلف بلديات الولاية، يتضح أن العمليات استهدفت كل من البلديات:

- بلدية سعيدة التي استفادت من مبلغ في إطار تجسيد برامج المخطط القطاعي للتنمية يساوي 1 904 500 000,00 دج.

- أما باقي البلديات فتوزع باقي الإنفاق على المشاريع التنموية القطاعية بمعدلات متفاوتة مقارنة ببلدية سعيدة.

ثانيا: قطاع التربية والتكوين

استفادت ولاية سعيدة أيضا من مشاريع تنموية في إطار تجسيد برامج المخطط القطاعي للتنمية، حيث احتل المرتبة الثانية من بين القطاعات الأكثر إنفاقا عليها خلال الفترة (2011-2020)، والتي استفادت في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي من مبلغ: 18 575 636 000,00 د.ج، حيث ركزت برامجه وعملياته أساسا على بلدية سعيدة بكثرة واحتكارية جلية مقارنة بباقي بلديات ولاية سعيدة.

ثالثا: البنى التحتية والأشغال العمومية

قطاع البنى التحتية والأشغال العمومية هو الآخر الذي نال حصته الكبيرة من مبالغ الإنفاق على برامج ومشاريع التنمية المحلية المسجلة باسم المخطط القطاعي للتنمية، حيث استهلك طيلة نفس الفترة محل الدراسة والبحث من معدل إنفاق وصل إلى سقف المبلغ التالي 16 088 470 000,00 د.ج، توزعت عملياته التنموية المسجلة أساسا وبتكريز شديد على كل من بلدية سعيدة التي استحوذت على حصة الأسد، بالإضافة إلى عين الحجر.

رابعا: الشباب والصحة والنشاط الاجتماعي

يعتبر قطاع المنشآت الاجتماعية والثقافية من أهم القطاعات التي توليها الدولة اهتماما ورعاية ضمن سياسات التخطيط التنموي، حيث استفادت ولاية سعيدة من مبلغ: 4 945 951 000,00 د.ج لتغطية الحاجات الأساسية ومتطلبات التنمية في مجالات الصحة والشباب وباقي فروع التنمية المحلية في المجال الاجتماعي، كما نلاحظ دائما بأن بلدية سعيدة استحوذت على جل مشاريعها وبرامجها المسجلة في إطار المخطط القطاعي للتنمية.

خامسا: قطاع السكن

الملفت للانتباه هو أن ولاية سعيدة طيلة عقد من الزمن عرفت تأخرا ملحوظا في مجال السكن، الأمر الذي يثبت درجة تأخر التنمية والتهيئة الحضرية والعمرانية، بدليل أن فروعها ضمن نسق التنمية المحلية بات مرهون بمدى الإنفاق الحكومي على مشاريعها وبرامجها، حيث تتراجع عملياتها المسجلة في مضمار ووتيرة متباطئة لإشباع حاجات المواطن المحلي، حيث استهلكت ما يعادل: 2 295 817 000,00 ج، كما تركزت بشدة على مستوى البلدية مقر الولاية في إطار التوسع العمراني الداخلي.

سادسا: قطاع الصناعة المحلية

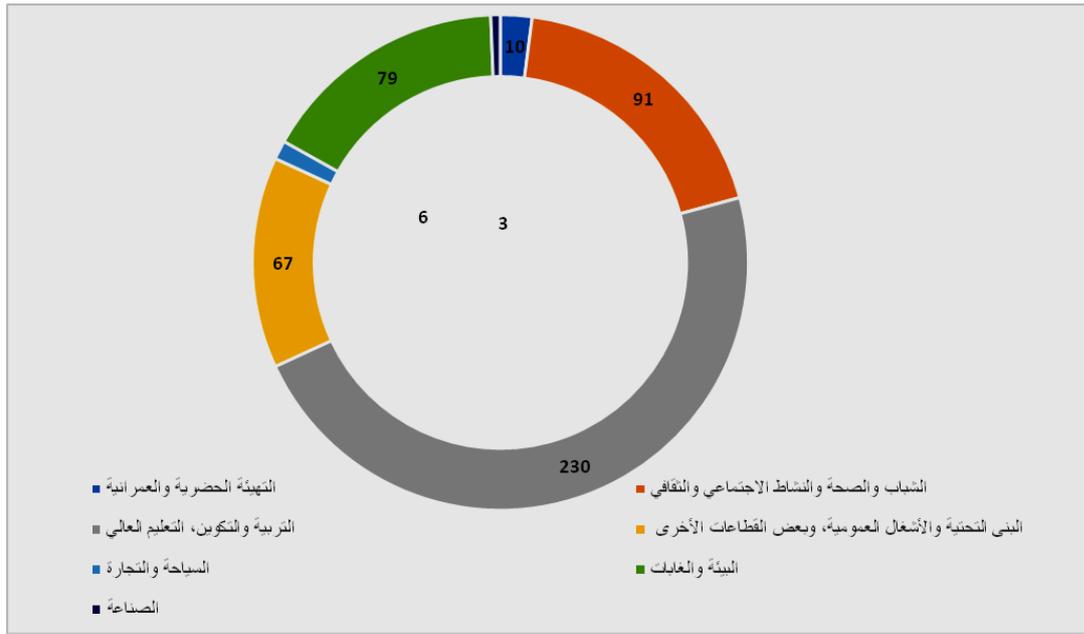
ما زال الاقتصاد الوطني الجزائري يشهد تذبذبا وتقهقرا بنائيا ووظيفيا، بدليل أن غياب دور حقيقي للجماعات المحلية في استحداث عمليات تنمية صناعية وخلق مشاريع استثمارية بناءة ومستقلة عن دعم الدولة والابتعاد عن مقارنة استنزاف الثروة القومية من دون تسجيل مؤشرات ومعدلات نمو مقبولة. وتستفيد ولاية سعيدة من دعم حكومي لتمويل المشاريع وبرامج الفروع التنموية المنضوية تحت المخطط القطاعي للتنمية، حيث تحصلت على ما يساوي: 1 774 158 000,00 ج، حيث تتركز في محور المنطقتين الصناعيتين عين السلطان وسيدي أحمد فقط.

سابعا: قطاع الخدمات

استقراء لأرقام وبيانات الجدول والشكل السابقين، يتبين أن مشاريع التنمية المحلية في قطاع الخدمات باتت ضعيفة وغير متوازنة مقارنة بباقي مجالات وفروع المخطط القطاعي للتنمية، حيث استهلك ولاية سعيدة مبلغ: 675 000 000,00 ج، حيث تركزت عملياتها التنموية في منطقة "تيفريت" بلدية عين السلطان، و"عين المرجة" بلدية ذوي ثابت، وعين السخونة وبلدية سعيدة.

في حين أن الإنفاق كان مركز على الأخيرة دائما من جهة، كما أن واقع التنمية السياحة، بالإضافة إلى تراجع التجارة المحلية بفعل طغيان القطاع الموازي على حساب القطاع الاقتصادي الرسمي.

شكل رقم (11): عدد المشاريع التنموية حسب القطاع بولاية سعيدة



المصدر: إعداد الطالبة بالاستناد على بيانات الجدول السابق

بناء على ما تم التطرق إليه من خلال تشخيص حال القطاعات التنموية على مستوى ولاية سعيدة، ومدى تجسيد برامج ومشاريع التنمية المحلية في إطار تسيير وتنفيذ عمليات المخطط القطاعي للتنمية طيلة الفترة (2010-2020)، يتبين أن قطاع التربية والتكوين حصد أكبر عدد المشاريع المرصودة لصالح التنمية القطاعية في حدود 230 عملية تنموية، ثم يليه قطاع المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية بمقدار 91 مشروع تنموي، بالإضافة إلى قطاع البيئة الذي سجلت لصالحه 79 عملية تنموية، ويليه قطاع المنشآت الأساسية القاعدية الإدارية والبنية التحتية الذي رصد له 61 مشروع تنموي.

أما باقي القطاعات فهي لم تستفد كثيرا من مخرجات التخطيط التنموي المحلي وبقيت على حال التأخر في ترقية مجالات السياحة والتجارة والصناعات المحلية على مستوى ولاية سعيدة خلال نفس الفترة.

الفرع الثالث: مشاريع صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL

يعتبر الصندوق (Caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية. حيث يخضع سيره لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره.

يمكن عرض وضعية المشاريع المسجلة بعنوان صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL لنفس الفترة الزمنية المحددة سافا كما يلي:

أولا: توزيع الكهرباء والغاز

البرنامج رقم 14/2016: أشغال ربط التجزئات الاجتماعية بشبكة الكهرباء والغاز

المبلغ : 250.000.000,00 دج.

البرنامج رقم 18/2018: أشغال ربط السكنات بشبكة الكهرباء

المبلغ : 518.120.000,00 دج.

البرنامج رقم 19/2018: أشغال ربط السكنات بشبكة الغاز

المبلغ : 29.600.000,00 دج.

ثانيا: المصالح الفلاحية

البرنامج رقم 48/2018: الكهرباء الفلاحية لـ 250 كلم.

المبلغ : 750.000.000,00 دج.

ثالثا: مديرية الإدارة المحلية

البرنامج رقم 54/2018 : تركيب 186 سخان مائي شمسي على مستوى المدارس الابتدائية

بمبلغ : 000.000,00.26 دج

الالتزام: 324.870.00 دج

باقي الإنجاز بعد الالتزام: 25.675.130.00 دج

ثالثا: مديرية السكن

البرنامج رقم 2018/13: دراسة، متابعة وأشغال تهيئة التجزئات الاجتماعية (26 حصة)

المبلغ : 2.500.000.000,00 دج

البرنامج رقم 2018/17: دراسة، متابعة وأشغال تهيئة التجزئات الاجتماعية (21 حصة)

المبلغ : 1.500.000.000,00 دج

برنامج 57/2018 : تهيئة التجزئات الإجتماعية على مستوى الولاية

المبلغ : 1.000.000.000,00 دج

رابعا: مديرية الموارد المائية

البرنامج رقم 45/2018 : القضاء على النفاط السوداء لشبكة الصرف الصحي عبر تراب

الولاية بمبلغ : 300.000.000,00 دج

البرنامج رقم 2018/46: أشغال إعادة تأهيل شبكات الماء الصالح للشرب على مستوى

البلديات بمبلغ : 500.000.000,00 دج

البرنامج رقم 47/2018: تجديد وتوسعة شبكات الماء الصالح للشرب بما فيها منشآت التخزين .

المبلغ : 100.000.000,00 دج

خامسا: مديرية الأشغال العمومية

البرنامج رقم 2018/15: صيانة الطرق البلدية وفك العزلة

المبلغ : 800.000.000,00 دج.

برنامج 59/2018 : إعادة تأهيل الطرق الولائية على مسافة 84 كلم (الشرط الأول)

المبلغ: 500.000.000,00 دج

سادسا: مديرية الشباب والرياضة

البرنامج رقم 49/2018 : دراسة، متابعة وإنجاز تكسية بالعشب الإصطناعي لـ 11 ملعب بلدي

المبلغ: 330.000.000,00 دج (الشرط الأول)

البرنامج رقم 50/2018 : دراسة، متابعة وإنجاز 03 مسابح -25 متر

المبلغ: 817.706.00.754 دج

البرنامج رقم 51/2018 : إنجاز وتجهيز ثلاثة 03 قاعات متعددة الرياضات 500 مقعد

المبلغ: 660.000.000,00 دج .

الالتزام: 640.991.106.16 دج

التسديد: 204.062.309.06 دج/ 33 %

باقي الإنجاز بعد الالتزام: 19.008.893.84 دج

البرنامج رقم 52/2018: دراسة، متابعة وإنجاز 20 أرضية رياضية جوارية بالعشب الإصطناعي.

المبلغ : 240.000.000,00 دج (الشرط الأول)

البرنامج رقم 53/2018 : دراسة، متابعة وإنجاز ملحق لملاعب الإخوة براسي

المبلغ : 60.000.000,00 دج

سابعاً: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء

برنامج 58/2018 : دراسة ومتابعة أشغال التحسين الحضري على مستوى البلديات مركز

المبلغ: 1.500.000.000,00 دج (الشرط الأول)

الالتزام: 1.259.838.584.36 باقي الإنجاز بعد الالتزام: 240.161.415.64 دج

ما يمكن استخلاصه من خلال المشاريع التنموية المنجزة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، في الفترة الممتدة من (2010-2020)، يتبين لنا أن نشاطه تنموي محصور في فترة زمنية قصيرة ممتدة ما بين (2016-2018)، بالرغم من النفقات التي انفقت على هذه المشاريع، إلا أنها لم تصل إلى مستوى الأهداف التي سطرت من طرف السلطة المركزية والمجسدة من طرف الصندوق.

المطلب الثاني: المعوقات التنموية لولاية سعيدة

تختلف العوامل والأسباب التي تعيق التنمية المحلية فهي كثيرة ومتنوعة منها ما هو سياسي واقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وثقافي ومنها ما هو مالي وبشري، وكلها مرتبطة ببعضها البعض.

وقد تم توزيع استمارة مقابلات على عينة الدراسة المتمثل في موظفين وإطارات ومنتخبين بولاية سعيدة، تم اختيارهم عشوائيا (عينة عشوائية)، حيث تتضمن تلك الاستمارات مجموعة أسئلة حول أسباب ومظاهر أزمة التنمية المحلية بالولاية والحلول المناسبة لها، وفق التساؤلات المطروحة المحددة أدناه:

1- فيما يخص التساؤل المتعلق بمعرفة ما إذا كانت هناك أزمة تنمية بالولاية، وقد صيغ السؤال كما يلي: هل تعيش ولاية سعيدة أزمة التنمية المحلية؟

وكانت الإجابات على النحو التالي:

أزمة التنمية المحلية بسعيدة	نعم	لا	بدون إجابة
عدد الإجابات	25	02	01

وبناء على هذه البيانات، نلاحظ أن اغلب الإجابات كانت مؤيدة على أن ولاية سعيدة تعيش فعلا أزمة تنمية محلية.

2- أما التساؤل المتعلق بأسباب التأخر في إنجاز المشاريع التنموية بالولاية على الفئة المستجوبة، تأرجحت الإجابة في وجود فئة أنسبت أسباب التأخر إلى عدم التزام المقاولين بالفترة المحددة في العقد (آجال تنفيذ البرنامج)، وفئة أرجعت أسباب التأخر إلى ضعف التسيير، وآخرون ربطوها بعدم توفر اعتمادات مالية كافية، وكذا انعدام المتابعة والرقابة من السلطات المختصة، وأيضا إلى عدم استقرار المسؤولين في مناصبهم الإدارية لفترة أطول، حيث تشهد ولاية سعيدة باستمرار حركة واسعة في الوظائف والمناصب العليا.

3- أما بشأن التساؤل الخاص بتحديد القطاعات الأكثر تخلفا في ولاية سعيدة، كانت

الإجابة على هذا الطرح كما يلي:

الإداري	الخدماتي	الديني	الثقافي	الاقتصادي	الاجتماعي	القطاع الأكثر تخلفا
16	15	02	12	22	12	العدد

فمن خلال الجدول، تظهر جل الإجابات بينت أن القطاع الأكثر تخلفا هو القطاع الاقتصادي، ويليه قطاعي الإداري والخدماتي، ثم باقي القطاعات.

4- بالنسبة للسؤال الخاص بتقييم مسار التنمية المحلية لولاية سعيدة للفترة الممتدة من

(2010-2020)، كانت الإجابات على النحو التالي:

جدا	جيد	مقبول	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	مسار التنمية المحلية (2010-2020)
00	00	07	08	07	04	عدد الإجابات

الإجابات تبين أن مسار التنمية المحلية بولاية سعيدة في تلك الفترة تسير على وتيرة

متوسطة، وهذا لعدة أسباب اقتصادية، مالية، إدارية وخدمائية،...إخ.

5- فيما يخص مشكلة الانسدادات على مستوى المجالس الشعبية البلدية بولاية سعيدة

كانت إجابة العينة المستجوبة كالتالي:

لا	نعم	ظاهرة الانسدادات في المجالس الشعبية البلدية
02	24	عدد الإجابات

عاشت ولاية سعيدة مشكلة الانسداد داخل المجالس البلدية المنتخبة ببلدياتها نتيجة

لتضارب المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، وهذا ما تؤكد إجابات العينة

المستجوبة.

6- تم طرح سؤال على العينة المستجوبة والذي يتعلق ب مدى مشاركة المواطن، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في صنع القرار المحلي، وقد كانت الإجابات على النحو التالي:

الأطراف المشاركة	ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	جيد	جيد جدا
المواطن	11	08	05	/	/
المجتمع المدني	03	11	12	/	/
القطاع الخاص	06	09	05	/	/

من خلال الإجابات المدرجة في الجدول أعلاه، حول مشاركة مختلف الأطراف في صنع القرار المحلي، تبين أن المشاركة كانت ضعيفة جدا بالنسبة لدور المواطن والقطاع الخاص، باستثناء المجتمع المدني الذي تبقى مشاركته نسبية.

من خلال ما تم طرحه على عينة الدراسة من أسئلة متعلقة بمسألة أزمة التنمية المحلية بولاية سعيدة في الفترة الممتدة من (2010-2020)، ومن خلال التعليق عليه بناء على الإجابات التي تم الحصول عليها، يمكن ذكرها في مجموعة من المعوقات التي تمس جوانب مختلفة في المجالات التالية:

الفرع الأول: المعوقات السياسية والإدارية

من بين المعوقات السياسية الملاحظة على مستوى ولاية سعيدة، سيطرة العصبية القبلية على حساب الكفاءة في اختيار المنتخبين، مما يؤدي إلى تولي أشخاص ذوي كفاءات محدودة في التسيير زمام الأمور الإدارية في الولاية، والذي يكون له بالغ الأثر في عدم توجيه الموارد نحو المشاريع التنموية المولدة للثروة، بالقدر الذي يمكن أن يخفف التبعية المالية للسلطة المركزية، من جهة ثانية، تؤثر الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية والولائية المنتخبة سلبا على قرارات هذه المجالس، مما

ينعكس على مختلف المشاريع التنموية ويجعل التنمية على المستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين.¹ وهذا الطرح أكدته إجابة احد المستجوبين من العينة، حيث ذكر أن معظم الصراعات التي تحدث على مستوى المجالس البلدية المحلية سببها الاختلاف الحزبي بتركيبة هذه المجالس، مع تغليب المصلحة الخاصة بالمصلحة العامة (عقلية الفرد الذي يريد الإنفراد بالسلطة).²

أما بخصوص المعوقات الإدارية، يلاحظ أن فقدان التنسيق بين الإدارة المحلية وفروعها والدوائر الأخرى ذات العلاقة بسبب غلق باب القنوات الاتصالية بين أفرادها كأحد أهم هذه المعوقات، كما أن فقدان الثقة يؤدي إلى عدم التعاون ومن ثم حجب المعلومات عن بعضهم البعض. وهذا ما أكده مسؤول إدارة الموارد المائية بولاية سعيدة بأن من الأسباب الأساسية في خلق أزمة التنمية هي مشكلة غياب التواصل بين الأطراف المعنية بالتنمية المحلية.³

ناهيك عن مشاكل البيروقراطية والشكوى من الروتين الإداري الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية، مع ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق، ضعف الجهاز التنفيذي للإدارة المحلية، وانتشار المحسوبية في تعيين موظفي الإدارة المحلية والبلديات مما يؤثر على كفاءة العاملين فيها. وكل هذه تعتبر مشاكل إدارية تواجهها الإدارة المحلية في كثير من بلديات

1- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3، 2011، ص222.

2- مقابلة مع إطار مسير بمديرية المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ 18-05-2022.

3- مقابلة مع السيد (ب.ص) مسؤول بإدارة الموارد البشرية بولاية سعيدة بتاريخ 01-06-2022.

ولاية سعيدة. كما تعاني بلديات سعيدة نقصا حادا في الكفاءات المتخصصة في مجالات متعددة.¹

ضف إلى ذلك، نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على التسيير الجيد وتحمل المسؤولية، لاسيما على مستوى الجماعات المحلية، وهذا مرده إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية من جهة، ومن جهة أخرى إشكالية طرق اختيار قوائم المترشحين في الانتخابات المحلية، هذا ما أدى إلى عجز المجالس المنتخبة لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى سيطرة المصلحة الخاصة لهم على حساب المصلحة العامة، وفي هذا الصدد، يرى عثمان محمد غنيم أن "هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحهم الشخصية فقط، دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة".²

الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية

سجلت المؤشرات الاجتماعية على مستوى تحسين ظروف العيش نسبا متفاوتة لم ترتق إلى المستويات المأمولة، بالرغم من أهمية الاستثمارات العمومية خاصة المواطنة بالجهات الداخلية التي سجلت ارتفاعا في نسب الفقر والبطالة.

كما أن العديد من هذه المناطق بقيت تفتقر إلى مقومات العيش الكريم، حيث لم تشهد مؤشرات تحسين ظروف العيش (الإنارة الريفية، الماء الصالح للشرب، المسالك الريفية)، تحسنا ملحوظا. كما أن الانتفاع بالمرافق الجماعية بقي دون المعدل الوطني لاسيما على مستوى التعليم والخدمات الصحية والتجهيزات والمرافق الشبابية والرياضية والثقافية، أيضا

1- يونس عاميري وآخرون، "الجماعات الترابية واكراهات التنمية المحلية بالمراكز الناشئة: حالة مركز أربعاء العونات"، مجلة العلوم الاجتماعية. العدد 04، جوان 2018، ص 135.

2- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمية، الطبعة الثالثة، الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 90.

يلاحظ عدم إشراك المواطنين في اقتراح مختلف عمليات التنمية بالرغم من أن أحكام المادة 11 الفقرة 2 من قانون البلدية تنص على أن المجالس الشعبية المنتخبة لها كامل الصلاحيات في اتخاذ التدابير اللازمة لإعلام المواطنين واستشارتهم بشؤونهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتعمير والتنمية المحلية.¹

كذلك مسألة الاستغلال الجزئي للأسواق الجوارية المنجزة، حيث أن إجراءات الإدماج التي تم تحديدها عبر التعليمات المختلفة تتسم بالتعقيد والبطء ولم تطبق على أرض الواقع إلا جزئيا فحسب المعلومات المستقاة من مختلف البلديات فإن عملية الإدماج اقتصرت على إعداد القوائم دون إعداد مقررات الاستفادة، ولاية سعيدة من بين الولايات المستفيدة من أربع أسواق جوارية في شكل 160 كشكا والمستلمة بتاريخ 04 جانفي 2014 دون أن يشرع في توزيعها لحد الآن وهذا ما عرض بعض المحلات إلى عمليات التخريب والسرقة.² ويبقى أهم ما تعاني منه مختلف بلديات الولاية هو مشكل البطالة الذي يعاني منه الشباب، حيث أن السياسات المنتهجة من طرف السلطة الوصية كانت سياسات ترقيعية، لا تساهم في حال الأزمة، فمن المفروض أن تقوم الدولة باستثمار الطاقات الشبابية في مشاريع تنمية محلية خصوصا القطاعات المنتجة بدلا من إدماجهم في قطاع الوظيف العمومي.

أما من ناحية المعوقات الثقافية، تعتبر من بين أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة لنقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب، ذلك أن من بين وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية، التثقيف الحضري، عبر برنامج مستمر، بدأ من الأسرة في البيت ثم المعلم في المدرسة، والمتوسطة والثانوية والأستاذ في الجامعة،

1- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 1018، ص 255.

2 - المرجع نفسه، ص 256.

والإمام في المسجد، والإعلامي في وسائل الإعلام، أي برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين نموذج للشباب لديه ثقافة التنمية المحلية المستدامة.¹

وأيا من بين المعوقات الثقافية التي تقف عائقا أمام التنمية المحلية بولاية سعيدة، مشكلة الشباب بولاية سعيدة الذي أصبح عبئ لما تقدمه له القنوات الفضائية ومواقع الانترنت والهواتف المحمولة من برامج ومحتويات، كما أنه أصبح يقلد كل ما يشاهده عبر هذه الوسائط، من سلوكيات وعادات وتقاليد سواء كانت مفيدة أم مضرّة بالنسبة له، وذلك تحت شعار الموضة والتفتح على الآخر ومواكبة تطورات العصر، وما نشاهده اليوم في من انحلال للأخلاق وانتشار للعلاقات غير الشرعية داخل المؤسسات التعليمية وأيا انتشار للجريمة والعنف والاعتصاب والغش والرشوة والمخدرات وتبادل الصور الإباحية بين الشباب خير دليل على مخاطر وسلبيات القنوات الفضائية وشبكة الانترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الوسائط الإعلامية الحديثة.

الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية والمالية

تشمل العوائق الاقتصادية ضعف البنيان السياحي والاقتصادي حيث تعتبر الصناعة والزراعة من بيم أهم مقومات التنمية من خلال ما توفره من سلع وخدمات للمواطنين، لكن واقع ولاية سعيدة يدل على أن هذه الولاية تحتوي على منشآت صناعية كمصنع صناعة المواد الكاشطة ومصنع صناعة الزجاج وصناعة الورق ومناطق صناعية متعددة فمناطق سعيدة منطقة صناعية بامتياز، لكن يلاحظ منذ عشرية التسعينيات ركودا في النشاطات الصناعية بالولاية نتيجة لعدم التخطيط الجيد، وغياب إرادة سياسية سابقة كالتنهوض بالمنطقة اقتصاديا (يلاحظ منذ عشرية التسعينيات ركودا في النشاطات الصناعية بالولاية

¹ - سي فضيل الحاج وآخرون، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة. العدد 09، جانفي 2017، ص ص، 170 169.

نتيجة لعدم التخطيط الجيد، وغياب إرادة سياسية سابقة كانهوض بالمنطقة اقتصاديا (غياب الاستثمارات الكبيرة، وكذا ما خلفته خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية). من جهة ثانية، إشكالية عجز المجالس المحلية المنتخبة في اقتراح مشاريع اقتصادية منتجة، كما أن صلاحيات الوالي في هذا المجال تضل محدودة ومقيدة من السلطة المركزية، هذا ما يجعله غير قادر على الإبداع والابتكار في خلق المشاريع تتماشى وخصوصيات منطقة سعيدة.

بخصوص الشق المالي الذي تعاني منه ولاية سعيدة، فقد صرفت السلطة المركزية نفقات على جميع الولايات لاسيما ولاية سعيدة لتحقيق المشاريع التنموية ولكنها كانت غير كافية وهذا ما صرح به المراقب المالي لولاية سعيدة،¹ حيث أكد أن التمويل المالي قد أثر سلبا على التنمية المحلية بالولاية. كما أن الفترة الزمنية الماضية عرفت سياسة التقشف التي صرفت فيها فقط 50 % من الميزانية الكلية على مجموع المشاريع، وهذا ما أدى إلى تجميد معظمها، وبالتالي كان هناك تأخر في تمويل المشاريع.

وتظهر إشكالية العجز المالي أيضا الذي تعرفه معظم بلديات سعيدة، في قلة الإيرادات من جهة، وتزايد النفقات العمومية من جهة ثانية،² هذا الوضع جعل من بلدية سعيدة مستدانة بمبلغ مقدر ب 135076615.67 دج.³

وعليه، بات من الضروري البحث عن حلول تخفف من عبئ هذه المشاكل وكذا إيجاد حلول لتمويل هذه الجماعات لاسيما التمويل الذاتي لها واعتمادها على الجباية البترولية بالرغم من الثروات الفلاحية المتوفرة لديها.

1- مقابلة مع المراقب المالي لولاية سعيدة بتاريخ 04-05-2022.

2- زيدان جمال، مرجع سابق، ص 116.

3- مقابلة مع المراقب المالي لبلدية سعيدة بتاريخ 09-06-2022.

ختاماً لهذا الفصل، وبعد الدراسة الميدانية التي تمت في ولاية سعيدة، أثبتت بان هذه الولاية من بين ولايات الوطن تعاني أزمة تنموية حقيقية بسبب معوقات مختلفة في مجالات متعددة سببها الرئيسي هو المورد البشري (المواطن)، سواء كان مسؤولاً على المستوى الوطني أو المحلي، أو موظف (منتخب أو معين)، أو كان مواطناً عادياً، مهما تعددت أدوارهم سواء مقترحاً للمشاريع أو منفذاً لها أو مراقباً، أو مستفيداً لهذه المشاريع، وهذا راجع إلى الخلفية الثقافية الجامدة للمواطن الجزائري بالرغم من توفر جميع الموارد وجهود الدولة.

خاتمة

إن عملية إصلاح الأجهزة التنفيذية على المستوى المحلي ضرورة قاعدية لتجويد مخرجات الجماعات المحلية، فهو أساس التنمية المحلية، خاصة وأن التجارب السابقة كلها كانت فاشلة حيث شهدت أقاليم إدارية عديدة انتفاضات شعبية في ظل الوفرة النفطية. فالأزمة متجذرة وتحتاج إلى حلول عميقة.

إن الإصلاح الإداري للجماعات المحلية الجزائرية ضرورة تفرضها المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الوطني؛ فأمام تراجع عائدات النفط تتراجع بالضرورة الخدمات العمومية وعليه يتدهور المستوى المعيشي للمواطن المحلي الذي قد يشكل مصدر تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالحل الناجع هو وضع حد للمشاكل الاجتماعية على مستوى الوحدات الإقليمية، بما لا يجعلها تتشابك وتؤثر على أمن واستقرار الدولة. ومن هنا يأتي دور التنمية المحلية الذي يؤكد البحث أنه لن يتحقق في ظل ظروف التسيير الحالية للأجهزة المحلية بل ينبغي تطوير آليات تعمل وفق الخصوصيات المختلفة للأقاليم والعمل على تنمية الميزات التفاضلية التي يتمتع بها كل إقليم، وهذا لن يكون إلا بتعميق اللامركزية الإدارية.

إن السعي لأجل التقدم نحو تحقيق التنمية الشاملة على المستويين المحلي والوطني مرهون بشكل حثيث بتحديث الوسائل المتعلقة بتقديم الخدمة العمومية المحلية وبعصرنة تسيير وتحصيل الجباية المحلية، وكذا تفعيل الإدارة الالكترونية، وإقامة الشراكات للاستفادة من التجارب الخارجية الناجحة في هذا المجال، وتوجيه الاهتمام أكثر نحو الرقابة ووقاية التسيير المحلي من مظاهر الفساد والبيروقراطية، مع العلم أن الإطار القانوني متحقق ويحتاج إلى تفعيل الميداني. وهذا الطرح من شأنه أن يعيد الثقة بين المواطن والإدارة المحلية، وبين المكلفين بالضريبة والسلطات المركزية والمحلية.

على العموم، يمكن تقديم أهم النتائج التي بُنيت عليها دراستنا، مع ذكر أهم الاقتراحات التي يمكن أن تفيد موضوع الدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة

بعد استعراض مجمل الدراسات التي تناولت مسألة التنمية المحلية، وبعد البحث والتحليل، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- احتياج التنمية المحلية إلى التخطيط المحلي، والذي ينبغي أن يمر بالمرحلة العلمية المحددة من الدراسة والإحصاء وتحديد المشاكل وترتيب الأولويات إلى وضع البدائل واختيار البديل وطرق وآليات التنفيذ ومراحل التنفيذ، وهذا كله مرهون بوجود جهاز محلي منتخب ذو كفاءة عالية بمسائل التنمية؛

- الاهتمام بموضوع مالية الجماعات الإقليمية وخاصة مصدر تمويلها الذي يركز على الجباية المحلية، يعد من أهم وسائل تحقيق التنمية المحلية، فتدعيم فكرة الاستقلال المالي للبلديات عن الدولة مرتبط بكفاءتها في تحصيل مواردها وإنفاقها بالشكل الأمثل لضمان الخدمة العامة وتحقيق التنمية المحلية تبعاً لمهامها وصلاحياتها المخول لها قانوناً؛

- دراسة واقع التنمية لولاية سعيدة بين أن هناك إمكانيات هامة في المجال الفلاحي التي يجب التركيز على تنميتها وتطويرها وتشجيع الاستثمار في مجالها ودعم أكثر لتوطين كل النشاطات التي تدخل في المجال الفلاحي؛

- تبين أن ولاية سعيدة منطقة رعوية وفلاحية، يجب أن يستثمر فيها العنصر البشري (العمالة) من أجل خلق ديناميكية إنتاج تدخل في المساهمة في تنويع الاقتصاد المحلي أولاً ثم الوطني والمساهمة في خلق قيمة مضافة لقطاع الفلاحة مستقبلاً؛

- تبين أن للولاية إمكانيات سياحية يجب أن تستثمر أكثر لفتح آفاق الاستثمارات السياحية وموارد المياه التي تزخر بها الولاية.

ثانياً: مقترحات الدراسة

إن الصلة بين الاستراتيجيات والسياسات القطاعية والجماعات المحلية هي النقطة المحورية في تشارك المسؤولية بين الدولة وهذه الأخيرة وعليها أن تتوفر فيها مواصفات

عالية تستوجب المشاركة والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بما يضمن من التملك الجماعي لهذا المسار مع التشاور حول إعداد نصوص قانونية (أوامر وقرارات) حول نقل المهارات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية في ميادين الأساسية التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

- ومن أجل الوصول إلى تلك المواصفات تم وضع بعض الاقتراحات يمكن إجمالها في:
 - ضرورة دعم الإطار القانوني والمؤسسي للمركزية والمالية المحلية.
 - ضرورة دعم آليات المحاسبة والمالية المحلية للجماعات المحلية.
 - تحسين وتطوير نوعية الحياة للفقراء في المناطق الريفية بهدف تحقيق مستوى دخل أفضل مع توفير الحد الأدنى المقبول في مستويات الغذاء والإسكان والتعليم والصحة والبيئة.
 - ضرورة تحفيز التشغيل وتكافؤ الفرص بعدم الاتكال على القطاع الخدماتي والاهتمام أكثر بتنويع الأنشطة الاقتصادية.
 - يجب على الحكومات إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني كجزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط للتنمية.
 - النظر إلى المهاجرين كعوامل للتنمية، بدلاً من التعامل مع الهجرة كمسألة أمنية.
 - حشد الشباب كعوامل للتغيير والتنمية وإتاحة الفرص لمشاركة الأشخاص على قدم المساواة، بمن فيهم الأكثر حرمان كالأشخاص من ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والشباب والأقليات والسكان الأصليين والمستثمرين من الأجانب على نحو جيد في عملية اتخاذ القرار.
 - ضرورة أن يكون تمويل التنمية المحلية مستداماً، وأن يتم لصالح المستفيدين المستهدفين، من خلال استخدام موارد المجتمع المحلي لتحقيق أهداف إنمائية أوسع.
 - ضرورة أن تضمن مشاركة أفراد المجتمع بشكل هادف في تحديد الشروط وتقاسم منافع جميع مشاريع التنمية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- ضرورة إعطاء الحكومة الأولوية لاستخدام الموارد المحلية لأغراض التنمية وتعبئتها عن طريق الاحتفاظ بموارد الدولة، بما في ذلك الأراضي؛ وتعزيز قدرات تحصيل الضرائب، وتنفيذ سياسات ضريبية أكثر عدلاً وشفافية، وكذا مكافحة الفساد ومطالبة القطاع الخاص بدفع نصيبه العادل.

- تطبيق أشكال جديدة من المشاركة مثل مجالس الحوار والمجالس المجتمعية بكافة شرائحه، وتعزيز عملية صنع القرار بأشكال مختلفة كالتواصل بالوسائل الإلكترونية، والمبادرات المدنية والاستفتاءات حيثما يكون ذلك عملياً، ووضع الميزانيات بطرق تشاركية، مما ييسر مشاركة المواطنين في أية قرارات تؤثر فيهم.

قائمة الملاحق

استمارة مقابلة

تحية طيبة وبعد،
يسرني أن أقدم إليكم استمارة تتضمن أسئلة الخاصة بالجانب التطبيقي لأطروحة دكتوراه الموسومة بـ "أزمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سعيدة"، من أجل معرفة رأيكم في واقع التنمية المحلية في ولاية سعيدة، وأهم الأسباب التي عرقلت سير عجلة التنمية المحلية فيها.
وعليه، نتشرف بمشاركتكم في الإجابة عن هذه الأسئلة والتي تهمننا في الوصول إلى نتائج علمية لها علاقة بموضوع الدراسة، مع العلم أن استخدامها متعلق بمجال البحث العلمي.

الطالبة: بغاوي ملوكة

إشراف الاستاد: زيدان جمال

البيانات الشخصية

الجنس:

السن:

المستوى التعليمي:

الوظيفة:

الإدارة:

بيانات المقابلة

- هل تعيش ولاية سعيدة أزمة تنمية محلية؟ نعم لا

- تعيش ولاية سعيدة حالة من التأخر في إنجاز مشاريع التنمية المحلية، كيف تفسرون ذلك؟

- حدد القطاعات الأكثر تخلفا في ولاية سعيدة؟

القطاع الاجتماعي القطاع الاقتصادي القطاع الثقافي

القطاع الديني القطاع الخدماتي القطاع الإداري

- هل الموارد المالية المخصصة لتنفيذ المشاريع التنموية كافية لتجسيدها على أرض الواقع؟ نعم لا

- ما تقييمك لمسار التنمية المحلية في ولاية سعيدة في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020؟

ضعيف جدا ضعيف متوسط مقبول جيد جيد جدا

- هل الإشكال مرتبط بعجز المجالس الشعبية البلدية المنتخبة في اقتراح المشاريع أم أن الأمر يتعلق بعوامل أخرى؟

- بحكم اختصاصك وتعاملك المباشر مع قضايا الإدارة والتنمية المحلية، هل بإمكانك أن تقدم تشخيصا مناسباً للمشاكل التنموية التي تعاني منها الولاية؟

- في رأيكم، هل لتدخل السلطة المركزية في التخطيط المحلي مبررات موضوعية؟

- كيف تفسرون فعالية أسلوب اللامركزية في التخطيط المحلي؟

- هل هناك تنسيق فعال بين المصالح الإدارية اللاتركيزية والمجالس الشعبية البلدية في إعداد المخططات التنموية؟

- العراقيل التي تحد من تطبيق أسلوب اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية، مردها عجز الموظف المعين والمنتخب؟

- كثيرا ما تعاني المجالس الشعبية البلدية من ظاهرة الانسدادات، هل أثر ذلك على تجسيد البرامج التنموية المسجلة في الولاية؟ نعم لا

- ما هي الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الانسداد حسب اعتقادكم؟

- في رأيكم، هل يساهم رؤساء المجالس الشعبية المحلية بفعالية في إعداد البرامج التنموية؟

- هل فعلا يتم إشراك النخب الجامعية في تخطيط برامج التنمية المحلية؟

- هل للإعلام المحلي دور في الاهتمام بالقضايا التنموية بولاية سعيدة؟

- حدد الأطراف المشاركة أكثر في صنع القرار المحلي بولاية سعيدة؟

الأطراف المشاركة	ضعيف جدا	ضعيف	مقبول	جيد	جيد جدا
المواطن					
المجتمع المدني					
القطاع الخاص					

- باعتبار الاستثمار المحلي من الحلول البديلة لتحقيق التنمية المحلية، كيف يمكن تحقيقه؟

- ما هي مقترحاتكم للحد من مشاكل التنمية المحلية؟

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر

1. القرآن الكريم

II. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أنور أبو طه وآخرون، مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين، جسور للترجمة والنشر، بيروت، ط 1، 2016.
2. الطاهر الإبراهيمي، سليمة بوزيد، التنمية الإدارية كإستراتيجية في التنمية الشاملة، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، رقم 04، 2010.
3. بشير مصيطفى، نهاية الربيع: الأزمة والحل، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
4. دريس نبيل، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2017.
5. زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2014.
6. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى، عين ميلة، 1993.
7. سليمان عبد المنعم، القسم الخاص من قانون العقوبات (الجرائم الضارة بالمصلحة العامة، جريمة الرشوة والجرائم الملحقة بها، جريمة اختلاس المال العام، جريمة الاستيلاء على المال العام، جريمة التزوير)، جامعة الإسكندرية، ط ب ر، 2002.
8. على خليفة الكواري، نحو منهج أفضل للتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

9. عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.
10. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمية، الطبعة الثالثة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، الأردن.
11. علي عبد الرزاق جبلي وهاني خميس أحمد عبده، علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.
12. عمر صدوق، آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
13. عبد الله محمد الجيوس، الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه: رؤية قرآنية، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003.
14. عبد القادر اليحياوي، تاريخ العالم المعاصر، السنة الثالثة ثانوي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.
15. محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية وإستراتيجية القضاء على الأزمات السياسية الدولية، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2012.
16. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقرنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، بيروت 2009.
17. محمد صالح القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
18. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
19. ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية دولية وعالمية لقضايا التنمية، الإسكندرية، 2012.

20. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
21. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
22. مريم احمد خاطر، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
23. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العلم الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
24. ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة، دار الكتاب، 2010.
25. نصر الدين سليمان محمد، جريمة اختلاس المنفعة وتقاضى العمولات من أعمال الوظيفة العامة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
26. هاني محمد يونس موسى، دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، جامعة بنها، كلية التربية، مصر.
27. يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- ثانياً: الرسائل الجامعية**
1. السعيد الفكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر - دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

2. بن الحاج جلول ياسين، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو 2003-2014، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.
3. بن زغدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز واستدامة نمو المؤسسات: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من ولاية جيجل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018-2019.
4. برنو نور الهدى، دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة أنموذجا (2012-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2021.
5. بومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001.
6. براهيم نصيرة، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2019-2020.
7. جمال زيدان، واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: 1990-2000، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2000.
8. حامد عبد حمد الدليمي، إدارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراسية لإعادة اعتماد الفلوجة، أطروحة دكتوراه، جامعة العراق، 2008.
9. حريزي زكرياء المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية: الجزائر نموذجا، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

10. خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، 2006.
11. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
12. صبيح لفته فرحان، تقييم دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المكانية (دراسة عن محافظة واسط)، مذكرة ماجستير في علوم التخطيط الحضري والإقليمي، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009.
13. عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعرييح، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011.
14. عثمانى فاطمة، التصريح بالامتلاك كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الوظائف العمومية للدولة، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.
15. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر: أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع: تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
16. كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية فهي مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية.
17. مفيدة لمزري، مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004.

18. مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر: ولاية وهران دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2019.
19. مربيقي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر الواقع والافاق، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012-2013.
20. نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر (1962 - 2007)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خد، الجزائر، 2006-2007.

ثالثا: المجالات العلمية

1. ادريس لكريني، دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية، مجلة رؤى إستراتيجية، المغرب، يناير 2014.
2. العربي حجام وميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.
3. أسماء بن تركي، الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.
4. أمينة طوالة، برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 2، العدد الأول، 2018.
5. الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتية الجزائر والمغرب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2018.
6. براهيم نصيرة وناصر عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2018.

7. بن شيخ عبد الرحمان، التنمية الشاملة واتجاهات تطوير بيئة الاستيعاب التكنولوجي في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 02، جوان 2009.
8. بن حليلة سليمة وخضراوي ساسية، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016.
9. بن بريكة عبد الوهاب وبن تركي زينب، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2007.
10. باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر، جانفي 2019.
11. جبور علي سايح، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، 2017.
12. حاتي كريمة ونويصر بلقاسم، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 2، 2017.
13. حمزة خضري، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 7، جوان 2012.
14. حامد الحدراوي وكرار الخفاجي، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة، العدد 5.
15. حياة قزادري، التنمية السياسية: المفهوم: المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 4، 2015.

16. حجاب عبد الله، التنمية المحلية: النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جوان 2017.
17. خميس خليل، الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.
18. حسين برياطي ونبيلة مسيليتي، إشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد الأول، 2018.
19. حاحة عبد العالي ومناصر شهرزاد، البلديات الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد الأول، 2019.
20. خوجة أسامة، إصلاح السياسة العامة السكنية، كآلية لإدارة أزمة السكن في الجزائر للفترة (2005-2014)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد الأول، 2020.
21. دراوسي مراد وقويدري كمال، ظروف تسيير المخططات البلدية للتنمية في الجزائر بين النظري والتطبيق: دراسة حالة ولاية البليدة (2015-2019)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 2، جوان 2021.
22. رابحي لخضر وآخرون، التمويل المحلي وتحدي التنمية الإقليمية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 7، العدد 2، 2019.
23. رملي مخلوف، الفلسفة الجديدة للإدارة الإلكترونية في العالم العربي: رؤية مستقبلية، مجلة الندوة لدراسات القانون الدولي والعلاقات الدولية، العدد الأول، جويلية 2019.
24. زكية آكلي، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول.
25. سعيود زهرة، الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر، مجلة البحوث، المجلد 11، العدد الأول.

26. سي فضيل الحاج وبن عطة محمد، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 8، العدد 1، 2017.
27. سماعيل بوقرة وعلاء الدين قليل، النظام القانوني لأملاك البلدية في ظل التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7، جانفي 2017.
28. سامح أحمد زكي الحفنى، إدارة الأزمات، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 18، العدد الثاني، 2017.
29. سعد الدين عبد الجبار وشتاتحة عمر، التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث.
30. شيبوط سليمان ونوي طه حسين، إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول.
31. طالم علي وفيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 06، جوان 2016.
32. عادل إنزارن وانتصار عريوات، دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 3، العدد 2.
33. عادل إنزارن، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 16، جوان 2017.
34. عمر عبد الله مرزوقي، فايذة ميلود صحراوي، الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: إشكالية العلاقة، مجلة العلوم السياسية، العدد 53، 2017.
35. عمر ملاعب، الإصلاح الإداري مدخلا لتصويب المسار التنموي: تجارب دولية، مجلة دراسات تنموية، العدد 62، 2019.

36. عبد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية (مدخل نظري)،
المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الأول، يناير
2012.
37. غربي وهيبة، الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في
تقديم الخدمات العامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2014،
جامعة بسكرة.
38. غربي عزوز وزريق نفيسة، نظام الحكم المحلي: نحو إدارة أفضل للشأن المحلي،
مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 8، ديسمبر 2017.
39. غنية نزلي، دور لإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات لمرافق العمومية المحلية، مجلة
العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جانفي 2016.
40. فضيل ابراهيم مزاري، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات،
مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 5، العدد الأول، 2018.
41. قادري نسيم، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كآلية للتضامن المالي
محليا: وجه للتمويل المركزي، المجلة الأكاديمية للباحث القانوني، المجلد 9، العدد 1.
42. كردودي صبرينة، ووصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر
الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.
43. مقورة مفيدة، السياسات الاجتماعية المنتهجة في الجزائر ودورها في حل الأزمات
الاجتماعية: دراسة في أزمتي البطالة والسكن، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد
6، العدد 3، 2018.
44. محمد تيبب ومحمد نايلي، واقع وسبل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ظل
التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1،
العدد 2.

45. موسي عبد الناصر ومحمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة، مجلة الباحث، عدد 09، الجزائر، 2011.
46. نور الدين تمجيدين والحاج عرابة، دور الحكم المحلي ومؤسساته في التنمية المحلية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، 2012.
47. نورة محمدي ومحمد الصغير قريشي، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 9، 2016.
48. نوي طه حسين وشيبوط سليمان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول.
49. نذير عميرش، البلدية ودورها في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، المجلد أ، 2018، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.
50. يامة ابراهيم، النظام القانوني لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 4، العدد الأول، 2016.
51. ياقوت قديد وآخرون، المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 3، 2015.
52. يونس عاميري وآخرون، الجماعات الترابية واكراهات التنمية المحلية بالمراكز الناشئة: حالة مركز أربعاء العونات، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، العدد 04، جوان 2018.
53. نادية والي، المعوقات القانونية والإدارية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 11، المجلد 20.

رابعاً: الملتقيات العلمية

1. بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.
2. تراكة جمال ورملي مخلوف، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي: قراءة حول إسهامات الرأي العام في صياغة المشروع التنموي المحلي، الملتقى الوطني حول: «رهانات التنمية المحلية في ظل التوجه نحو بناء الجمهورية الجزائرية الجديدة»، يوم 14 أبريل 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.
3. رملي مخلوف وبغاوي ملوكة، صندوق التضامن والضمان كآلية لتمويل الجماعات الإقليمية وإحداث التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الافتراضي (الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة) يومي: 07 و 08 مارس 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد بوقرة - بومرداس.
4. رملي مخلوف وطيب جميلة، إشكالية الهوية الثقافية العربية بين قيم الأصالة وتحديات العولمة، الملتقى الوطني "الإعلام وقضايا الساعة: القيم والهوية في الإعلام الجزائري بين تشريعات الإعلام وواقع الممارسة" يوم 20 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة خميس مليانة.
5. شعبان عبده أبو العز المحلاوي، دور السياسات المالية والنقدية في الحد من الآثار الاقتصادية للكوارث، المؤتمر السعودي الدولي لإدارة الأزمات والكوارث، المملكة العربية السعودية، 2013.

6. عساسي ناصر، براديغم الديمقراطية التشاركية: النموذج الحدائي لدفع دينامية التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ: رهانات التنمية المحلية في ظل التوجه نحو بناء الجمهورية الجديدة المنعقد بتاريخ 14 أبريل 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي بونعامة.

7. قرومي حميد وخوميحة فتيحة، دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية، الملتقى الوطني "سبل تنويع الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية"، يومي 25-26 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

8. لطفي بن سعيد، اللامركزية كأداة لتكريس استراتيجيات وتنفيذ سياسات شمولية بتونس، المنتدى العربي للتنمية المستدامة: "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية، أيام 09-11 أبريل 2019، بيروت، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، الجمهورية التونسية.

9. محمود صبري خميس أبو حبيب، الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتطبيق: الفوائد والسلبيات، ملتقى تكنولوجيا المعلومات الموسوم بـ: "نحو مجتمع معلوماتي"، أبريل 2009، كلية تكنولوجيا المعلومات، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

10. ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

خامسا: المطبوعات الجامعية

1. بوذينة بلال، محاضرات في مقياس: أخلاقيات المهنة والفساد، قسم التربية البدنية والرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018.

2. عبد الحفيظ مسكين، دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016-2017.

3. عصام بن الشيخ والأمين سويقات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي: حالة الجزائر والمغرب (دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي)، مخبر: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

سادسا: النصوص القانونية والتنظيمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-19 المتضمن التعديل الدستور 2008.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ 07 مارس 2016.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 426/11 المؤرخ في 08/12/2011 المحدد لتشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد، وتنظيمه وكيفيات سيره، طبيعته القانونية.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتمم لقانون 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد وكافحته.

7. الجريدة الرسمية، العدد 6328، الصادرة بتاريخ 22 يناير 2015، المملكة المغربية.

سابعا: التقارير الوطنية والدولية

1. البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر 2004.

2. الديمقراطية التشاركية في الجزائر، تقرير المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، وزارة الاتصال، الجزائر، 2017.

3. الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (برلين)، مكتب تونس، دون سنة طبع.

4. الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة.

5. الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب أريانة، تونس.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1. هدى عبد الرضا علي الجميلي، مفهوم الأزمة، كلية الإدارة والاقتصاد، نشر يوم: 26-12-2018، تاريخ الدخول: 28-08-2021، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=82>.355

2. واثق علي الموسوي، مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي ومفهوم الانطلاق الاقتصادي، تاريخ النشر: 28-01-2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://almerja.com/reading.php?idm=128402>، تاريخ الدخول: 31-08-2021.
3. نظريات-التممية-السياسية-المعاصرة-دراسة-نقدية-مقارنة-في-ضوء-المنظور- الحضاري، نشر يوم: الرابط: [/https://www.academia.edu/26037288](https://www.academia.edu/26037288)،
4. نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، المركز الديمقراطي العربي، نشر يوم 17 أفريل 2017، الرابط: <https://democraticac.de/?p=45683>، تاريخ الزيارة: 20-08-2021.
5. محمود رجب فتح الله، جريمة الرشوة في القانون المصري، الحوار المتمدن، العدد: 6013، تاريخ النشر: 2018/10/04، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=613678&r=0>
6. آدم كردي شمس، يسألونك عن الفساد في الدول النامية وأثره في مسيرة تطورها، مجلة سودانيل الإلكترونية، تاريخ النشر: 2015/12/15، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://213.246.110.126/index.php>
7. أزراج عمر، الجزائر: مشكلات كبرى تنتظر الحل العاجل، في: 25 فبراير 2011، الرابط: <http://www.bonah.org/%D8%A7%D8%AC%D8%B2%D%84%9>، شوهده يوم: 13-08-2021.
8. حوكمة الشركات، تقرير هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، الرابط https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf، تاريخ الدخول: 19-05-2021
9. نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، المركز الديمقراطي العربي، نشر يوم 17 أفريل 2017، الرابط: <https://democraticac.de/?p=45683>، تاريخ الزيارة: 20-08-2021.

10. ضحى هلال، دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة جانب التنمية السياسية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول: 2020/03/31، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=53391>.
11. مختار رابحي، مساهمات الدولة ومسؤولية التنمية المحلية، نشر في 24 يناير 2017، الرابط: <https://www.elhiwardz.com/contributions/73764>، تاريخ الدخول: 2021-08-20.
12. الحسن بنزكور، إكراهات تحقيق التنمية المحلية، موقع المعرفة القانونية، تاريخ النشر: 2020-06-10، تاريخ الدخول: 2021-09-11، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.juridika.ma/%D8%A5%D9%83%D8%B1>.

III. المراجع باللغة الفرنسية

A. Livres

- 1) Edgar owenK , the future of freedom in the development world : economie development and politival reform- new york :Pergamon press, 1987.
- 2) SBIHK Missoumi , L'administration publique Algerienne, paris achettem :1986K, 1986
- 3) Abdelkader Yefsah, la question du pouvoir en Algérie, Alger, ENAL, 1990.

B. Revues

- Pieere Ericverrier,Grefte X : "Territoire en France .Les enjeux economique de la decentralisation", politique et management public, vol3, n01, 1985.
- Jacques Caillouette, Nicole Dallaire et autres, "territorialité publique et développements des communautés",Economie et solidarités, volume38, n01, 2007.
- Amir Benyache and Sebbache Lynda, Reform of the local community system in Algeria: opportunities and constraints (2011-2018), Route Educational & Social Science Journal, Volume 6(4) ,March 2019.

C. Mémoires

1) Salima salah mansour, les produit de terroir levier du developpement local dans les zones rurales et montagneuses : cas des fromageries artisanale de saint Amour et de fromagerie artisanal de Fatma Iberissen, Mémoire Master, faculté des Sciences économiques, commerciales et Sciences de gestion, université Mouloud Mammeri –tizi Ouzou, 2013.

D. Site Internet

1) Taseem sikander ,Political Development and Political decay ,international journal of humanities and social science ,vol 5K p 145 <http://www.ijhssnet.com>

2) C.T.E Abbes Laghrour Khenchela, date : 05-09-2021, site : <http://tele-ens.univ-khenchela.dz/moodle/course/info.php?id=2197>.

فهرس الموضوعات

	إهداء
	شكر وعران
	فهرس الجداول والأشكال
1	مقدمة
14	الفصل الأول: الإطار النظري لمفاهيم الدراسة
16	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلح الأزمة
16	المطلب الأول: مفهوم الأزمة
16	الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للأزمة
18	الفرع الثاني: التعريف الفقهي للأزمة
21	الفرع الثالث: خصائص الأزمة وعناصرها
23	المطلب الثاني: أسباب الأزمة وتصنيفاتها
23	الفرع الأول: أسباب الأزمة
26	الفرع الثاني: تصنيفات الأزمة
28	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية
29	المطلب الأول: مفهوم التنمية
30	الفرع الأول: تعريف التنمية
33	الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية
38	الفرع الثالث: التنمية والمفاهيم ذات الصلة
40	المطلب الثاني: أشكال التنمية
40	الفرع الأول: من حيث مجالاتها

- 45 الفرع الثاني: من حيث التعميم
- 46 الفرع الثالث: من حيث المجال الجغرافي
- 48 المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية
- 48 المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية
- 48 الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية
- 51 الفرع الثاني: التنمية المحلية والمفاهيم المرتبطة بها
- 53 الفرع الثالث: مقومات التنمية المحلية
- 54 المطلب الثاني: النظريات والنماذج المفسرة للتنمية المحلية
- 54 الفرع الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية المحلية
- 58 الفرع الثاني: النماذج المفسرة للتنمية المحلية
- 60 الفصل الثاني: إشكالية التنمية المحلية في الجزائر ومسبباتها
- 63 المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر
- 63 المطلب الأول: المرحلة التمهيدية (1962-1967)
- 64 الفرع الأول: محاولات الإصلاح التنموي على المستوى الولائي (1962-1969)
- 67 الفرع الثاني: محاولات الإصلاح التنموي على مستوى البلدي (1962-1967)
- 69 المطلب الثاني: مرحلة المخططات التنموية (1962-1989)
- 71 الفرع الأول: المخطط الثلاثي (1967-1969)
- 71 الفرع الثاني: المخططات الرباعية (1970-1977)
- 72 الفرع الثالث: المخططات الخماسية (1980-1989)
- 76 المطلب الثاني: مرحلة البرامج التنموية (1989-2020)
- 79 الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي

80	الفرع الثاني: برنامج دعم النمو
82	المبحث الثاني: أسباب أزمة التنمية المحلية في الجزائر
82	المطلب الأول: الأسباب السياسية والأمنية للأزمة
82	الفرع الأول: الأسباب السياسية
89	الفرع الثاني: الأسباب الأمنية
91	المطلب الثاني: الأسباب القانونية والتنظيمية للأزمة
92	الفرع الأول: الأسباب القانونية
94	الفرع الثاني: الأسباب التنظيمية (الإدارية)
102	المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية والمالية للأزمة
103	الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية
105	الفرع الثاني: الأسباب المالية
109	المطلب الرابع: الأسباب السوسيو ثقافية للأزمة
110	الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية
116	الفرع الثاني: الأسباب الثقافية
121	الفصل الثالث: استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
123	المبحث الأول: الإصلاحات الكفيلة لترقية التنمية المحلية
123	المطلب الأول: الإصلاحات الاجتماعية
124	الفرع الأول: السياسة الصحية في الجزائر
126	الفرع الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر
128	الفرع الثالث: السياسة السكنية في الجزائر
131	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والمالية

- 131 الفرع الأول: البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية
- 134 الفرع الثاني: البرامج المدعمة للإصلاحات المالية (الجبائية)
- 141 المطلب الثالث: الإصلاحات الإدارية
- 142 الفرع الأول: تفعيل الدور الجديد للجماعات المحلية
- 148 الفرع الثاني: تفعيل نظام الإدارة الإلكترونية
- 154 المبحث الثاني: المقاربات البديلة لتحقيق التنمية المحلية
- 155 المطلب الأول: تعزيز الديمقراطية التشاركية
- 156 الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية
- 160 الفرع الثاني: هيئات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية
- 173 المطلب الثاني: إرساء الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد
- 174 الفرع الأول: إرساء الحوكمة الرشيدة
- 177 الفرع الثاني: محاربة الفساد الإداري
- 183 المطلب الثالث: تعزيز الشراكة ودعم الاستثمار المحلي
- 184 الفرع الأول: تعزيز جهود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- 187 الفرع الثاني: تدعيم الاستثمار المحلي
- 190 الفصل الرابع: واقع التنمية في ولاية سعيدة
- 191 المبحث الأول: الطبيعة البنوية لولاية سعيدة
- 191 المطلب الأول: الخصائص الطبيعية والاقتصادية
- 192 الفرع الأول: الخصائص الطبيعية للمنطقة
- 192 الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للمنطقة
- 205 المطلب الثاني: خصائص التقسيم الإداري والسكاني

205	الفرع الأول: التقسيم الإداري
207	الفرع الثاني: التوزيع السكاني
208	المطلب الثالث: الخصائص الاجتماعية والثقافية
208	الفرع الأول: الخصائص الاجتماعية للمنطقة
112	الفرع الثاني: الخصائص الثقافية للمنطقة
213	المبحث الثاني: واقع السياسة التنموية في ولاية سعيدة
213	المطلب الأول: المشاريع التنموية المسجلة لولاية سعيدة
213	الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية PCD (2010-2020)
224	الفرع الثاني: المخطط القطاعي للتنمية PSD (2010-2020)
231	الفرع الثالث: مشاريع صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL
237	المطلب الثاني: المعوقات التنموية لولاية سعيدة
235	الفرع الأول: المعوقات السياسية والإدارية
239	الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية
241	الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية والمالية
244	خاتمة
249	ملحق
252	قائمة المراجع
271	فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة

Abstract

ملخص

ترتبط أزمة التنمية المحلية في الجزائر بتعقيدات النظام السياسي وكذلك للمنهجية المتبعة في إدارة التنمية وبخيارات الفئات السياسية والمحلية التي تحكم البلاد، حيث يدور التساؤل حول ما إذا كنا في حاجة إلى إصلاح اقتصادي مبنى على هيكلية شاملة للقطاع الاقتصادي والمالي أم منهجية جديدة تتوافق مع الواقع وخصوصيات كل منطقة. إن البحث عن حلول للأزمة التنموية في الجزائر وتحديدًا بولاية سعيدة مرهون بشكل حثيث بإعادة الثقة في السياسة المالية؛ إصلاحات تهدف إلى تعزيز النمو، وتعزيز الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن، لذا بجدر بنا فهم أولي للأزمة جيدا من أجل تقديم الحلول والاستشراف للمستقبل.

Abstract

The local development crisis in Algeria is linked to the complexities of the political system, as well as the methodology used in the management of development and the choices of the political and local groups that govern the region.

Finding solutions to the development crisis in Algeria, particularly in Saida State, ultimately hinges on restoring confidence in fiscal policy; Reforms aimed at fostering growth, strengthening social protection, in addition to building trust between the administration and the citizen, it is therefore necessary to have a good initial understanding of the crisis in order to provide solutions and anticipate the future.